جـامـعـة مـــولـود مـعـمـري تـيـــــزي وزو
كـــلـيـــة الحـقـوق والعـلـــوم السيـاسـيـة
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور الحلف الأطلسي في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا الشرقية من 1990 إلى 2018 أوكرانيا أنموذجا

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية

إعداد الطالبتين:

سلامي طاوس

سمعاني جميلة

تحت إشراف:

أ. قصدالي فلة

لجنة المناقشة

أ. عطيش يمينة ..... رئيسا
أ. قصدالي فلة ..... مشرفا مقررا
أ. عكسة عبد الرحمان ..... ممتحنا

السنة الجامعية 2018/2017

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله قبل كل شيء

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة

"قصدالي فلة"

على توجيهاتها ونصائحها القيمة طيلة مراحل إنجاز هذا العمل

المتواضع وإلى اللجنة المناقشة

والشكر موصول أيضا إلى كل الاساتذة اللذين كان

لهم الفضل في تكويننا،

أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري تيزي وزو

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

* من علماني قيمة الأخلاق الحميدة

قرة عيني والداي الكريمين

أطال الله في عمرهما

* أجدادي تغمد الله روحهم في فسيح جنته

* جميع إخوتي وأخواتي وأزواجهن وأولادهم وكل

العائلة

* أحبابي وكل أصدقائي، وأخص بالذكر

صديقتي "غنية"

مقدمة:

شهدت العلاقات الدولية تحولات كبرى بعد نهاية الحرب الباردة، حيث تراجع تأثير العامل الإيديولوجي ونشأ نظام دولي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ارتكازا لما تملكه من قدرات عسكرية واقتصادية، وذلك بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، فقد أصبحت قادرة على توجيه أهم محاور السياسة الدولية لما فيها خدمة لأمنها ومصالحها ومصالح حلفائها، وكذلك تحقيق أهدافها كقطب عالمي منفرد.

لقد كانت استجابة حلف شمال الأطلسي لتغييرات البيئة الدولية الجديدة عقب نهاية الحرب الباردة غير متوقعة، حيث بقي كحلف حيوي عمد إلى تبيين أهداف وأدوار جديدة تخدم السياسة الخارجية الأمريكية خاصة بعد توسع العضوية نحو أوروبا الشرقية، وتعد هذه الأخيرة أولى مناطق التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، لما تكسبه من أهمية جيوستراتيجية لكليهما، وتعتبر قمة واشنطن 1999 محطة هامة ورئيسية في مسار الحلف، حيث حددت المحاور الكبرى لإستراتيجية الحلف الجديدة، فبين إستراتيجية الناتو القديم وإستراتيجية الناتو الجديد مهامات واسعة غيرت من أدواره ووظائفه، لكي تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما شرع الحلف الاطلسي في تبني مقاربة تعاونية شاملة تتوافق مع تطور المفهوم الإستراتيجي للحلف، والذي يربط بين الحلف وروسيا، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل في شؤون مناطق نفوذها باسم الحلف ولمواجهة التهديدات للامن القومي الامريكي، لهذا نتفرد بالسيطرة على توجهات

الحلف وقراراته، وفي مواجهة التحديات تتبلور إستراتيجية الحلف الجديدة، وذلك من خلال إمكانية قيامه بالعمل خارج نطاق منطقته التقليدية، فهذه التوجهات الجديدة باتت ترتبط أكثر بالمظلة الامنية والعسكرية والسياسية للحلف.

إن ما يميز سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حلف الناتو بعد إنتهاء الحرب الباردة هو توجهها نحو أوروبا الشرقية، فكان انفتاح العضوية الخيار الذي وجدته الولايات المتحدة الأمريكية كأداة لقيام نظام أمن جماعي لكل أوروبا، حيث أن هذا الغنفتاح ليس لصالح العلاقة الاوروبية الأمريكية فحسب، وإنما أيضا لصالح المشكلة الامنية لدول أوروبا الشرقية، ويظهر من خلال المهام الأمنية لحلف الناتو في أوروبا، تقع في المقدمة من تلك الزظائف والادوار التي يضطلع بها الحلف في أوروبا، رغم عدم انطواء جديع دول أوروبا في ذلك الحلف.

أهمية الدراسة:

1. تكمن أهمية الموضوع في كونه يسلط الضوء على سيطرة السياسة الخارجية الأمريكية على الحلف الأطلسي، كذلك على تأثير هذا الأخير في السياسة الدفاعية في دول شرق أوروبا.

2. توضيح تطور السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة والتغيرات التي طرأت عليها، كذلك التحديات التي واجهتها وعلاقتها بدول أوروبا الشرقية.

3. كما سيبرز لنا هذا الموضوع كيف بنت دول أوروبا الشرقية إستراتيجيها الدفاعية في ظل الحلف الأطلسي.

4. إبراز كيف طوقت الولايات المتحدة الأمريكية دول أوروبا الشرقية باستخدام الحلف الأطلسي

إشكالية الدراسة:

إن حلف الناتو بما يملكه من إستراتيجية دفاعية تسعى لدفع دول أوروبا الشرقية تتسارع للإنضمام إليه بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية لتكون في أمان واستقرار دائم، خاصة بعد خروجها من الحرب الباردة بكامل قواها الاقتصادية، لكن للولايات المتحدة الأمريكية أهداف ومصالح وراء هذه المبادرة وهي التطويق على السياسة الأوروبية، وعليه

نتساءل: **هل نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في توظيف الحلف الأطلسي في تنفيذ سياستها الخارجية اتجاه دول أوروبا الشرقية ؟**

التساؤلات الفرعية:

- ما هي الإستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة؟
- كيف أثرت التحولات الدولية بعد الحرب الباردة على العلاقة الأمريكية بدول أوربا الشرقية؟
- كيف وظفت الولايات المتحدة الأمريكية منظمة حلف شمال الأطلسي كوسيلة لتحقيق أهدافها؟
- ما هي أهم التدخلات التي قام بها الأطلسي في ظل الأحادية القطبية؟
- ما هي أهم التحديات التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ استراتيجيتها في أوروبا الشرقية؟

الفرضيات:

- إن اعتماد الولايات المتحدة على إستراتيجية الحرب الاستباقية والفوضى الخلاقة لتحقيق أهدافها.
- توسيع الحلف الأطلسي اتجاه دول أوروبا بمبادرة أمريكية لسيطرة أمريكا على العالم

- قام الحلف الأطلسي بتدخلات جديدة في أوروبا وكان لها وجهان، تقوية اقتصادها من جهة، وإبقاؤها تابعة للولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

مبررات اختيار الموضوع:

تتلخص في مجموعة من مبررات ذاتية وأخرى موضوعيه

أ. المبررات الذاتية:

. الرغبة العلمية في التعرف على إستراتيجية أوحد قطب في العالم، والميل الشخصي لمعرفة سلوك الحلف الأطلسي أمام التحولات الدولية.

. الرغبة في معرفة اتجاه دول أوروبا الشرقية بعد الحرب الباردة

ب. المبررات الموضوعية:

. المكاسب الدولية من جراء استخدام الحلف الأطلسي في بؤر التوتر

. تكوين مرجعية فكرية بشأن الإستراتيجية الأمريكية

أدبيات السابقة للدراسة:

لقد تعددت الدراسات التي تناولت دور الحلف الأطلسي في حل الأزمات وأهم تدخلاته وكيف كان آلية التنفيذ الإستراتيجية الأمريكية، ومن أبرزها :

- كتاب " تحليل السياسة الخارجية" لمحمد السيد سليم الذي اعتمدناه كمرجعية في الفصل الأول، وذلك لتقديم إطار المفاهيمي للسياسة الخارجية عموما.

- كتاب " أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة" لزهير بوعمامة وذلك لإبراز التحديات الجديدة التي تواجهها الولايات المتحدة.
- كتاب "الحلف الأطلسي من الحرب الباردة إلى حروب الهيمنة؟" لعبد القادر رويق لمخادمي، بحيث إعتمدناه كمرجعية لإبراز تغير دور الحلف الأطلسي منذ الحرب الباردة إلى الوقت الحالي، وهو عنصر الهيمنة وتضارب المصالح في الفصل القاني والثالث.
- كتاب "السياسة الخارجية' وكتاب " عملية صنع القرار في السياسة الخارجية" لنعيمي أحمد النوري بحيث اعتمدناهما في الفصل الأول من أجل التعريف بالسياسة الخارجية ومؤسسات صناعة القرار في السياسة الخارجية.

أهداف الدراسة:

- إثراء المكتبة الجامعية بمعلومات جديدة وإفادة الطلبة باعتمادهم عليها في بحوثهم.
- تعتبر كل الدراسات حول الإستراتيجية الأمريكية غربية ضد الإسلام وربط مفهوم الإرهاب بالإسلام الذي يعتبره من التهديدات الجديدة للولايات المتحدة.

حدود الدراسة:

- **الإطار الزمني:** تشمل الدراسة الفترة الممتدة من نهاية الحرب الباردة إلى 2018.
- **الإطار المكاني:** تقتصر هذه الدراسة على منطقة أوروبا، خاصة الجهة الشرقية منها.

الإطار النظري:

1. **النظرية الواقعية:** بالاعتماد على هذه النظرية نقوم بتحليل ودراسة كيفية استغلال الولايات المتحدة للحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ الإستراتيجية وتحقيق أهدافها، خاصة في منطقة أوروبا الشرقية، كما انه يشكل أداة الهيمنة والسيطرة لصالح الدول الأكثر قوة على بقية أعضاء التحالف، ويتجه "هانس مرجانتو" إلى القول أن المصالح التي تجمع بين دولتين ضد دولة ثالثة والتي يقام على أساسها تكون عادة محددة فيما يخص العدو أو الطرق الموجهة للحلف ضده. حقيقة برزت بوضوح في الرؤية الإستراتيجية الجديدة للناتو للتهديدات الأمنية في منطقته التقليدية وخارجها، وعلى رأسها الإرهاب.
2. **النظرية الجيوبوليتيكية:** النظرية الجيوبوليتيكية حقيقة مفادها أن ثمة علاقة بين القوة الدولية وجغرافيتها. فالعامل الجغرافي يساهم إسهاما قويا في بناء الدولة وزيادة أسباب مصادر قوتها ، كما يعتبر المجال الحيوي كقوة أساسية دافعة للصراع الدولي بدل

سعي القوى الكبرى إلى توسيع علاقات إستراتيجيات تعاونية بين القوى الدولية المختلفة، انطلاقا من هذه المعطيات تم الاعتماد على هذه النظرية للحديث عن العلل الحقيقية لتبني الناتو إستراتيجيته التوسعية إلى دول شرق أوروبا، أي معرفة أهمية المنطقة الأطلسية جيوبوليتيكيا بالنسبة للفواعل الكبرى في الحلف الأطلسي في إطار بحثها المستمر لمصادر القوة في بعدها الإقتصادي والإستراتيجي.

3. **نظرية الدور:** تهتم نظرية الدور كإطار نظري لدراسة السلوك والتركيز على مفهوم أو متغير الدورة في ميدان السياسة الخارجية، حيث صانع السياسة الخارجية يتخيل أو يفترض أن الدولة ملزمة بإنجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي، فهو يصور دول العالم وكأنها تلعب أدوارا أو وظائفا مختلفة وفقا لطبيعة الدوافع، صراعية كانت أم تعاونية.

الإطار المنهجي للدراسة:

تم اللجوء إلى مجموعة مناهج تتماشى مع طبيعة هذا الموضوع تتمثل في:

1. **المنهج التاريخي:** منهج معتمدة من طرف الباحث لتحليل أحداث ماضية، ووفقا لهذا المنهج سنعود إلى الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، ومهام الحلف الأطلسي في ظل الأحادية القطبية.

2. **المستوى الوصفي والتحليلي:** استخدامنا المنهج الوصفي الذي هو من أدوات البحث العلمي، ويعمل هذا المنهج لاستحضار حادثة أو الإحاطة جوانب الموضوع، ويساعد على التعرف على الأحداث التاريخية ويقوم بتفسير الوضع القائم أو المشكلة وتحديد ظروفها وأبعادها.

3. **المنهج المقارن:** هذا المنهج يقوم على استعراض إستراتيجية الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة للوصول إلى معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه الاختلاف والتشابه في دور الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية اتجاه دول أوروبا الشرقية، مع تسليط الضوء على تحليل ومناقشة الفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى يومنا حالي.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

أ. **الحلف:** الحلف هو وسيلة لتحقيق التعادل في نظام توازن القوى، ويعرف أيضا انه معاهدة بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة لحماية أعضاء من قوى أخرى معينة.

ب. **الإستراتيجية:** أنشطة عسكرية تهتم بتخطيط وإدارة الحروب لتحقيق أهداف سياسية من خلال توظيف القوة العسكرية للسياسة الخارجية.

تقسيم الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع ومناقشته قسمناه إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى الإطار المفاهيمي للدراسة، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية الحلف الأطلسي والمبادئ التي يقوم عليها وأهدافه. أما المبحث الثاني تناولنا فيه ماهية السياسة الخارجية ومحدداتها والأدوات التي تقوم عليها.

الفصل الثاني: استعرضنا فيه الإستراتيجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، مقسمة إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول شرحنا فيه ملامح الإستراتيجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، وكذا الأهداف الجديدة للولايات المتحدة في نفس الفترة. أما في المبحث الثاني تناولنا علاقة الولايات المتحدة بدول أوروبا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ودوافع هذه العلاقة تأثير التحولات الدولية على الطرفين، إضافة إلى دور الحلف الأطلسي في رسم هذه العلاقة. وفي النهاية تطرقنا إلى أهمية الدول الشرقية في العلاقات الدولية الإستراتيجية الأمنية التي اعتمدتها خلال انضمامها إلى الحلف الأطلسي.

الفصل الثالث: تناولنا فيه دور الحلف الأطلسي في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية في منطقة شرق أوروبا، وفيه ثلاث مباحث، المبحث الأول يضم مهام الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة التدخلات التي قام بها في ظل الأحادية القطبية. أما المبحث الثاني فقد تناولنا نموذج الأزمة الأوكرانية، وفي المبحث الثالث ذكرنا التحديات الجديدة للحلف الأطلسي عامة والولايات المتحدة خاصة، وقمنا أيضا بتقييم الحلف من حيث نجاح أو فشل إستراتيجيته في أوروبا الشرقية.

لقد أنشئ الحلف الأطلسي استجابة لمواجهة تحديات كبرى في أعقاب الحرب العالمية الثانية وهي الزحف السوفياتي في القارة الأوروبية، وهذا الحلف يمارس مهامه وفق مبادئ وضعت عند إنشائه.

لو رجعنا إلى التعاريف المقدمة للسياسة الخارجية سنجد أنها عديدة ومختلفة، وهذا دليل على عدم وجود مفهوم واحد لها، فهناك تعاريف ركزت على جانب واحد لها، وتعاريف أخرى لم تميز بين السياسة الخارجية والسياسات الأخرى.

المبحث الأول: نشأة الحلف الأطلسي وأهدافه

المطلب الأول: تعريف الحلف الأطلسي

حلف شمال الأطلنطي هو حلف دفاعي عسكري، أقيم عقب الحرب العالمية الثانية بين دول الحلفاء لمواجهة الحرب الباردة من الكتلة الاشتراكية، وأقيم عام 1949، بين دول غرب أوروبا والولايات المتحدة وكندا، وهو تعاون عسكري للدفاع عن أراضي الغرب حضاراته وتراثه، ويضم في عضويته الآن 28 دولة، بما فيها الدولة الشيوعية التي استقلت عن الكتلة الاشتراكية المنهارة وعلى رأسها روسيا.[1] حتى هنا نهض الحلف بثقله الإستراتيجي الضارب بعبء دفاعي هائل، وإذا كانت إمكانيات الحلف لم تعتبر عمليا في أية مواجهة نووية مع حلف وارسو، خصمها لرئيسي والعنيد، فإنه لا خلاف أن ما في حوزته من قدرات نووية بوسائل نقلها ونظم توجيهها تكفي لإبادة العالم إبادة شاملة ونهائية.[2]

منظمة حلف الناتو هي مجموعة أجهزة سياسية وعسكرية وإدارية وتنفيذية، مركزها في بروكسل، ذات كيان مستقل ومهامها محددة للتنفيذ بما يخدم الغرض من أسباب وجود الحلف، ويتضمن هيكلة تنظيمية تحتوي على لجان لتنشئة مؤسساتها المختلفة وقواعدها

[1] ***الموسوعة السياسية***، عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 6، 1994)، ص 357.

[2] – عبد الحكيم سرارية، **حلف الشمال الأطلسي وتدخلاته بعد الحرب الباردة كوسوفو نموذجا**، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية)، 2015 2016، ص 14، 15.

العسكرية في مناطق محددة في أوروبا وغيرها من المناطق التي تهدف إليها إستراتيجية الحلف، وهيكلة الحلف تتألف من تنظيمين، تنظيم مدني وتنظيم عسكري.[1]

وتعتبر الولايات المتحدة أن أمنها مرهون ومرتبط بالأمن الأوروبي، وتأكيدا لتصميمها على حصار المد الشيوعي، ولذلك لم يكن من المستغرب أن تؤكد الإدارة الأمريكية في حين أنه لا يمكن الفصل بين الأمن الأوروبي والأمريكي، وأنه يجب النظر إلى هذه المعاهدة في اتفاق مع الإجراءات الأمريكية لتعزيز ولعل الأمن من الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة للإقدام على مثل هذه الخطوة فشل الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات فعالة وهي التي كانت تعول عليها الولايات المتحدة أمالا كبيرا في تناول القضايا الخلافية في النظام العالمي بكفاءة، وذلك بسبب الاتجاهات المختلفة للقوانين، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة مجلس الأمن لاتخاذ قرارات حاسمة.

ومن ظروف تأسيس الحلف الأطلسي تغيير نتائج الحرب العالمية الثانية من توازن القوى في العالم، فقد انهارت دول عظمى (ألمانيا واليابان)، ونزلت دول أخرى لمرتبة أدني (انجلترا، فرنسا، ايطاليا والنمسا)، وصعدت دول إلى مصاف الدول العظمى (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية)، وتغيرت الخريطة السياسية في وسط وشرق أوروبا نتيجة لأحداث تلك الحرب.

[1] أمال عربيد، "حلف الناتو من عقيدة دفاعية إلى تبعية هجومية أمريكية"، ***مجلة العدل***، ع 5/3، (02 ماي 2015)، ص 22.

كان المسرح السياسي العالمي مازال يستوعب المتغيرات، بينما سارعت الدول العظمى الجديدة لتأكيد نفوذها واستثمار مكاسبها في الحرب، وقد وضح أن هناك خلل في النظام العالمي يتمثل في:

. تركت هزيمة كل من ألمانيا واليابان فراغا على جانبي الاتحاد السوفياتي الذي انتهز هذه الظروف غير العادية ليستغل قدراته العسكرية ويمارس سياسة توسعية شكلت من وجهة نظر الدول الغربية تهديدا للسلام والأمن الجماعي، ومن جهة أخرى حاولت الدول الغربية التوصل إلى صيغة سياسية مع الاتحاد السوفياتي لتخفيف التوتر الذي بدأ يتصاعد في العلاقات معه، كما حاولت تأكيد فاعلية الأمم المتحدة كأداة للسلام، إلا أن الوضع الجديد للنظام الدولي والسياسة التوسعية السوفياتية التي بدأت تنتشر إلى خارج القارة الأوروبية.[1]

. عقدت عدة مؤتمرات لوزراء خارجية الدول الأوروبية والقوى العظمى في لندن وباريس وموسكو، ولم يصلوا إلى اتفاق حول نقاط الخلاف مع الاتحاد السوفيتي لترتيبات السلام في القارة الأوروبية، خاصة ما يتعلق بالوضع في دول أوروبا الشرقية يحتلها عسكريا، وينشر فيها إيديولوجية الشيوعية بالقوة، أدى ميثاق الأمم المتحدة في 26 فيفري 1945 إلى انتعاش الأمل لدى شعوب العالم، إلا أن إساءة استخدام حق الاعتراض في مجلس الأمن والذي نص عليه في ميثاق الأمم المتحدة كميزة إضافية للدول العظمى

[1] عبد الكريم باسماعيل، " التدخل العسكري لحلف السمال الأطلسي في الوطن العربي"، ***دفاتر السياسة والقانون***، ع 12، (جانفي 2015)، ص 2016.

والكبرى مكافأة على جهودها في الحرب أقر بفاعلية قرارات مجلس الأمن وأسقط هيبة المنظمة الدولية.[1]

. كما يأتي في الأهمية أيضا الإنهاء الصعب للعداء الفرنسي الألماني، إذا عارضت فرنسا في البدء وبقوة إلى صيغة إعادة تسليح ألمانيا لكن تم تحقيق مصالحة سياسية ازدهرت في النهاية لتعطي حلفا حقيقيا.[2]

ويمكن اختصار أسباب تأسيسه في ما يلي

. توحد القوات السوفييتية في شرق أوروبا وتخوف دول غرب أوروبا من هجوم سوفياتي عليها، وحماية دول العالم وخاصة أعضاء الحلف، وحفظ الأمن والاستقرار بالإضافة إلى محاربة التهديدات الأمنية الجديدة.

. وفي الواقع أن هذا الحلف شكل لمواجهة القوات السوفييتية بعد أن توحدت دول شرق أوروبا مشكلة قوة عدتها دول غرب أوروبا أنها تشكل تهديدا لمواجهة مصالحها، ما أدى إلى تعاون تلك الدول فيما بينها وتشكيل هذا الحلف كرد فعل على تشكيل الاتحاد السوفياتي.

. ومن أهداف الحلف هو أن الدول الأعضاء تتعهد بعدم دخولها في أي اتفاق يتعارض مع مصالح الأعضاء، وتوسيع نطاق التعاون بين الأطراف المتشاركة لتشمل

---

[1] ليلى مرسي، أحمد وهبان، ***حلف شمال الأطلنطي – العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة (1945 – 2000)***، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001)، ص 568.

[2] خير سليم ذيابات، "دور حلف الناتو في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا 1990 – 2013" ***دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية***، م 43، ع 1، (2016)، ص ص 35-36.

المجال الاقتصادي والثقافي، وأن في حالة تعرض أي دولة من دول الأعضاءإلى عدوان مسلح من الدول الغربية فإنه يجب على دول الحلف تقديم المساعدة الضرورية للدولة التي تعرضت للعدوان.[1]

. وبتوقيع المعاهدة بدأت مرحلة جديدة تخلت فيها الولايات المتحدة عن مبدأ العزلة الذي طالما حكم سياستها الخارجية، لتشارك بفاعلية في الأمن الأوروبي في ظل ما درج على تغيرات مهمة، وحافظ على مهمته الرئيسية والمتعلقة بتحقيق مهمة الأمن الجماعي للأعضاء في مواجهة الخطر السوفياتي، وضلت سياساته محكومة باعتبارات الحرب الباردة.

. إن الفرضيات التي نشأ حلف شمال الأطلسي من أجلها تتعلق بمفهوم الأمن الأوروبي وتتمثل في ضرورة التحالف العسكري لمواجهة الخطر السوفياتي، وعدم إمكانية قيام هذه المواجهة دون وجود أمريكا نظرا إلى عدم قدرة أوروبا على الدفاع على ذاتها منفردا، وأن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على تأمين الردع النووي لحماية أوروبا، وكان الهدف الأساسي للحلف هو الدفاع عن الدول الأعضاء في الحدود الجغرافية ضد أي هجوم تتعرض له قواتها داخل هذه الأراضي، فضلا عن المساعدة المتبادلة

[1] إيمان قسطلي، صحرة ناصري، ***حلف وارسو وأوروبا الشرقية في ظل الثنائية القطبية***، رسالة ماستر غير منشورة، (جامعة تبسة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2016/2015)، ص ص 56-57.

والتنسيق السياسي،[1] ومع إلغاء الهيكل العسكري للحلف المضاد وارسو في عام 1991، ومن ثم تفكك الاتحاد السوفياتي ورحيل القوة العظمى الثانية عن الساحة الدولية، بدأ زعماء الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي يعيدون النظر في إستراتيجية الحلف ودوره، خصوصا أن الإستراتيجية الرد المرن القائمة آنذاك قد عمقت اهتمام الحلف إلى حد كبير في هجوم شامل محتمل من حلف وارسو الذي كان يتزعمها لاتحاد السوفياتي، مما يجب استبدال هذه الإستراتيجية لمواجهة ما أسماها لأمين العام للحلف آنذاك **جوزيفلانس**، عدم الاستقرار والأخطار المتوقعة التي حلت محل التهديد السوفياتي، ومن ثم رأت دول الحلف ضرورة إدخال تغييرات على الإستراتيجية.[2]

وفقد نأى السوفيات بنظامهم الشيوعي من الساحة العالمية فضلا عن الساحة الأوروبية، وتحولت ألمانيا بمرور الأيام إلى قوة دولية لا يستهان بها، فاعلة مندمجة في العالم الغربي، أما أهداف إتباع الأمريكيين في الساحة الدولية فهو الذي يهدف إلى ترسيخ هيمنتهم بعد عسكرتها على المستوى العالمي وليس في أوروبا فقط، مع محاولة الإنفراد بصناعة القرار عالميا، وذلك ما يزيد من ثغرة الاختلاف في اتجاهنزاع محتم بين جانبي المحيط الأطلسي.

[1] طارق بادي الطروانة، **دور الحلف الأطلسي في استقرار دول البلقان: كوسوفو (1989-2 011)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2012)، ص ص 57- 58.

[2] حسن عدنان السيد، **نظرية العلاقات الدولية**، (بيروت: دار أمواج للنشر، ط 2، 01 جانفي 2002)، ص ص 113-114

والجدير بالملاحظة أنه عندما أنشئ الحلف الأطلسي فإن هدفه كان مواجهة حلف وارسو، بالتالي تطور الحلف الأطلسي من حيث التنظيم والاستعدادات الفنية خلال فترة الحرب الباردة، بحيث تم نشر صواريخ بولارس النووية في بلدان أوروبا الغربية لمواجهة الصواريخ السوفيتية، مما أثار جدلا واسعا حول إمكانات الحلفان النووية، وتم عقد لقاءات ثنائية بين قادت ومسؤولي الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة، وقد توصل الطرفان إلى اتفاق للحد من انتشار الأسلحة النووية، وتقضي ترسانة كل منهما على الأسلحة النووية والصواريخ التي تحمل رؤوس النووية.[1]

المطلب الثاني: مبادئ الحلف الأطلسي

لمعرفة مبادئ وأهداف الحلف لابد للعودة إلى مضمون اتفاقية واشنطن المؤسس للحلف عام 1949، التي حددت بدقة أهم المبادئ والأهداف التي تسير العلاقات بين الأعضاء، وهذا ما أكدته مقدمة الاتفاقية، حيث جاء فيها ما يلي: "إن الدول الأعضاء تجدد عهدها وثقته ابالمبادئ والأهداف التي شمل عليها ميثاق الأمم المتحدة، وتأكد رغبتها أن يعيش بسلام إلى جانب الدول والحكومات كافة، وتعلن تصميمها على أن تحاط على حريتها وحضارتها وتراثها المشترك وقيمها القائمة على مبادئ الديمقراطية والحرية والفردية

[1] القادر رزيق المخادمي، ***الحلف الأطلسي من الحرب الباردة إلى حروب الهيمنة؟***، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، ب ط، 2014)، ص 139.

وحكم القانون، كما أنها تؤكد على تنسيق جهودها بشكل جماعي للدفاع عن أمن وسلامة منطقة شمال الأطلسي".[1]

انطلاقا مما سبق يمكن تحديد مبادئ الحلف في ما يلي:

- فض النزاعات بطرق سلمية والامتناع عن استخدام القوة والتهديد باستخدامها بما يتعارض بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وبما يدعم قيام السلام والأمن الدوليين، وهذا ما ورد في نص المادة الأولى من الميثاق.
- اعتماد قدرات فردية أو جماعية بشكل مستمر وفعال للدول الأعضاء لمقاومة الهجوم المسلح، وهذا ما تؤكده المادة الثالثة من الميثاق.
- ضرورة التشاور والتعاون بين دول الأعضاء في المسائل الهامة التي تهدد سيادة واستقلال أية دولة منها، وهذا ما جاء في المادة الرابعة من الميثاق.
- حماية الحريات والتراث والحضارة المشتركة لشعوبها، والقائمة على مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وحكم القانون.[2]
- مبدأ الأمن والدفاع الجماعي بين الدول الأعضاء التي تعتبر أن أي هجوم مسلح ضد أي منها في أوروبا أو أمريكا الشمالية هو هجوم عليها جميعا وتطبيقا للحق

[1] زهرة شيخ الشيوخ، ***العقيدة الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة (1991-2008)***، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012/2011)، ص 25.

[2] لخميسي شيبي، ***الامن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية – فترة ما بعد الحرب الباردة (1991 – 2008)***، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الدول العربية، قسم الدراسات السياسية، 2009)، ص 38.

الفردي والجماعي في الدفاع عن الذات، وإعمالا للمادة الخامسة من ميثاق الأمم فإنها سوف تساعد الطرف والأطراف التي تتعرض للهجوم وفقا لمبدأ "الواحد للكل والكل للواحد".

- عدم الدخول في اتفاقيات تعارض المعاهدة المنشئة للحلف.[1]

من خلال سرد أهم مبادئ الحلف نلاحظ أن ثمة تماثل بين ما ورد في ميثاق الحلف الأطلسي والأمم المتحدة فيما يخص تحديد طريقة أو آلية معينة لفض النزاعات بطرق سلمية قانونية أو سياسية، وكلاهما يترك للدول الأعضاء حرية اختيار الطريقة الملائمة لفض هذه النزاعات.

المطلب الثالث: أهداف الحلف الأطلسي.

تهدف الأحلاف والتكتلات العسكرية عامة إلى تنظيم الدفاع العسكري لأعضائها سواء بتوحيد القوات المسلحة للدول الأعضاء تحت قيادة مركزية موحدة، أو بتنظيم هذه القوات بتنسيق المواقف بعضها مع بعض ضد مصدر الخطر.

أما بالنسبة لحلف شمال الأطلسي فيتمثل الهدف الرئيسي له في مقاومة ومحاصرة المد الشيوعي في كل أرجاء المعمورة، خاصة في أوروبا، وذلك بتنظيم الدفاع العسكري تحت قيادة الولايات المتحدة التي تولت الدفاع عن أوروبا من خلال الحلف.[2]

---

[1] شخناب عبد الحق، ***الحوار المتوسطي في ظل التحول الإستراتيجي الجديد لحلف الناتو***، أطروحة ماستر غير منشورة، (جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 – 2016)، ص 33.

[2] مهند حميد الراوي، ***عالم ما بعد الأحادية القطبية الأحادية الأمريكية "دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي"***، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ب ط، 2015)، ص ص 33-34.

تتكون معاهدة حلف شمال الأطلسي من مقدمة وأربعة عشرة مادة، وتنص المقدمة على أن الدول الأطراف تجدد عهدها وثقتها بالمبادئ والأهداف التي اشتمل عليها ميثاق الأمم المتحدة، وتؤكد رغبتها في أن تحيا في سلام إلى جانب الدول والحكومات كافة، وتعلن تصميمها على أن تحافظ على حريتها حضارتها وتراثها المشترك وقيمها القائمة على المبادئ الديمقراطية والحرية والفردية وحكم القانون، كما تؤكد أنها تنسيق جهودها بشكل جماعي للدفاع عن أمن وسلام منطقة شمال الأطلسي.

وقد تعاهدت الأطراف المتعاقدة بنص المادة الأولى من معاهدة الحلف بالامتناع عن استخدام القوة والتهديد باستخدامها، ما يتعارض مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كما تعهدت بأن تعمل على تسوية منازعاتها الدولية بالطرق السلمية وعلى نحو الذي يدعم السلام والأمن الدوليين.

واشتملت المادة الثالثة من المعاهدة على إعلان الدول المتعاقدة عن رغبتها في أن تدمج وتنسيق جهودها بالشكل الفعال الذي يمكن هذه الدول من تحقيق الأهداف التي قام من أجلها هذا التحالف.

ونصت المادة الرابعة على مبدأ التشاور الجماعي في الحالات التي يعتقد معها تهديد الكيان الإقليمي والاستقلال السياسي ولأمني أي دولة.

أما المادة الخامسة والتي تعد من أهم هذه المواد كلها فقد ذكرت أن أي عدوان مسلح يقع على دولة من دول الحلف يعتبر عدوانا ضد كل الدول المتحالفة، ويتعين في هذه

الحالة اتخاذ ما تراه ضروريا من الإجراءات القادرة على مقاومة العدوان والترتيبات التي اتخذت في مواجهته إلى مجلس أمن الأمم المتحدة، ليقوم بواجباته المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق.[1]

وأكدت المادة السابعة من معاهدة الحلف عدم تعارض نصوص المعاهدة مع الحقوق والالتزامات التي تتمتع بها الدول الأطراف المعلنة في ظل ميثاق الأمم المتحدة، كما أكدت استمرار اعتراف هذه الدول بسلطة مجلس الأمن باعتباره الجهاز الأول المسؤول عن حماية أوضاع السلام والأمن في العالم.

ونصت المادة الثالثة عشر على أنه بعد انقضاء 20 عاما على سريان المعاهدة يحق لأي طرف من الأطراف أن ينسحب من المعاهدة ، ويكون ذلك بعد عام من تقديم إخطار بهذا المعنى إلى حكومة الولايات المتحدة، التي تقوم من جانبها بإخطار الدول المتحالفة الأخرى بهذه الرغبة.[2]

وقد ظهر من خلال قمة واشنطن في 1999 أن هناك أهداف حلف شمال الأطلسي غير تلك المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، حيث تم التصريح بضرورة ترتيب أوضاع المنظمة في أوروبا الشرقية، من خلال ترتيب وضع يوغسلافيا لتصبح أكثر ديمقراطية، وبدت دوافع حلف شمال الأطلسي في تأكيد دور الولايات المتحدة في قيادتها للناتو وترتيب أوضاع

---

[1] محمد عزيز شكري، **مرجع سابق**، ص 35.

[2] محمد الحرماوي، "إستراتيجية حلف شمال الأطلسي" في:
http://www.m.ahewar.org/s.aSp?aid=3754318r=0
(2018/04/19، 19:15).

أوروبا الشرقية على نحو يعيد دمجها في أوروبا الغربية وإبعاد الدور الروسي عن منطقة البلقان، وتعديل الصورة السياسية للولايات المتحدة في العالم الإسلامي.

توسع مفهوم الإستراتيجية للحلف في شكله ونمطه الجديد ليشمل إدارة الأزمات والشراكة في تحميل الأعباء بين ضفتي الأطلسي، وفي إطار ذلك فإن أهداف الحلف تتركز حول حماية أعضاء الحلف وسلامتهم والدفاع عن مصالحهم، والعمل على تكريس السلام في المنطقة الأوروبية الأطلسية من خلال العمل على توفير مناخ أمني أوروبي أطلسي مستقر، والقيام بوظيفة الردع الدفاعي، وتشجيع إقامة علاقات واسعة من الشراكة والتعاون والحوار لتعزيز المكاشفة والثقة المتبادلة.[1]

يمكن إيجاز أهم الأهداف التي يتضمنها الحلف التي تعكس الأسباب الحقيقية التي أنشئ من أجلها وأبرزها الآتي:

- العمل على توثيق العلاقات الدولية السلمية والودية
- العمل على استقرار ورفاهية دول الحلف
- العمل على تحقيق التعاون في ما بين الأعضاء
- توحيد الجهود للدفاع المشترك، والمحافظة على السلم والأمن الدوليين
- العمل على مقاومة أي هجوم مسلح بشكل فردي أو جماعي وبكل وسيلة ممكنة من وسائل الاستعداد الخاص والتعاون المشترك.

[1] لؤي احمد إبراهيم، ***الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة***، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، 2011/ 2012)، ص 3.

- حماية حرية وأمن أعضائه بالوسائل السياسية والعسكرية وفقا لمبادئ الأمم المتحدة، والذي أدرج في معاهدة واشنطن وكرر في بيان لندن، وذلك من خلال توحيد جهودها من أجل الدفاع الجماعي والحفاظ على السلم والأمن والردع والدفاع ضد أي تهديد بالعدوان على أراضي أي دولة عضو في الحلف.
- تدعيم القيم المشتركة بين أعضائه وهي الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.
- العمل على استقرار الأوضاع ونشر الرفاهية في منظمة شمال الأطلسي
- تنمية العلاقات الدولية السلمية وذلك بتدعيم مؤسساتها الحرة، وهذا ما تقرره المادة الثانية ومقاومة أي هجوم مسلح بنص المادة الثالثة.[1]

[1] لؤي احمد إبراهيم، **مرجع سابق** ، ص 42.

المبحث الثاني: ماهية السياسة الخارجية:

يمكن تعريف السياسة بأنها برنامج عمل للدولة في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والتي تعكس المصالحة الوطنية، فضلا عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف وبالتالي فإن السياسة الخارجية لدولة ما هي جزء من السياسة العامة لهذه الدولة، أو الخطة التي تسير بها دولة ما علاقاتها مع دول أخرى، في دراسات السياسة الخارجية تركز على ظاهرة القرار السياسي لدولة خاصة بالعلاقات الخارجية والتعاون الدولي بدون أن تشمل النظام الدولي بأكمله، وباستطاعتنا تعريف السياسة الخارجية بأنها "الخطة الإستراتيجية العامة التي ترسمها دولة ما وتنفذها بواسطة وسائل عدة أهمها العسكري الدبلوماسي".[1]

وهناك تعريف آخر يعرف السياسة الخارجية بأنها "مجموعة العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والثقافية لدولة ما مع دول أخرى، وهي كذلك سلسلة المواقف التي تتخذها الحكومة إزاء مشكلات أو القضايا الإقليمية أو الدولية."[2]

[1] محمد طه بدوي، ***مدخل إلى علم العلاقات الدولية***، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ب ط، 1971)، ص 31.

[2] النعيمي احمد نوري، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية**، (عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ب ط، 2001)، ص 22

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية:

لا يوجد هناك تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية عند علماء علم السياسة بشكل عام، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص، وعليه، فقد تعددت تعاريف الباحثين إزاءها، والحق، فإن تعدد التعريفات وتفاوت نواحي التركيز فيها، إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها.[1]

يرى "**كورت**" يقدم لنا تعريفا للسياسة الخارجية بأنها: "السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها اتجاه الدول الأخرى، أنها برنامج، الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدول بالطرق السلمية التي لا تصل إلى حدّ الحرب".

ويضيف "**كورت**" في تعريفة للسياسة الخارجية قائلا: "بكلمات أخرى، إنها تعبر عن مجموعة اجتماعية من تلك المبادئ التي في ظلّها تدار علاقات دولة مع الدول الأخرى".

أما فيما يخص "**فيرنس**" و"**ريتشارد سنايدر**" فإنهما عرّفا السياسة الخارجية بأنها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد، أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها مستقبلا.

يؤكد هذا التعريف على صانع القرار يولي له أهمية كبيرة في تحليل السياسة الخارجية لأيّة دولة، إذ يرى "**سنايدر**" أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها من

[1] سليم، محمد السيد، ***تحليل السياسة الخارجية***، (القاهرة: مكتبة النهظة المصرية، ط2، 1998)، ص 11.

الرسميين، ومن ثمّ فإن سلوك الدولة هو سلوك اللذين يعملون باسمها، وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوءون المناصب الرسمية في الدولة.

أما "**روزين**" فيعتبر السياسة الخارجية بأنها: "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سابقا".

أما "**مارسيل ميرل**" فإنه يرى في السياسة الخارجية أنها: "ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجة للخارج، بمعنى الذي يهتم عكس السياسة الداخلية بالمسائل الواقعة ما وراء الحدود".

يقدم لنا "**نورمان هيل**" تعريفا للسياسة الخارجية يتسم بالدقة والواقعية، عندما يقول: "نشاط الدولة قبل الدول الأخرى سواء اتخذ هذا النشاط مظهرا سياسيا، اقتصاديا أو عسكريا على أساس الفلسفة أو الإيديولوجيا التي يتمسك القادة بها".[1]

أما الدكتور "**حامد الربيع**" فيعرف السياسة الخارجية بأنها: جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي تطلق عليه السياسة الخارجية".

ويعرّف "**زايد عبد الله مصباح**" السياسة الخارجية بأنها: "السلوك السياسي الخارجي لأيّة دولة هو عبارة عن حدث وفعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة

[1] النعيمي أحمد النوري: **السياسة الخارجية**، (عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2010)، ص 23.

وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، فيتحدد بالبواعث أو المقاصد المرتبطة به، وما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود.

يقدم لنا الدكتور **عبد المجيد العبدلي** تعريفا لها بأنها: "فن تسيير الدولة الخارجية في جميع الميادين مع بقية الممثلين الدوليين سواء كانوا أشخاصا دوليين: دول ومنظمات أو جماعات ضغط دولية، أخرى، وهذا الفن تحميه المصلحة الوطنية".

أما الدكتور **محمد السيد سليم** فإنه يعرف السياسة الخارجية بأنها:" برنامج العمل العالمي الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي."[1]

وهذا التعريف ينطوي على الأبعاد التالية:الوحدة الرسمية والعالمية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية.

إن التعريفات السالفة باستثناء تعريف **روزينا** لا تحدد كل الأبعاد المقصورة لعملية السياسة الخارجية، فهي تقتصر على تعريف السياسة الخارجية بأحد أبعادها أو مكوناتها على مستوى السلوكيات الدولية، كما أن بعضها شديد العمومية بحيث لا يوضح طبيعة السياسة الخارجية ولا يميزها عن غيرها من السياسات.

إن السبب من تعدد هذه المفاهيم إزاء السياسة الخارجية، مراده غياب نظرية أكاديمية عامة للسياسة الخارجية، التي تعز إلى الأسباب الآتية: الطبيعة الدينامية للسياسة الخارجية

[1] النعيمي أحمد النوري: **السياسة الخارجية**، ص 23.

والتفاعلات الدولية، وانعكاسات بزوغ قوة جديدة في السياسة الدولية. تحديات أكاديمية عديدة تجاه بناء مثل هذه النظرية، وواقع اختلاف السياسة الخارجية من دولة إلىأخرى، وحدود الموضوع التي أضحت تمتد لتشمل السياستين الداخلية والخارجية.[1]

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو بآخر في توجيه أو تبلور السياسة الخارجية لأي دولة، كما يعني أيضا دراسة السياسة الخارجية لأي دولة كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها المعطيات الداخلية والخارجية.

المحددات الداخلية: وهي المحددات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة، وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي البنيوي لها، والتي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات السياسة الخارجية.

تضم المحددات الداخلية كل من المحددات الجغرافية والبشرية الشخصية والمجتمعية والسياسية والعسكرية.[2]

المحددات الجغرافية: تشمل الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ، وهي العناصر الأساسية في التكوين الجغرافيا السياسية للدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر على

---

[1] قاسم أسماء أمينة، ***التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة (2003 – 2014)***، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة الجيلالي بونعامة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص 12.

[2] عربي لادمي محمد، "السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم والتوجهات والمحددات"، ***المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية***، ع 25، (ديسمبر 2016)، ص 11.

حركة سياساتها الخارجية، وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ السياسة الخارجية، ومن ثم تحديد مركز الدولي، أما تأثيرها غير المباشر فيكون فيه تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة على بلورة وتوجيه السياسة الخارجية.

فالموقع الجغرافي مثلا يحدد مدى أهمية الدولة من الناحية الإستراتيجية، ويمكنها من لعب دور إقليمي أو حتى دولي، كما يمكنه أن يساهم في بناء قوة الدولة والتي تحدد بدورها قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية.[1]

المحددات البشرية: يؤثر العامل البشري في تحديد السياسة الخارجية باعتبارها عنصرا مهما في بناء قوة عسكرية قادرة على تحقيق أهدافها في سياستها الخارجية أثناء الحرب والسلم، كما يلعب عاملا مهما في توفير اليد العاملة سواء داخل الدولة أو إرسالها كيد عاملة خارج الدولة مثل ما هو الحال في الصين، إلا أن هذه ليست مقياسا ثابت القوة الدولة عسكريا واقتصاديا، فهناك دويلات ذات أعداد كبيرة من السكان مثل الهند وإندونيسيا ولكن قد لا يعد أساسا للقوة العسكرية أمام التطور التكنولوجي، فإسرائيل تملك جيشا يمثل حوالي 10%من مجموع سكانها، وهذا يعني أن سكانها أقل بكثير من الهند، ولكنها تملك أحد أعلى معدلات التعبئة العسكرية في العالم، كذلك يعتبر جيشها من أقوى الجيوش من حيث التطور التكنولوجي.

[1] سليم محمد السيد، **مرجع سابق**، ص 139.

من ناحية أخرى فإن الانفجار السكاني بدوره يشكل عبئا على الدولة، ويعطل مسار التنمية الاقتصادية خاصة عندما يكون معدل النمو السكاني أكثر بكثير من معدل النمو الاقتصادي، مما يحتم عليها الاعتماد على المديونية الخارجية مما يجعلها في ارتباطات دولية تؤثر على سياستها الخارجية.[1]

المحددات الشخصية: من أهم العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية للدول المحددات الشخصية لصانع القرار في السياسة الخارجية، لأن غالبا ما ينعكس سلوكيات صانعوا القرار على السياسة الخارجية، وبالتالي يجب التركيز على شخصياتهم، لأن العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي خاصة في دول العالم الثالث، بحيث أن الرئيس في هذه الدول يمثل العامل الحاسم في عملية صناعة القرار، وبما أن القرارات الصادرة عن الدولة في النهاية هي من صنع شخص أو مجموعة أشخاص، كان لسمات الشخصية هي مجموعة من الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والسلوكي.[2]

المحددات المجتمعية: تتضمن المحددات المجتمعية عدة عناصر أهمها:

الشخصية القومية: المقصود بها الصفات العامة التي يشترك فيها كل سكان الدولة، والتي تميزهم عن غيرهم، وهذه الصفات تتشكل بشكل كبير من الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة، مقومات الشخصية الوطنية تؤثر في توجيه السياسة الخارجية، لأن

[1] عربي لادمي محمد، **مرجع سابق**، ص 13

[2] خالد علي لورد، "فهم وتفسير السياسة الخارجية"، في: ***http://www.sudaress.com/Sudanile/32747*** ***(15:00 ،2018/04/20)***

صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات وهم أشخاص يتأثرون بالبيئة التي يعيشون فيها، مما ينعكس ذلك على خياراتهم في السياسة الخارجية.

الرأي العام: ويعني موقف الجماهير تجاه قضية أو موقف معين، وقد استعمل غابريال اصطلاح مزاج السياسة الخارجية للدلالة على الاتجاهات والميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الناس في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات.

المجتمع المدني:المقصود ذلك النسق الذي يشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح من النقابات والجمعيات والمندوبيات، وتعتبر الأحزاب من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية، ففي الأنظمة التسلطية يلعب الحزب الواحد دورا يعكس بشكل كبير سياسة الحكومة سواء الداخلية، كما يعوضها في النشاط الخارجي باعتباره الناطق الرسمي والوحيد باسمها، أما في الأنظمة الديمقراطية فإن تأثير الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية للدولة يبدو واضحا بتزايد تمثيلها الأحزاب في البرلمان، ويختلف مستوى تأثير الأحزاب في النظم الديمقراطية حسب تنوع النظم الحزبية في هذه الأنظمة.[1]

المحددات السياسية: تتمثل أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية، فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسة خارجية سلمية وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسبة المشاركة السياسية، أما النظم التسلطية فهي تعكس

[1] **مرجع سابق** في: http://www.sudaress.com/Sudanile/32747

سياسة عدوانية توسعية، لكن ما يلاحظ في الواقع أن الأنظمة الديمقراطية تسعى لتحقيق القوة وتتنافس على مجالات حيوية للنفوذ.

يلعب الاستقرار السياسي دورا فاعلا في تبلور السياسة الخارجية للدولة، بحيث يعمل هذا الاستقرار السياسي على تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها، كما أن هذا الاستقرار يعطي الدولة صورة حسنة في الخارج، مما يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها، ما يساهم في حركية السياسة الخارجية لها.[1]

المحددات العسكرية: يعتبر العمل العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية، فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة، وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية، بالإضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة تمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة، ومع توفر عقيدة عسكرية فعالة، كل هذا يعطي الدولة وزن وهيمنة يساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق الترهيب أو شن الحروب.

المحددات الخارجية والنسقية:

يعتبر النسق الدولي أو الإقليمي من أهم محددات السياسة الخارجية للدول، فنمط توزيع القوى ضمن نسق دولي يتسم باستقطاب حاد يصعب على دولة ما تبني سياسة

[1] باسم الطويسي، "أدوات جديدة لدعم السياسة الخارجية، جريدة الغد، (2017/10/15)، في: http://alghad.com/article/1881242 (2018/04/20، 17:30).

العزلة، فإذا كان النظام الدولي يقوم على أساس التكتلات ومحاور السياسية والعسكرية فإن ذلك يدفع وضعية السياسة في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي، بغض النظر عن ما قد ينطوي عليه من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة أو الخروج عن المبادئ العامة في السياسات التقليدية لهذه الدول، كما أن هذه التكتلات تساعد الدول الكبرى المنشأة لها في تنفيذ سياستها الخارجية، وفرضها على أرض الواقع وإرغام الدول الأخرى على تقبلها،[1] ومن ضمنها نجدأيضا محددات أخرى أهمها:

الفعل ورد الفعل في السياسة العالمية:أكدت دراسات إقليمية متعددة نمط التبادل السلوكي في السياسة الخارجية، وقد لاحظ **مكليلان** أن الدول التي تمر بأزمات دولية حادة ومتكررة تتجه إلى وضع قواعد روتينية لسلوكها الدولي أثناء الأزمات عبر فترة من الزمن يؤدي إلى عملية تعلم قوامها اكتساب الدول خبرة في إدارة الأزمات مما يحد من خطورة التفاعل الدولي أثناء الأزمات اللاحقة، كذلك توضح الدراسات التي أجريت على السلوكيات التعاونية للدول أن هناك ميلا مشابهة نحو تبادل السلوك، فيوضح تحليل التنازلات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي لبعضها حول قضايا نزع السلاح العامة خلال 21 دورة من المفاوضات التي عقدت في لندن ونيويورك وجنيف.

انطلاقا من التسليم بأهمية التنازلات للتوصل إلى اتفاق، اقترح الأطراف الداخلة في صراع دولي الإقلال عن حدة الصراع تدريجيا عن طريق تقديم تنازلات من طرف واحد

[1] سليم محمد السيد، **مرجع سابق**، ص 197

مصحوبة بطلبات لفظية وضمنية إلى الطرف الأخر أن يفعل الشيء ذاته، بيد أن نجاح هذه الإستراتيجية يتطلب توافر شروط معينة أهمها تكافؤ قوى الأطراف المتصارعة.

النموذج " الفعل ورد الفعل "يفسر إلى حد كبير سباقات التسلح، فقد جمع **ريتشارد سون** بيانات حول الاتفاق العسكري خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، واستنتج أن الاتفاق العسكري للدولة يتأثر بالاتفاق العسكري للدول المعادية لها. وعلى الرغم من أن عامل شعور الدولة بالعداء وعامل الإرهاق يؤثران أيضا في مستوى الاتفاق العسكري للدولة،[1] يمكن للأطراف الثالثة أن تؤثر في السياسة الخارجية للدولة عن طريق الاضطلاع بدور الوساطة في الصراعات التي تدخل فيها تلك الدولة، ويمكن لدور الوساطة أن يكون مركزيا في الصراعات التي لا يتحدث فيها طرفي النزاع بعضهما مع البعض، وفي هذه الحالة، فان الطرف الثالث يلعب دور الوسيط عن طريق التنقل بين الدولتين المتنازعتين، كما فعل وزير الخارجية الأمريكية **كيسنجر** في محاولة للتوسط بين العرب وإسرائيل عام 1973، وكذلك الطرف الثالث قد يقدم مقترحات لحل النزاع لأنه يتسم بالموضوعية.

التنظيم الدولي والسياسة الخارجية:ومن الأطراف الثالثة التي أصبحلها دور متزايد في التأثير على السياسة الخارجية للدول في السنوات الأخيرة: التنظيم الدولي، ويتضح ذلك من التزايد الكبير للتنظيمات الدولية.

[1] لويد جونسن، ***تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم،*** (الرياض، عماد شؤون المكتبات، 1989)، ص ص 197، 280.

وقد حاولت العديد من الدراسات تحديد ما كانت التنظيمات الدولية قد أثرت في سلوك الدول عن طريق إضعاف احتمالات نشوب الحروب أو على الأقل عدم تصعيد الصراعات الدولية.

إلا أن اتخاذ التنظيم الدولي لقرار بصدد نزاع معين لا يعني بالضرورة احترام الدول المتنازعة لهذا القرار، وفي هذا الصدد النتائج التي توصلت إليها الدراسات المختلفة، فقد وجد **هاس أن** الأمم المتحدة قد استطاعت أن تفرض على الدول المتنازعة احتراما لقراراتها، وذلك من واقع دراسة في المتنازعات التي عرضت أمام الأمم المتحدة، فقد تبين أن وضع قوات لحفظ السلام بين القوات المتحاربة في نزاع بين دولتين كان عاملا فعالا في استعادة السلام بينهما.[1]

إن دور التنظيم الدولي في السياسة الخارجية قد لا ينحصر في عملية تسوية المنازعات الدولية، ولكنه يمتد إلى كونه أداة لإقامة سياسات الدول، بحيث تصبح أكثر استجابة لمتطلبات التفاهم الدولي.

المطلب الثالث: أدوات السياسة الخارجية

[1] لويد جونسن، **مرجع سابق**، ص ص 282- 294

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف، فبدون تلك الموارد والمهارات يصبح من العسير تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

وتأتي أهمية أدوات السياسة الخارجية في كونها عاملا مؤثرا في مسار السياسة الخارجية، ومحددا سمات ومعالم تلك السياسة، تتوفر أداة معينة للسياسة الخارجية يقود إلى استعمال تلك الأدوات لتحقيق الأهداف السياسة الخارجية، كما أن كثافة اللجوء إلى استخدام أداة معينة في السياسة الخارجية يطبع تلك السياسة بطابع معين، مثل أن تبتسم السياسة الخارجية بطابع عسكري نتيجة تكرار توظيف الأدوات العسكرية، وبالتالي فإن أدوات السياسة الخارجية قد تركز على جانب وتهمل جوانب أخرى. وفي عالم اليوم فان الشؤون الخارجية لا تعني فقط العلاقات الدبلوماسية، العلاقات التجارية أو العلاقات العسكرية أو علاقات السلم والحرب كل على حدى، بل هي تشمل كل ما سبق ذكره.[1]

ومن أهم أدوات السياسة الخارجية

الأدوات الدبلوماسية: وتشمل المهارات والموارد التي تستخدمها الدولة لتمثيل نفسها بين الوحدات الدولية الأخرى، وشرح موقفها وسياساتها إزاء القضايا الدولية إلى جانب حماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج.

[1]، سليم محمد السيد، **مرجع سابق**، ص ص 100- 102.

الأدوات الاقتصادية: حيث تستخدم الدولة ما يتوفر لديها من موارد وثروات اقتصادية في تعاملها مع الوحدات الدولية، كالتبادل التجاري وتنظيم المعاملات التجارية والمالية وتبادل السلع وتنظيم التعريفات الجمركية، إلى جانب العقوبات والمقاطعات الاقتصادية.

الأدوات العسكرية: وهو استخدام الدولة للقوة العسكرية والتهديد باستخدام العنف المسلح ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل هذه الأدوات إنشاء قواعد مسلحة وتسليحها وتدريبها وتوزيعها، والمساعدة العسكرية، والغزو المسلح، إلى جانب عمليات توزيع القوات سواء بالنقل البحري أو الجوي، إلى جانب عقد المحالفات العسكرية.[1]

الأدوات السياسية الداخلية: تتشكل هذه الأدوات من مختلف الموارد التي تلجأ إليها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية في تسيير قضايا السياسة الخارجية، فهذا التأييد يشكل موردا هاما في تقوية الدولة خلال تعاملها مع الوحدات الدولية الأخرى.[2]

الأدوات الاستخبارية: يقصد بها الآليات المستعملة لجمع تفسير المعلومات المرتبطة بسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى، لتشمل المهارات الخاصة بطرق جمع المعلومات، ومن وسائلها التجسس وفك الرموز الشفرات والاستطلاع.

---

[1] أمين دبور، "كيف تحدد السياسة الخارجية، في: http://www.iguaza.edu.ps. ***(10:10 ،2018/04/27)***

[2] نفس المرجع، ص 92.

الأدوات الرمزية: يندرج ضمنها مجموعة أدوات تسعى للتأثير في أفكار الغير، من بينها أدوات إيديولوجية، أدعائية وثقافية وتهدف إلى دفع الأفراد بتأييد أو رفض الرأي ونشر تصور مثالي شامل، والتأثير على المواطنين والنخب غير الرسمية.

الأدوات العلمية والتكنولوجية: تشمل الموارد التي تعتمد على استعمال المعرفة العلمية والنظرية، وتطبيقها لحل مسائل معينة، وتتراوح هذه الأدوات بين التبادل العلمي وبرامج المساعدة الفنية إلى توظف الأقمار الصناعية للاتصال الخارجي.

الموارد الطبيعية: تشير إلى جميع الموارد المتاحة للمجتمع كالأراضي الزراعية، الغابات وما تحويها لأرض من معادن، وقد تستعمل هذه الموارد كأداة في السياسة الخارجية.[1]

[1] سليم محمد السيد، **مرجع سابق**، ص 92.

ملخص الفصل:

تمثل منطقة حلف شمال الأطلسي مجموعة أجهزة سياسية وعسكرية إدارية وتنفيذية ذات كيان مستقل مركزه في بروكسل، له مهام محددة.

أما السياسة الخارجية بمفهومها العام هي مجمل السلوكيات والأهداف والأقوال الصادرة من طرف الدولة اتجاه محيط دولي، وتتمثل محدداته في طبيعة النظام المحدد الجغرافي والثقافي والإيديولوجي.

خلقت نهاية الحرب الباردة اختلال موازين القوى لصالح الولايات المحدة الأمريكية، ما أعطى لها التفوق العسكري، كما انتقلت المنافسة من عسكرية غلى اقتصادية، ما دفع بالولايات المحدة إلى تبني استراتيجيات جديدة أهمها توسيع حلف الناتو لإضفاء المشروعية لتدخلاتها العسكرية الجديدة، ولتأكيد الهيمنة الأمريكية خاصة في القارة الأوروبية لاحتمال ظهور منافسين لها في هذه المنطقة، كما اعتمدت استراتيجية الحرب الإستباقية بعد تعرضها لهجومات 11 سبتمبر 2001 التي اكدت على وجود تهديد جديد خطير وهو الإرهاب الذي جعلت هدف القضاء عليه من أولاوياته.

الفصل الثاني: التحول في الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: تطور الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

إن تفكك الإتحاد السوفياتي أتاح للولايات المتحدة الأمريكية إمكانية التربع على قمّة الهرم السياسي الدولي بدون منافس، كما أتاح لها الاستحواذ على عناصر التفوق، ما جعلها تسعى للاستثمار الدولي وفق توازنات جديدة تتوافق وتحقق مصالح أمريكية، [1] وقد انتهجت استراتيجيات لحماية شاملة تقوم على الرد السريع على الأزمات التي تهدف إلى إقامة قواعد عسكرية برية وجوية تلجأ إليها في حالة وقوع أي أزمة، وأيضا لمواجهة أي احتمال لبروز تحالف ضد الولايات المتحدة، [2] ومع زيادة أهمية العامل الاقتصادي في عالم ما بعد الحرب الباردة سعت الولايات المتحدة إلى بسط نفوذها على منابع الطاقة في العالم لكبح وتقييد أي قوى صاعدة بشروط جيوبوليتيكية تخدم مصالحها، كما اعتمدت على آلية نشر الديمقراطية كوسيلة للهيمنة الناعمة للحفاظ على الأمن القومي الأمريكي.[3]

كما أحيت الولايات المتحدة مصطلحين حربيين كانا سائدان في الخمسينيات وهما الحرب الإستباقية أو الحرب الوقائية كإستراتيجية للحفاظ على أمنها، واتسم أيضا النظام

---

[1] حيدر علي حسين، ***سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي***، (ب ب ن، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2013)، ص 262.

[2] بودوح سارة، حدادي إيمان، ***الإستراتيجية الأمنية الأمريكية اتجاه الجزائر في عهد أوباما***، 2008-2012، مذكرة شهادة ليسانس غير منشورة، (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012)، ص 35

[3] "جلال خشيب، "التوجهات الكبرى للإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة"، في:
http://www.mahewar.org/S.asp?aid=319828r=0
(10:00 ،2018/08/02)

الدولي الجديد بالعولمة، حيث ساهمت هذه الأخيرة في تعميم النموذج الأمريكي على العالم وأصبحت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تروج لأفكار أعدها مثقفون ومفكرون أمريكيون كمحاربة الإرهاب، التدخل الإنساني، نشر الأمن بين الدول، وهذه الأفكار أدت إلى إفراز مفهوم الفوضى الخلاقة التي تعد من بين الخطط الأمريكية لزرع بذور الفتنة في العالم وإنتاج أكبر قدر ممكن من الحروب. وتمثل الفوضى الخلاقة أحد أهم المفاتيح التي أنتجها العقل الاستراتيجي الأمريكي في التفاعل مع قضايا دولية، ومن أبعاد هذه السياسة بدأت الولايات المتحدة بتحقيق المشروع الرئيسي لهذه الإمبراطورية، وهو مشروع النظام الدولي الجديد، كما تعمدت إلى اعتماد وسائل كخلق تحالفات دولية جديدة ومنع تقاربات بين الدول للإبقاء على هيمنتها العالمية. إن هذا المفهوم أنهى آمال عدة دول باعتمادها أن العالم ما بعد الحرب الباردة سيشهد استقرارا، وأن النظام الدولي سيخلص من كل تداعيات المنافسة، لكن ما حدث هو العكس، إذ شهد العالم سلسلة من الأزمات، [1] لتأتي بعد ذلك أحداث 11 سبتمبر 2001 كثاني انعطاف في غضون عقد من الزمن في مسار العلاقات الدولية والسياسة العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث حددت مناطق النفوذ وهيمنة تهدف إلى تفكيك الدول خاصة العربية وإعادة تركيبها بإنشاء دويلات ضعيفة قائمة على أساس مذهبي طائفي وقومي، وهذا ما اقتضاه مشروع الشرق الأوسط الكبير تحت ذريعة الحرية

[1] عبد الوهاب محمد الجبوري، "الوجه الحقيقي لمشروع الشرق الأوسط الجديد"، في:
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/03/04/287285.html
(13:45 ،2018/05/26)

والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام العالمي للتدخل في شؤون هذه الدول، ووضفت أيضا الولايات المتحدة أطراف أخرى للضغط كالاتحاد الأوروبي، كذلك الإرسالات التبشيرية، وحولت نظريات التفتيت إلى حيز التطبيق.[1]

وأدت هذه الأحداث أيضا إلى انكشاف الخلل في النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، وإدراك قادتهم بالتهديد الجديد لها ووجود فاعلين جدد على الساحة الدولية، إذا كان التوجه نحو مزيد من سياسة الهيمنة والانفراد بالقرارات الدولية والعسكرية لتحقيق مصالح قومية، مما أدى إلى بروز سمة الفوضى بصورة أوضح بدلا من إصلاح هذا النظام، وبعد أحداث 11 سبتمبر أعادة الولايات المتحدة ترتيب أولوياتها كعزل الدول الرافضة للالتزام بقوانين الولايات منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، واستخدام القوة الوقائية كأداة مكافحة الإرهاب باسم حق الدفاع عن النفس، كما برز عقب هذه الأحداث تيار المحافظين الجدد احد أوجه الإعلام، حيث وتحولوا من تيار فلسفي إلى فاعل سياسي وقد أثرت أفكارهم في السياسة الأمريكية وأصبحت بمثابة مرجعية لها، كما أحيت الولايات المتحدة فكرة الحرب العادلة كبديل للشرعية الدولية، فحسبها فإن عالم الإرهاب يتيح لها كل الممنوعات، ولعل أهم ما أنتجته هذه الأحداث أنها حررت الولايات المتحدة من القيود والعراقيل التي أعاقة

[1] أحمد سليم عبد الله، ***دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001-2002)***، رسالة ماجستر غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط: كلية العلوم السياسية 2014/2013)، ص 11.

هدفها لتوسيع هيمنتها، [1] ويمكن من خلال هذا المنظور تصنيف النماذج المقدمة لدراسة هذا الحدث إلى ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول : اعتبر هذه الأحداث تكريس نهائي لمسار الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، أي هي الوسيلة التي وفرت الغطاء الاستراتيجي والفعالية الهجومية، حيث وجدت الإدارة الجمهورية في هذه الأحداث فرصة لتجسيد المشروع الإمبراطوري للهيمنة ذي الخلفية الإيديولوجية القائمة على التفوق العسكري العالمي، الأصولية الدينية النيوليبرالية الاقتصادية.[2]

وتشير بعض الدراسات أنه من المنظور الاستراتيجي فإن هذه الأحداث ساهمت في ملء الفراغ الاستراتيجي الناجم عن اختفاء الإتحاد السوفياتي حيث انتهزت الفرصة لتثبيت عدو جديد في منظومة التفكير الأمريكي وحسم الجدل الفكري الاستراتيجي الداخلي بين الأحاديين والتعدديين لصالح دعاة التيار الأحادي، حيث دفعت بأفكارهم كمقدمة السياسة الخارجية الأمريكية تحت مفاهيم التدخل العسكري والحرب الاستباقية.

الاتجاه الثاني: يركز على أطروحة صدام الحضارات التي قدمها **صامويل هنتنغتون** كمقاربة لتفسير نمط النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة التي ستكون حسبه دامية بين كيانات ثقافية وحضارات مختلفة فالحدود بين الحضارات ستكون ثقافية، لتأتي أحداث 11

---

[1] قادري مليكة، ***مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية، التدخل الأمريكي في العراق***، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009/2008)، ص 89.

[2] السيد ولد أباه، ***عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالية الفكرية والإستراتيجية***، (بيروت، الدار العربية للعلوم، ط 1، 2004)، ص 12.

سبتمبر لتضفي بعض المصداقية على الأطروحة التي أيضا أن الصدام سيكون بين الحضارة الغربية والإسلامية، الخطابات السياسية في الولايات المتحدة بعد التفجيرات ركزت على الأصول الإسلامية وخطرها وضلوعها في الأحداث، وكذلك ما يشكله التحدي الإسلامي كعدو استراتيجي على الغرب.

الاتجاه الثالث: اعتبر الأحداث ردة فعل الهمجية من طرف العالم الثالث على القيم الغربية التي تمثل العولمة، والتي بدورها خلقت الشعور بالإحباط لدى شعوب هذا العالم وكرست التخلف والفقر والعنف فيها.[1]

كما نهجت وفضلت الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة إستراتيجية النفوذ المقنع على الاستعمار الصريح، وتستبدله أيضا بالسيطرة غير الرسمية وتصورت أن بإمكانها بناء الأمن الدولي خلال القوة العسكرية المفرطة التي تملكها، والتي تجبر الجميع على قبول سياستها وما تطلبه، خصوصا بعد ما جعلت سياستها الخارجية نافذة، واستخدامها للأمم المتحدة ممرا وجسرا لكل قراراتها بإضفاء الشرعية الدولية على أعمالها، ما أكسبها رضا وقبول أطراف دولية عديدة لمطالبها.[2]

اعتمدت أيضا الولايات المتحدة نموذج جديد لسياستها يقوم على الانتقال التدريجي من نموذج الحداثة إلى ما بعد الحداثة، أي الانتقال من الانتظام والعقلانية إلى الحروب

[1] السيد ولد أباه **مرجع سابق**، ص ص 13-17.

[2] حميد حمد السعدون، "الأحادية القطبية وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية ومستقبل العلاقات الدولية"، ***مجلة كلية التربية للبنات***، مجلد 2، ع 4، (2010)، ص 11.

والاضطرابات كوسيلة جديدة لتحقيق أهدافها خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وأيضا لمنع انتشار الأسلحة النووية ومنع ظهور المزيد من المنافسين، والمحافظة على الأداء الاقتصادي الأمريكي، وإعادة ترتيب الوضع العسكري وزيادة الهيمنة على الحلف الأطلسي والاعتماد عليه في تدخلاتها، وانتهجت سياسة التفكيك القائمة على إظهار العالم في هيكل جديد يعمل طبقا لمصالحها التي تمثل أهم عناصر بناء الشعوب، وقامت بتفكيك التوازنات الدولية القائمة، [1] كما ظهر تحول في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر ترتكز على التوسع في مفهوم الحرب الإستباقية والوقائية وبلورة ما يسمى بمحور الشر وإظهاره وعزله للقضاء عليه، كما كانت هذه الأحداث بمثابة حافز لتنفيذ مشروع الهيمنة، واستغلت وسائل الإعلام للترويج لأفكارها، واستغلت أيضا الاختلافات الاجتماعية كالعرقية والطائفية واستخدمتها كوسيلة لهدم كيان الدولة وتقطيع أوصال العالم خاصة العربي وإعادة تشكيل أنظمة بشكل منظم عن السابق، لأن دول هذا العالم غير قادرة على التوافق مع الدول القومية مما يهدد كيانه، واستفادت أيضا الولايات المتحدة من أحداث 11 سبتمبر من خلال تطبيق أفكار مثقفيها على شكل مشاريع أهمها مشروع القرن الأمريكي الذي يهدف إلى

[1] أبو بكر المبروك، بشير أبو عجيلة، ***أثر أحداث 11 سبتمبر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط 2001-2008***، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2010)، ص 66.

تعزيز القيادة الأمريكية للعالم وتعزيز علاقاتها بحلفائها، وتكثيف القوة العسكرية استعدادا لأي هجوم مضاد لها.[1]

إن التحولات الجيوسياسية الكبيرة لفترة ما بعد الحرب الباردة أعطى دور فعال للولايات المتحدة على المنظمات العالمية من بينها منظمة حلف الشمال الأطلسي، حبث استخدمته كوسيلة لرسم مستقبل سياستها الخارجية في العالم، حيث أصبحت هذه الأخيرة من أولويات النظام الأمريكي الحاكم نظرا لدورها الفعال في تحقيق المصلحة القومية الأمريكية وكذا تعزيز النفوذ الأمريكي عبر مناطق العالم، وإحلال إستراتيجية التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية محل إستراتيجية السلاح النووي بعد انهيار حلف وارسو، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما تعاظم الدور الاقتصادي من جهة وتراجع أهمية القوة العسكرية ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الاهتمام أكثر بمجال الاتصال والإعلام والتكنولوجيا، أي أنه أصبحت العولمة كآلية لإرسال قواعد النظام الدولي الجديد، [2] ولأن سمة التغير راسخة في السياسة الخارجية الأمريكية جعلها تستجيب لجميع التطورات الخارجية وساعدها على بناء تكتلات دولية للتعاون لتحقيق النظام والاستقرار، خاصة مع تعاظم تأثير تهديدات الإرهاب حيث أصبحت تمارس إستراتيجيتها تحت غطاء محاربة الإرهاب ما ضمن لها التماسك الإيديولوجي، وفتح لها المجال لشتى أنواع التدخلات في

[1] عبد الرحمان بن علي وافي، ***دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية 2001-2010***، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة ملك سعود: كلية العلوم السياسية، 2015)، ص 171.

[2] زهرة شيخ الشيوخ، **مرجع سابق**، ص 43.

شؤون الدول، حيث انتقلت من مفهوم الحرب التقليدي إلى الحرب التضامنية الثلاثية والتي مارستها على العراق، واستخدمها لنموذج الردع للدول المارقة، كما استبدلت النواعات العسكرية والسباق نحو التسلح بالتهديدات الاقتصادية والتنافس الثقافي.[1] كما احتلت الدول العربية أهمية كبيرة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي بفعل موقعها ومنتجاتها الطبيعية، فبدأت بخلق مهددات جديدة وربطها بالمنطقة العربية لتنفيذ إستراتيجيتها المتمثلة في السيطرة على الثروات الطبيعية في هذه المنطقة، وكذا لحماية اسرائيل أكدت استعدادها للجوء إلى استخدام الأسلحة النووية للحفاظ على أمن المنطقة العربية وهذا يؤكد مكانة ومدى حساسية هذه المنطقة بالنسبة للفكر الإستراتيجي الأمريكي، سواء بسبب توفر النفط والبترول فيها أو اعتبارها منطقة للإستثمارات الأمريكية.[2]

المطلب الثاني: الأهداف الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة

بعد الحرب الباردة تراجع العامل الإيديولوجي لصالح العامل الاقتصادي والعسكري، ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية ترسم أهداف جديدة تتكيف مع البيئة الدولية بطريقة تلاءم مصالحها، فرغم تعاقب التيارين الجمهوري والديمقراطي على السلطة إلا أن أهدافهم ومصالحهم الخارجية بقيت موحدة وكذا فرض نفوذها على الحلف الأطلسي لإبقاء السيطرة

[1] علي محمد علي الطنازقي، "رصد مفاهيمي لمتغيرات تهديد الأمن الدولي بعد الحرب الباردة وتداعياتها على رهانات الغرب الإستراتيجية"، ***مجلة الجامعة الأسمرية***، (العدد 28، 2014)، ص 525.

[2] صبيح عبد الله غلام العامري، ***الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية 1945 – 2003***، *أطروحة* دكتوراه غير منشورة، (جامعة سانت كليمونتس العالمية: فرع بغداد، 2011)، ص 30.

على المناطق الجيوستراتيجية الهامة في العالم والمنظمات الاقتصادية مثل الأوبيك والتحكم في صندوق النقد الدولي من خلال منح قروض لدول معينة وفق سياسات تخدم مصالح احتكارية للولايات المتحدة الأمريكية اعتمدتها الأمم المتحدة كوسيلة لتغطية أهدافها العسكرية والسياسية والاقتصادية الجديدة، [1] كما عملت على توسيع ونشر قيمها الليبرالية في كافة أنحاء العالم خاصة الدول العربية، وجعلت أيضا الحفاظ على الأمن الإسرائيلي من أولوياتها لإبقاء هيمنتها قائمة في الشرق الأوسط، ولجأت أيضا الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة التدخل كوسيلة لحل القضايا الخارجية والتي أخذت طابع إنساني، إلا أنها سعت من خلاله إلى دعم الاستقرار وتعزيز اقتصادها، وإعادة بناء دفاعها، وهدفت أيضا لوضع إستراتيجية تتمثل في تغيير الوضع القائم واستبداله بنظام يخدم مصالحها والمتمثلة في ضمان تدفق النفط لاقتصادها دون عوائق أو مساومة من أي طرف، وفرض النظام الغربي على باقي الدول لبسط نفوذه، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا على تحسين وحماية الأمن الأمريكي لتعزيز الاقتصاد والديمقراطية لمجابهة التحديات الجديدة، حيث وضعت خطط تتماشى مع الأوضاع الدولية الجديرة بالاهتمام.[2]

إن الهدف الجديد للولايات المتحدة الأمريكية حيال العالم هو تسويق الحرية والديمقراطية عن طريق فرض السيطرة على منابع النفط بالعالم ليكون لها منفذ في تحديد

---

[1] أحمد علي خرسة، ***تأثير المصالح الاقتصادية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 (العراق نموذجا)***، مذكرة ماجستر غيرمنشورة، (جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية، ب س)، ص ص 43-44.

[2] شريف عادل منصف، ***التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001***، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة بونعامة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص 27.

أسعار النفط ومسار مد أنابيبه، ما يجعلها سلاح مؤثر وحاسم في معركتها الاقتصادية مع الدول المنافسة لها، وتحقيق علاقات قوية ووثيقة مع الحلفاء اللذين يشطرون القيم الأمريكية وإذلال خصومها، [1] واعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في رسم أهدافها على دعائم، بحيث تبنت نزعة الأحادية الأمريكية التي أكسبتها قناعة تامة بذاتها وبناء قاعدة متينة بكل سياستها الخارجية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية، وكذلك العمل على احتواء الإتحاد السوفياتي عبر وسائل منها بناء أوروبا وآسيا وتشجيع الحركات الهادفة، [2] وأزاحت عن طريقها كل الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات التي لا تخدم مصالحها، بحيث انسحبت من اتفاقية الحد من الصواريخ البالستية الموقعة في 1972 بين موسكو وواشنطن التي تربط 30 معاهدة أخرى ، التي أقيمت من أجل الحد من التسلح بما فيها ستارت الأولى والثانية الموقعة سنة 1993م، وهذا ما فتح المجال أمام مجددا أمام مبادرة درع الصواريخ، التي بدأت بنشرها في أوروبا سنة 2002م، كذلك رفضت التصديق على بروتوكول معاهدة كيوتو حول التغيرات المناخية العالمية، والهروب من الالتزامات ولاسيما تلك المتعلقة بحقوق أسرى الحرب وحصانتهم والتحكم بالقرارات الدولية، فهذه التوجهات لم تأتي من فراغ ولا تعبر عن

[1] تشارلز كجلى ويوجين وتيكوق، ***السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية رؤى وشواهد***، (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ط 1، 2004)، ص 16

[2] تركية بوشيبة، ***تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية وتطبيقاتها في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة***، رسالة ماستر غير منشورة، (جامعة زيدان عاشور: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016)، ص ص 79-80.

نزوات مؤقتة، بل تعكس بصورة واضحة التصميم على امتلاك القدرة الكلية على فرض هيمنة أمريكية أحادية لا حدود لها في التدخل في شؤون العالم ومقاليده.[1]

أما فيما يخص أهداف الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هي الأهداف الانتقالية التي يمر بها النظام الدولي، أولهما تعديل الميزان التجاري عبر رفع نسبة الصادرات وتوسيع مجالاتها وخلق أسواق جديدة، ثاني هدف يتمثل في حل مشكلة المديونية بتشغيل اليد العاملة الأمريكية وتفعيل القطاعات الاقتصادية، وشملت الأهداف الفرعية فتتمثل في التدخل العسكري والسياسي في كل العالم بدون حدود، وهذا التدخل لإعادة صياغة الوضع العسكري وترتيبه عالميا لما تقتضيه مصالحها وفرض نفوذها على الحلف الأطلسي ونشر قوتها العسكرية بصفة دائمة في كل المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية في العالم وتأسيس تكتلات اقتصادية مثل منظمة الأوبيك في المحيط تحت سيطرتها، وفرض الهيمنة على الأسواق العالمية أو الأجزاء المهمة منها، ومنح صندوق النقد وبنك النقد الدوليين فرصة لتحقيق هذه السيطرة بمنح قروض لدول معينة بحيث تفرض عليها شروط قاسية ألا وهي إتباع سياسات متوافقة مع مصلحة الشركات الاحتكارية الأمريكية، وأيضا السيطرة على منابع النفط وفق ما يخدم الأمن القومي الأمريكي بتوظيف هيئة الأمم المتحدة وجعلها غطاء لدور الولايات المتحدة الأمريكية السياسي والعسكري والاقتصادي الجديد والقيام بتهميش المنظمة في حال عدم حصولها ذلك.[2]

[1] تركية بوشيبة، **مرجع سابق**، ص 80.

[2] أحمد علي خرسة، **مرجع سابق**، ص 42-46

ومن نماذج اعتداءاتها التدخل في شؤون الدول هو إقامة خط أنابيب لنقل النفط والغاز من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى عن طريق انفرادها في تصرفاتها الدولية، بحيث هي من أولوياتها الجوهرية الحفاظ على أمنها الداخلي والحصول على تأييد المجتمع الدولي لها، وفي حال الإحساس بأي تهديد لها أو لمصالحها وعدم الحصول على هذا الدعم فإنها لن تتردد في التحرك والدفاع عن نفسها إن لزم الأمر، وعمدت الولايات المتحدة الأمريكية عند بناء إستراتيجيتها هدفها الأول هو منع إعادة ظهور منافس جديد لها مستقبلا وأن تحافظ على وضعها الحالي قدر المستطاع لأنه يوجد منافسين ذوات قوة كامنة لا ترضى بالوضع الراهن وتهدد وضع السلام والرخاء والحرية التي يتمتع بها العالم نسبيا، بالتالي الولايات المتحدة الأمريكية تجمع في أهدافها بين المصالح والأهداف، وتهتم بصورة أساسية بأمنها الخارجي، إلى جانب الحرص على تحركات وطمأنت إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر من أولويات الولايات المتحدة الأمريكية منذ القديم كمحور ارتكاز للسياسة أمريكية، ما يحقق لها مراقبة ترصدات المنافسين في المنطقة والتصدي لهم بحيث حملت على عاتقها تحقيق الأمن العالمي، حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه ليس ثمة أي شرطي أخلاقي أو حقوقي يلزم أي بلد الهجوم أو التدخل ما عداها، وهذا يظهر القوة الشاملة للنفوذ العسكري الأمريكي الذي لا ينضبط لا أخلاقيا ولا قانونيا ولا حقوقيا،[1] وهذا ما تبين بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بانتهاء الصراعات الإيديولوجية والعقائدية

[1] أليكس كالينكوس، ***الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية***، (ب م، ب ط، ب س)، ص ص 19-30.

وبروز العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، بحيث انه سياسة تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية وكل الوسائل التي اتخذتها أكانت معيارية أم واقعية تخدم المصالح الأمريكية وغاياتها الإستراتيجية التي تدعم وتساند لتحقيق الأهداف السياسية الوطنية الأمريكية من أجل تحقيق ذلك تبنت الإدارة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الحرب الإستباقية إستراتيجية مفتوحة لشرعية الحرب، فهي غير مقيدة بحدود جغرافية ولا سياسية وغير خادمة لقواعد القانون الدولي لأنها تعتمد على الضربات المباغتة لمحاربة الإرهاب، ما جعل أمريكا تنتقل من سياسة الاحتواء إلى الردع إلى سياسة الحرب الوقائية عند تحسسها بالخطر، فتبادر أمريكا بالهجوم، ما يسمى بالحرب الإستباقية ونقل المعركة إلى أرض العدو من أجل عدم التعرض خسائر مادية على أرضها، [1] طبقت الولايات المتحدة في سياستها لمكافحة الإرهاب وضروريات الإدعاء بالخطر المحدق على أرضها وأمنها القومي، ممارسة الإزاحة والاقتلاع ضد الآخرين ودفع البلدان الأخرى إلى الخراب والفوضى ، خاصة بعد ما شرع لها مجلس الأمن الدولي تفويض مطلق في استعمال العنف والقوة ضد أي ظرف تحس أنه خطر عليها، فاتجهت في سياستها تطبيق الفوضى الخلاقة في عموم المجلس الدولي المطبوعة بالفوضى والانقلاب والإجبار، ما خلق الأزمات والحروب والكوارث التي جسدتها الهيمنة الأمريكية تغنى عن التعريف والاستدلال لكارثة إستراتيجية الفوضى الخلاقة. [2]

[1] علي محمد علي الطنازفتي، **مرجع سابق**، ص ص 516-517.

[2] حميد حمد السعدون، **مرجع سابق**، ب ص

فالولايات المتحدة الأمريكية حددت الطابع العسكري كعلاج لظاهرة الإرهاب، وبالمقابل طرحت مفهوم الحرب الوقائية ضد الهجمات الإرهابية، إضافة لمنع حيازة الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل ومنعها من دعم الإرهابيين من أجل ذلك وضعت إجراءات أهمها:

- بناء أجهزة مخابرات قوية تمكن من الحصول على المعلومات حول التهديدات قبل وقوعها
- التعاون مع الحلفاء من أجل تحديد وكشف التهديد والمخاطر
- الاستمرار في تطوير القوة العسكرية الأمريكية من أجل ضمان عمليات التدخل السريعة لتحقيق أفضل النتائج.

وعملت كذلك على تدعيم النمو الاقتصادي العالمي من أجل وقوع الأزمات المالية والعمل أكثر على ذلك في إطار جهود صندوق النقد الدولي، والتشجيع على إقامة الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف الإقليمية والثنائية، أما فيما يخص الأجندة الاقتصادية للإدارة الأمريكية لسنة 2006 فهي ترابطية بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية، وشملت نقاط أساسية تمثلت في فتح التجارة وفتح وتشجيع التكامل بين أسواق الطاقة العالمية، وتطوير وإصلاح النظام المالي العالمي من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي العالمي.[1]

[1] بروس محمد أمين، ***البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة***، رسالة ماستر غير منشورة، (جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016)، ص ص 118-119.

المبحث الثاني: علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بدول أوروبا الشرقية في ظل الأحادية القطبية

المطلب الأول: التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وتأثيرها على الجانبين:

شهد النظام الدولي تحولات كبرى منذ سقوط جدار برلين، حيث برزت مقاربة عالمية تدور حول قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، إذ تحاول ان تفرض نفسها بوسائل وأدوات مختلفة، وهذه التحولات يمكن حصرها في ثلاث مجالات:

1. **التحولات الجيوسياسية:** التي ترتبت عن إعادة توزيع عناصر القوة بين أطراف النظام الدولي، وانعكست على الجغرافيا السياسية بزوال الإتحاد السوفياتي، وتفكك الكتلة الشرقية ثم توسيع الإتحاد الأوروبي والحلف الاطلسي، وإعادة طرح مسالة الحدود من جديد.

2. **التحولات الاقتصادية:** والتي تجلت في بناء نماذج تنموية ترتكز عبى إقتصاد السوق والإنفتاح على الخارج وبروز كتل تجارية مع تطور نوع من المنافسة بين هذه الكتل وكذا عولمة الاقتصاد وتسارع حركة رأس المال.[1]

3. **التحولات القيمية:** فبعد سقوط الأنظمة الشيوعية برزت نظريتان حاولتا تقديم تفسير شامل، الاولى نظرية نهاية التاريخ "فوكوياما" والتي تؤكد أن الديمقراطية الليبرالية الغربية هي شكل التنظيم الاجتماعي بعد انتصارها على الشيوعية، أما الثانية فهي نظرية صدام الحضارات لصاحبها "صامويل هانتغتن" والتي حاولت إيجاد عدو جديد من خلال

[1] مصطفى بخوش، ***مضامين ومداولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، بسكرة، 2002)، ص 2.

تغيير صراع الإديولوجيات بين الكتلتين، والتي اختصرت العالم في ثنائية راسمالية شيوعية، وفسرت على اساسها كل النزاعات.

التحولات التي حدثت في الإتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، والتي ادت إلى إنتهاء عملية المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية، ثم يعيد طرح مسألة التهديد بشكل حدي، فبعدما كان الخطر الشيوعي هو البوصلة التي توجه العالم الغربي وتظبط مساراته وتضمن تماسكه اتجاه الآخرين، يجري بشكل حثيث البحث عن عدو جديد يضمن تماسك واستمرارية الغرب.

إن هيمنة التنافس والصراع بين القطبين على النظام الدولي خلقت نوعا من التجانس والإنسجام، فبالنسبة للغرب العدو واضح ومحدد وهو الإتحاد السوفياتي وحلفاءه، والعكس صحيح كذلك للكتلة الشرقية.

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن تخلي موسكو عن الإشتراكية واندماجها في المحيط الدولي الجديد الذي ترتب عن نهاية الحرب الباردة لابد أن يؤدي إلى تآكل التحالف الأمريكي الأوروبي الياباني، وبالتالي فلابد من استبدالها بمشروعية أخرى للتحالف، وجدتها أمريكا في التهديد الذي يمثله العالم الثالث نهاية الحرب الباردة على المستوى الإستراتيجي، سجلت عالم بدون معالم ثابتة، حيث اعيد طرح مسألة الحدود التي هي في غالبها نتاج ترتيبات ما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية.[1]

[1] مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص 3.

وبدأت روسيا بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وإنتهاء الحرب الباردة تعطي الأولوية لنموها المحلي بدلا من السعي وراء أمنها عبر المغامرات الخارجية، وأخذت أوروبا تحاول مساعدة روسيا في تحقيق تكاملها مع المجتمع الدولي بالعمل كوسيط بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا، لكن الجهود الروسية الساعية للحصول على عضوية حلف شمال الأطلسي واجهت صعوبات عديدة كونها تحتاج إلى وقت لكي تفي بالمعايير.[1]

إن العامل الجوهري الذي رسم معالمه مع نهاية الحرب الباردة هو الإنتقال من نظام الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية ومجموعة الدول الغربية التي تسير في فلكها، وقد كان لهذا التحول الأثر البالغ في تحول ميزان القوى العالمي، مما تبعه تغير أنماط سلوك القوى الكبرى ، وبالتالي فسقوط الشيوعية إذن بوضع الليبرالية في وضع الصدارة في مرحلة نهاية التاريخ التي عبر عنها "فوكوياما".

ومن الناحية النظامية دائما فقد واكب ذلك تحول العديد من دول العالم من النظام الإشتراكي الماركسي إلى النظام الديمقراطي والأخذ بآليات حرية السوق والمبادلات.

إن الغياب المفاجئ للعدو التقليدي للغرب جعل المنظومة الغربية تبحث عن عدو جديد لتبرير سياستها وضمان استمرار مصالح الرأسمالية، خاصة تلك المتعلقة بإنتاج وتسويق الاسلحة وتطويرها، وذلك من خلال تجريبها في حروب قد لا تبدو شرعية في الكثير من الأحيان، وهذا ما يفسر زيادة النزعة الأوليغارشية على مستوى النسق العالمي حيث

[1] لؤي أحمد إبراهيم، **مرجع سابق**، ص 1.

السيطرة والتحكم بيد الولايات المتحدة الامريكية وهذا في ظل إنسياق الغرب وحتى روسيا للسياسة الامريكية، وكذا إنتهاج الصين لسياسة تقوم على الحذر البراغماتي، وهذا ما سهل للولايات المتحدة الامريكية والدول السبع الاكثر تصنيعا فرض رؤياها، ومطالبة بالإنصياع والإمتثال.[1]

إن التدفقات عبر القومية التي يعرفها النظام الدولي تعني الإتجاه المتزايد نحو تدوي السلع ورؤوس الأموال والأفكار، وبالتالي تجاوز ولاءات التقليدية للوطن إلى ولاءات جديدة لبروز قوى إقليمية ودولية أصبحت تنافس الدولة كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والمؤسسات المالية والتجارية والدولية، إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات.[2]

لم يكن النظام السياسي الدولي الحالي تتربع عليه الولايات المتحدة وليد الصدفة وإنما جاء بفعل تراكمات تاريخية على الأصعدة كافة (السياسية والاقتصادية والعلمية) كلها ساهمت في زعزعة النظام الدولي السابق، الذي كان يقوم على الثنائية القطبية ليخرج من صلبة نظام دولي جديد يحمل في طياته خصائص جديدة وملامح ما تزال ترسم معالمها حتى يومنا هذا.

---

[1] وليد عبد الحي وآخرون، **آفاق التحولاتالدولية المعاصرة**، (الأردن: دار الشرق للنشر والتوزيع، ط 1، 2002)، ص 22.

[2] جمال زهرات، **منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، (بيروت ، مركز الدراسات للوحدة العربية، ط 1، 2006)، ص 180.

ومع وصول غورباتشوف إلى سدة الحكم في الاتحاد السوفياتي وتبنيه المنطق البروسترويكي ووقوفه في سباق التسلح من جهة والتخلف الاقتصادي من جهة أخرى ، حيث كانت النتيجة العجز المطبق والانهيار الشامل في سلسلة الأحداث أدت إلى انهيار المعسكر الشيوعي وانتهاء حلف وارسو ولادة الدولة الألمانية الموحدة، وما تبع ذلك من نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين، وولوج العالم في نظام دولي مختلف المعالم أثارت إشكاليات حقيقية حول ماهيته.[1]

وكانت حرب الخليج الثانية هي الحدث الأكثر وضوحا في إبراز معالم النظام الدولي الجديد، الذي أعلن عنة والذي أثار العديد من الإشكاليات حول طبيعة هذا النظام، البعض يعتقد أن النظام الدولي الحالي هو نظام أحادي القطبية نظرا للقوة العسكرية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، في ما يعتقدآخرون النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب، [2]حيث بدأت حرب الخليج إقليمية وانتهى عالميا، عاكس لفرضية أن النظام الدولي اتجه حتما إلى نحو الأحادية، فالاتجاه السوفياتي لم يكن يسمح له بحماية العراق أو التغطية على غزو الكويت في مواجهة الولايات المتحدة، ولذلك قبول الاتحاد السوفياتي لقرار مجلس الأمن المقترح من قبل الولايات المتحدة آنذاك بشان إمكانية استخدام القوة المسلحة ضد العراق لإجباره على الخروج من الكويت، ما لم يبادر بالانسحاب الفوري والسلمي، كان

[1] جون بيليس وستيف سميث، ***عولمة السياسة العالمية***، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (دبي: الإمارات العربية المتحدة، 2000)، ص 326.

[2] مارسيل ميرل، ***العلاقات الدولية: حساب ختامي***، ترجمة حسين نافعة، (مصر: دار العالم الثالث، ط 1، 1999)، ص 125.

بمثابة الإعلان الصريح عن انتهاء الثنائية القطبية، وبداية الانفراد الأمريكي بالنظام الدولي، وعموما فإن التغيرات التي شهدها النظام الدولي والمتمثلة في كسر حدة التنافس الدولي الإيديولوجي، وانكسار ميزان القوى الدولي و انفراد الولايات المتحدة بالريادة العالمية، كانت مصاحبة لحدث إقليمي الدولي مهم هو الغزو العراقي للكويت، ثم الطريقة التي انتهت بها أزمة الخليج، هذه الأخيرة التي كانت في هذه التحولات، [1]

لكن في ظل الاضطراب والفوضى التي تميز النظام الدولي فان دور القوة في المقام الأول يجب أن يكون في خدمة أمن الدولة والعمل على الحفاظ على سيادتها، فرغم تبريرات الأخلاقية لحرب الخليج الثانية على أنها جاءت في إطار حفظ السلام والأمن في المنطقة من خلال تحرير الكويت وردع العراق ودول أخرى ، حيث تقوم بمناورات من أجل فرض الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي والإقليمي، وحماية المصالح النفطية من خلال الحفاظ على استقرار المنطقة وضمان امن حلفاء أمريكا.[2]

لقد غيرت هجمات 11 سبتمبر 2001 معطيات الخريطة الجيوسياسية بالنسبة للولايات المتحدة، وهو ما دفع واشنطن إلى إعادة تعريف وجهتها السياسية الخارجية، وجدت في هذه الأحداث فرصة التبرير سياستها الخارجية الجديدة تحت مسمى الحرب على

[1] صامويل هنتنغتون، ***من نحن؟: التحديات التي تواجه الهوية الامريكية***، ترجمة حسام الدين خضور، (دمشق: دار الراي للنشر، ط 1، 2005)، ص 269..

[2] جمال زهران، **مرجع سابق**، ص 177.

الإرهاب، وأن من ليس معنا فهو ضدنا، [1] حيث وسعت الولايات المتحدة دائرتها دون تحديم مفهوم واضح متفق عليه للإرهاب، غير أن المؤكد هو جعل الإسلام عدو أمريكا الأول من جهة، والسعي الأمريكي للسيطرة على الشرق الأوسط من جهة أخرى .[2]

أصبحت الولايات المتحدة تمارس سياسة الهيمنة ضد الجميع من خلال النظام الأحادي القطبية والتمسك به، محاربة ومضايقات كل من يتحداها لان في ذلك تحدي للإدارة الأمريكية، واتساع مخاطر على مصالحها ومواطنيها، كما أن انهيار الطرف المنافس وضع الولايات المتحدة في موضع فريد ومتميز، إذ منحها التفرد بالقوة العالمية، كما أن تكريسها للديمقراطية وحقوق الإنسان دفع أوروبا الشرقية التي كانت تحت السيطرة السوفياتية المباشرة تتجه نحو اقتصاد السوق وتتبنى النهج الديمقراطي الغربي، وسرعان ما انتشرت هذه القيم الليبرالية الغربية الرأسمالية في أغلب دول العالم في ظل تراجع القيم الاشتراكية والتحول الديمقراطي الذي عرفته دول أوروبا الشرقية.[3]

يبدو كيسنجر وبريجنسكي متفقان في الرأي حول التحولات التي عرفتها الولايات في الفترة الأخيرة حيث يقولان:الموقع الدولي الراجح الذي شكلته الولايات المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين جعلها المكون الذي لا غنى عنه للاستقرار الدولي، فقد توسطت

---

[1] M. Davide Cadrier, ***la politique des Etats-Unis au regard des théories des relations internationaux,*** Mémoire de recherche, ***(France :*** Institut de Toulouse, 2005), P45.

[2] محمد احمد النابلسي، ***الثلاثاء الاسود: خلفية الهجوم على الولايات المتحدة الامريكية***، (دمشق: دار الفكر، ط 1، 2002)، ص 345.

[3] عبد العزيز جراد، ***العلاقات الدولية***، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ط 1، 1992)، ص 47

في النزاعات في بقع الاضطرابات الرئيسية إلى الحد الذي جعلها لا تتجزأ عن عملية السلام في الشرق الأوسط.[1]

أن إنهيار الكتلة الشرقية لها تداعيات متعددة المستويات على السياسة العالمية أهمها الفراغ الحاصل في أوراسيا، فالمتغير الأساسي العالمي الذي تولد من سقوط القطب الآخر خلف فرص أو تهديدات للولايات المتحدة، فمن ناحية الفرص أصبحت أمريكا القطب الأوحد، وهذا يتيح لها حسب بريجنسكي أن تبقى القوة العظمى الوحيدة خلال جيل قادم على الأقل، ومن ناحية أخرى أصبحت رقعة الصراع مع الدول الطامحة للتحول إلى قوى الكبرى أو عظمى وتمدد على مدى أوراسيا، ومن هنا برزت تحولات وتحديات جديدة، إذ صارت ساحة الصراع متعددة اللاعبين ومتداخلة المعادلات، ولذا ورغم أن الولايات المتحدة هي القوة الأرجح لكنها لا تملك كلية السلطة، فهي تحتاج إلى إستراتيجية تلحظ ضرورة التعاون مع الآخرين.[2]

لقد كانت لنهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد الأثر البالغ في تغيير مسرى العلاقات الدولية، ومن بين هذه التحولات أن حقبة ما بعد الحرب الباردة دفعت تغييرات الحدود التي حاولت جماعات من الناس إلى أقليات في بلدان جديدة بشكل مفاجئ وإجباري، بعد أن ظلوا عقودا بل حتى قرونا جزء من الأغلبية في الأماكن التي كانوا

[1] هنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية: نحو دبلوماسية للقرن الحادي عشر**، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط 2، 2003)، ص 10.

[2] زبغنيو بريجنسكي، ***الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم***، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط 1، 2004)، ص 7.

يعيشون فيه التغيير تلك الحدود، وكان ذلك هو سبب اشتعال حروب البلقان على يد الصرب الذين كانوا الجزء الأكبر في يوغسلافيا، كماساد بعض هذه الدول حروب أهليةوحركات انفصال أبرزها حركة جوهر، ودابيف في الشيشان، دون أن تنتهي مشكلة المطالب القومية للشعب الشيشاني الراغب بالاستقلال عن الاتحاد السوفياتي، طردت حكومة الشيشان ممثلي روسيا بعدما رفضت موسكو السماح لوفد شيشاني بالتوجه جوا إلى باكو.[1]

لقد ترك انهيار الاتحاد السوفياتي ملايين الروس في هذا الوضع، وخلق أقليات روسية جديدة في أوكرانيا وفي دول البلطيق الثلاث استونيا ولاتفيا وليتوانيا وكازاخستان، وكان محور الخلاف بين روسيا وأوكرانيا حول ملكية البحر الأسود، كما أن وضع شبة جزيرة القرم أثارة أقوى مشاكل لارتباطهم الخاص بالقرم، كما واجهت موسكو اضطرابات سياسية على طول حدودها الجنوبية مع الجمهوريات السوفيتية السابقة في منطقة شرق أوروبا والقوقاز، وقامت روسيا بنشر قوات داخل حدودها في أماكن كانت قد حكمتها، كما أن لتفكك الكتلة الشرقية والاتحاد السوفياتي انتهاء لعملية توازن الرعب، صحيح أن روسيا قد ورثت القوة النووية والصاروخية للاتحاد السوفياتي، بما في ذلك مقعدة في مجلس الأمن، ولكنها دخلت عملية انهيار لاقتصادها الداخلي ما جعلها تطلب معونات اقتصادية من الغرب، توافق الإستراتيجية الأمريكية عكس ما كان في الحرب الباردة، وهذا الأمر كان

[1] التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، في: ***http://www.torancenter.org/2017/11/27/*** (14:30 ،2018/07/21)

واضحا في وثيقة كامب ديفيد التي وقعها الرئيسان سنة 1992، ولهذا فان روسيا لم تتحدى الولايات المتحدة في أي مشكلة دولية وفي أوروبا الشرقية وحتى الشرق الأوسط، احتكرت الولايات المتحدة عملية التسوية السياسية وتم تهميش الدور الروسي، ومن ثم بدأت الولايات المتحدة في عملية تصفية الحسابات مع كل الدول الرافضة للنموذج الأمريكي مثل كوريا الشمالية، ليبيا والعراق والسودان، مستثمرة في ذلك هامش المناورة الواسع الذي تتمتع به قوة عظمى وحيدة.[1]

المطلب الثاني: دوافع العلاقة الامريكية بدول أوروبا الشرقية

مع نهاية الحرب الباردة برزت في السياسة العالمية قوة رأسمالية بزعامة الولايات المتحدة، وبدأت مرحلة جديدة في السياسة الدولية المتمثلة في سياسة القطب الواحد، ومن المعلوم أن أوروبا الشرقية ذات موقع جغرافي متميز، والغنية بالثروات المتنوعة، أهمها النفط والغاز، اللذان يعدان ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، وبخاصة لإقتصاد الولايات المتحدة، الأمر الذي دفع بالسياسة الأمريكية لإبقاء منطقة شرق أوروبا في مركز اهتمام الإدارات الامريكية.

لجأت الولايات المتحدة إلى التعامل مع الحروب المحدودة في منطقة شرق أوروبا وفق ما تمليه مصالحها الاقتصادية والسياسية، فشجعت استمرارية البوسنة والهرسك وأزمة إقليم كوسوفو من اجل استمرارية ضمان المصالح الإستراتيجية للاقتصاد الأمريكي في

[1] **مرجع سابق**، في: **http://www.torancenter.org/2017/11/27/**
(14:30 ،2018/07/21)

منطقة شرق اوروبا، وقد كانت أحداث 11 سبتمبر بداية لمرحلة سياسية اقتصادية جديدة ومهمة.[1]

لقد عكست الأحداث التي شهدتها التطورات على الساحة الدولية، وأبرزها تفكك دولة عظمى كالإتحاد السوفياتي واختفاءها سياسيا، وبروز ظاهرة جديدة تجلت بتعاظم نفوذ دولة أخرى حيث بدأت تتفرد بالشأن العالمي، إذ استغلت التحولات الدولية لتزيد من حضورها وصمودها الدولي.[2]

تعد منطقة أوروبا الوسطى والشرقية أولى مناطق التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية لما تكسبه من أهمية جيوستراتيجية لكليهما، فقد حاولت واشنطن بإقامة نظام دفاع مصاد للصواريخ البالستية في بولندا وفي جمهورية التشيك، يتمثل في إقامة محطة رادارية، وتعتزم الولايات المتحدة الأمريكية الشروع في نشر بطارية دفاع جوي مزود بصواريخ باتريوت، إلا أن موسكو ترى أن هذه المبادرة تغذي الإحساس بصفق روسيا، وتؤكد رغبة واشنطن استغلال المخاوف البولندية والتشيكية ومن الجار الروسي من أجل تحويل إقليمهما إلى مواقع متقدمة عسكريا، وردا على المشروع الامريكي اعلن الرئيس الروسي في خطابه السنوي قبالة الجمعية الإتحادية الروسية، عزم روسيا تجميد عضويتها في معاهدة الأسلحة التقليدية، كما أن الدول الجديدة في الحلف الاطلسي لم توقع الاتفاقية، مما يهدد الأمن القومي الروسي، واشترطت أن تسحب روسيا قواتها الموجودة في جورجيا

[1] أحمد علي خرسة، **مرجع سابق**، ص 4.

[2] **نفس المرجع** ، ص 20.

للتصديق على المعاهدة، وقد هدد صراحة الرئيس الروسي بالإنسحاب حول القوات النووية المتوسطة، ونشر صواريخ قصيرة المدى في منطقة كالينيغراد إذا ما تحقق المشروع الأمريكي.

وقد حاولت واشنطن كذلك ضم أوكرانيا غلى منظمة حلف شمال الأطلسي عندما أقر مجلس الشيوخ الامريكي مشروع قانون يطلب بدعم انضمامها إلى حلف الناتو، إذ أن إخراج أوكرانيا من دائرة نفوذ موسكو سيعمل على حرمانها من نقطة الارتكاز الجيوسياسية التي تتحكم في البلقان كما في القوقاز، فضلا عن حرمانها من عمق جغرافي يضمن عمقها الإستراتيجي، ويقيد تحريك الاسطول البحري الروسي في البحر الاسود. [1]

حاولت الولايات المتحدة الامريكية أن تكسب الدول الثلاثة المنعزل في البلطيق (ليتوانيا، ولاتفيا، وإستونيا) التي ذهبت إلى أبعد حد عندما طلبت من الحلف إقامة قواعد عسكرية فيها، بالمقابل حاولت روسيا استخدام الطاقة من أجل معاقبة زبائنها الأوروبيين حلفاء الولايات المتحدة الامريكية في سبيل انتزاع تنازلات جيوسياسية منهم، فقد مارست موسكو المساومات ضد جمهورياتها السابقة، أزمة الغاز ضد أوكرانيا، والتي كشفت جليا أهمية الطاقة كسلاح ضد وارسو وبرلين ورومانيا، وكذلك أزمة النفط ضد بيلاروسيا، وأخيرا حاولت الولايات المتحدة الامريكية عزل نظام بيلاروسيا، وكذلك من العمق الإستراتيجي بعد الإقتراب من خط دفاع روسيا الإتحادية، إلا أن العلاقات الروسية وبيلاروسيا هي علاقات

[1] نزار إسماعيل الحيالي، ***العلاقات الروسية – الامريكية من الشراكة الإستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية،*** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، 2005)، ص ص 41-48.

متينة على الرغم من حساسية النتافس، وكذلك الحال تتنافس الولايات المتحدة الامريكية مع روسيا على مسرح البلقان، أين ساندت الولايات المتحدة استقلال المقاطعة الصربية ذات الأغلية الألبانية في كوسوفو التي تقع تحت السيطرة الصربية عن الحكومة المركزية في بلغراد، وتبرر الولايات المتحدة ذلك تمسكا بحق الأغلبية الألبانية في حق تقرير المصير.

إن علاقات الولايات المتحدة بأوروبا غير متوازنة، حيث تميزت بقرارات عسكرية واقتصادية كبيرة جدا، فالناتج الإجمالي كان نصف الناتج العالمي، بالإضافة إلى امتلاكها قاعدة تكنولوجية متقدمة جدا. وبناء على هذا التفوق عمدت الولايات المتحدة الامريكية على صياغة نظام اقتصادي عالمي يقوم على فتح أسواق البلدان الأخرى أمام منتجاتها واستثماراتها الخارجية، كما تسعى الولايات المتحدة الامريكية لاستثمار علاقاتها مع أوروبا الشرقية لتحقيق أهدافها السياسية، أي استخدام أوروبا لحماية المصالح الأمريكية عن طريق الحلف الأطلسي. كما أنها تبذل جهودها لتوسيع نفوذها في شرق ووسط أوروبا لحتواء تطلعاتها، وأصبحت المشكلة اليوغوسلافية نموذجا يلجأ إليه الكثيرون لتأكيد أهمية الدور الأمريكي في أوروبا، وتأكيد الفشل الذي واجهه ال'تحاد الأوروبي في القيام بدور سياسي فاعل حتى في نطاقه الإقليمي. [1]

[1] نزار إسماعيل الحيالي، **مرجع سابق**، ص ص 49-51

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وجدت الولايات المتحدة الامريكية الفرصة المناسبة لاستكمال إستراتيجيتها العالمية الجديدة والسيطرة على مصادر الطاقة وطرق إمداداتها تحت ذريعة مواجهة الإرهاب بواسطة الضربات الإستباقية والوقائية.

تعرضت منطقة أوروبا الشرقية إلى صياغة جديدة لخارطتها الجغرافية والسياسية بهدف تعميق التجزئة والتبعية وبما يتلاءم مع المصالح والمعطيات الجديدة في النظام الدولي، إضافة إلى وجود أنظمة السياسية قائمة وسعت فجوة الديمقراطية في الجانب السياسي، مما يدفعنا بالقول أن الإستراتيجية الأمريكية في منطقة شرق أوروبا اختلفت من حيث التعامل مع القضايا السياسية المختلفة لدول شرق أوروبا انسجاما مع مصالحها العليا وبما لا يتقاطع مع ما تصبو إليه من تطلعات باتجاه استكمال هيمنتها على كامل منطقة شرق أوروبا يرتبط بجملة من الأهداف وهي كالآتي:[1]

- عد منطقة شرق أوروبا من المناطق المهمة في العالم بالنسبة للمصالح العليا للولايات المتحدة الامريكية، والمتمثلة بامن الطاقة وضمان تدفق الإمدادات النفطية بشكل دائم، كما أنها تسعى إلى تحجيم أدوار القوى التي من الممطن أن تشكل عائقا بوجه تطلعات الولايات المتحدة الامريكية للهيمنة على منطقة شرق أوروبا.

[1] صبيح عبد الله غلام العامري، **مرجع سابق**، ص 21.

- إن تزايد أهمية الطاقة في التطور الاقتصادي العالمي أدى إلى التركيز على اهتمام المراكز الاقتصادية برسم سيايات للوصول والسيطرة على منابع ومصادر هذه الطاقة، ولما كانت الولايات المتحدة كمركز اقتصادي رأسمالي عالمي، يملك أكبر قاعدة اقتصادية مؤثرة وفاعلة، إلى جانب استحواذها المطلق لنتائج الثورة العلمية والتقنية وامتلاكها القوة العسكرية، كان لزاما عليها أن تضع إستراتيجية للوصول إلى مصادر الطاقة، وتحول دون الآخرين، ولاقل تكاليف، كما أن اهتمام الولايات المتحدة بنفط أوروبا الشرقية يعود إلى تزايد الحاجة الأمريكية إلى استهلاك الطاقة، لاسيما الاقتصاد الأمريكي عرف عدزا تصاعديا، ومن بين الاسباب نجد حماية الاقتصاد الأمريكي من اي هزة قد يتعرض لها نتيجة انقطاع تدفق النفط، وحتى ارتفاع أسعاره بشكل كبير بسبب الطلب المتزايد عليه من قبل الصين وأوروبا واليابان، والتحكم بأسعار النفط وتوزيعه وإمداداته، وبالتالي التحكم بعصب إقتصاديات الدول الصناعية المنافسة للولايات المتحدة الامريكية كالصين واليابان وأوروبا.[1]

ختاما يمكن القول أن أهمية أوروبا الشرقية الاقتصادية في الإستراتيجية الأمريكية كانت في تزايد مستمر طوال الحرب الباردة وما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وانطلاقا مما يشكله النفط من أهمية في أمن الدول الكبرى ، وما تمثله العوائد الناجمة عن التجارة،

[1] صبيح عبد الله غلام العامري، **مرجع سابق**، ص 24

فقد كانت عاملا مضافا يزيد من أهمية هذه المنطقة في الحسابات الجيواقتصادية، الأسباب التي زادت من أهمية شرق أوروبا في الإستراتيجية الامريكية، بالإضافة إلى ما يعنيه التحكم سياسيا وعسكريا عن طريق التحكم بمصادر الطاقة في كافة أنحاء العالم، رغم الغموض الذي يكتنف الأهداف الإستراتيجية الأمريكية حيال أوروبا الشرقية، إلا أنها حافظت على مسارات شبه ثابتة مثبتها مصالحها في أوروبا الشرقية.[1]

المطلب الثالث: دور الحلف الأطلسي في رسم العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الشرقية

استند تشكيل حلف الناتو على ما جاء في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على حق الدول بالدفاع المشروع عن نفسهامنفردة أو بالتعاون مع دول أخرى ، وبذلك فقد شكل الحلف تغييرا دراماتيكيا في السياسة الخارجية الأمريكية، وكانت الغاية من تأسيس الحلف مواجهة أي توسع سوفياتي أو ثورة شيوعية، كما أن الحلف يسعى لإقامة بنى داخلية قوية وتحقيق الرفاهية للدول الأعضاء في الحلف فضلا عن إقامة رابطة لدفاع جماعي للحفاظ على الأمن والسلم في المنطقة.[2]

ما يميز سياسة الولايات المتحدة تجاه حلف الناتو وأوروبا، بعد انتهاء الحرب الباردة، هو توجهها نحو توسيع الحلف نحو الشرق ليضم دول وسط وشرق أوروبا، يرى البعض أن خيار التوسع هو الأساس في إقامة نظام آمن جماعي لكل أوروبا، في حين يرى

[1] صبيح عبد الله غلام العامري، **مرجع سابق**، ص 25.

[2] بيار بيكال، ***تاريخ العالم المعاصر (1945-1991)***، (بيروت: دار النشر، ب د ن، ب ط، 1993)، ص 102.

آخرون توسيع الحلف يعد ظاهرة لمرحلة انتقالية مع كل ما تتضمنه من تردد وعدم توازن، أكثر مما يعد خيارا أمنيا لمنطقة عبر الأطلسي، توسيع الحلف هو ليس لصالح العلاقة الأوروبية الأمريكية فحسب وإنماأيضا لصالح المشكلة الأمنية لدول شرق أوروبا.[1]

لقد دشن حلف الناتو في يوغسلافيا إستراتيجية جديدة، مؤسسا بذلك لعصر الهيمنة الأمريكية الجديد بعد أن استفردت الولايات المتحدة الأمريكية بثلاثية القوة، العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، بحيث أصبحت المهمة هي التي تحدد التحالف، ومما لا شك فيه أن دور الحلف في الحرب اليوغسلافية لطف الجو حوله، حيث أقر جميع أعضائه في قمة بروكسل أهمية بقائه وتطوره وتوسيع مهامه، إلى جانب العمل على بناء امن ودفاع أوروبية داخل الحلف نفسه.[2]

إن زوال الخطر الشيوعي والاتحاد السوفياتي وحلف وارسو كان من المفترض انتهاء حلف شمال الأطلسي نظرا لزوال الأسباب التي نشأ من أجلها، وبالتالي اعتبار حلف شمال الأطلسي من مخلفات الحرب الباردة، لكنة بقي موجودا وبدا يبحث عن وظائف وادوار جديدة بعد الحرب الباردة، حيث استطاع هذا الحلف التكيف مع المستجدات رغم اختفاء أسباب ومبررات وجودة، كما وسع من نطاق وظائفه على الصعيد الخارجي ما زال الحلف يقوم بمهامه في مواجهة احتمال تنامي القوة الروسية في الشرق، كما يعمل على حماية

[1] أحمد ماسل، المهام "الجديدة لحلق شمال الأطلسي"، ***مجلة العلوم السياسية*** ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ع 26، (2002)، ص 51.

[2] طالب حسين حافظ، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد إنتهاء الحرب الباردة"، ***مجلة السياسة الدولية***، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 46، (2003)، ص 147.

الأعضاء من أي تهديد آخر غير الروسي تحت غطاء الحرب على الإرهاب، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتوسيع الحلف نحو أوروبا الشرقية، لكن تعرض الحلف لصعوبات في إطار البحث عن دور جديد له، حيث أن مجرد سعي الحلف للقيام بدور عسكري كبير خارج القارة الأوروبية يشكل تحولا في إستراتيجية ودورة، وتعد خطوة توسيع الحلف ليضم أعضاء من أوروبا الشرقية تغييرا جوهريا في توجهات الحلف، إذ لم تكن فكرة تدخل الحلف في النزاعات الدولية خارج حدودها سهلة.[1]

إن إبراز أهمية أوراسيا في الإستراتيجية الأطلسية الأمريكية، تجدر الإشارة إلى ما ذهب إليه بريجنسكي، حيث قال أن الهم الأمريكي الأكثر إلحاحا هو السهر على أن لا تحصل أي دولة أو ائتلاف من الدول على الوسائل التي تساعدها على طرد الولايات المتحدة من اوراسيا أو إضعاف دورها كحكم في هذه القارة التي من يسيطر عليها يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على المعمورة، وتوسع دور الحذف وهذا يظهر في هيمنة أمريكا عليه ومن ثم على أوروبا الغربية فالشرقية، هو إحدى الوسائل الضرورية لتحقيق السيطرة الأمريكية على العالم، وأدوات السيطرة كما يقول بريجنسكي ليست عسكرية بالضرورة، ولكن تكنولوجية وثقافية واقتصادية وسياسية.[2] فالدور الذي تولاه الحلف في أفغانستان وكوسوفو ليس بالسهل، لكن اكسبه مكانة كبيرة في حل

[1] محمد حسون، ***الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية والقانونية)، ص 347.

[2] زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج العظمى** ، ترجمة سليم أبراهام، (دمشق: دار علاء الدين، ، 2001)، ص 112.

النزاعات، ومع انتهاء الحرب الباردة وما أدت إليه من تغيير في البيئة الأمنية سعى قادة الحلف إلى التكيف مع هذه التغيرات، وقد بدا ذلك بقرار مجلس شمال الأطلنطي، حيث رأى قادة الحلف أنه مع أن دور الحلف الرئيسي الدفاع المشترك لا يزال قائما، فان التغيرات في البيئة الأمنية المحيطة تقتضي تغيرا في المهام العسكرية التي تواجه أعضاء الحلف، ثم لابد من إدخال تغييرا على إستراتيجية الحلف العسكرية، وأن المخاطر التي يتعرض لها الحلفاء لن تأتي من عدوان المحدد على أراضيهم وإنما من ظروف وأوضاع ناجمة عن صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة، خاصة من دول أوروبا الشرقية، وهذه التوترات لا تهدد بشكل مباشر أمن وسيادة أعضاء التحالف، ولكنها قد تؤدي إلى أزمات خطيرة تهدد استقرار أوروبا، وربما تتطور إلى نزاعات مسلحة تتورط فيها قوى خارجية من بينها أعضاء الحلف، الأمر الذي يؤثر على امن الحلفاء.[1]

إن دول أوروبا الشرقية لا تكتفي بالدفاع عن الحضور الأمريكي نتيجة لانفصالها بشكل كامل عن القيم التقليدية للوعي الأوروبي، وهذه الدول المعروفة بعداءها التاريخي لروسيا فهي تدخل في أحضان المحور الانجلوسكسوني المهيمن على العالم، وتحارب كل فكرة تهدف إلى دخول أوروبا في شراكة مثمرة مع روسيا، ولم يكن تحول أوروبا الشرقية نحو الديمقراطية سياسيا السوق الحر اقتصاديا سهلا بالطبع، لكن توافرت له ظروف خاصة، فلا شك في أن تجاوز أوروبا الشرقية مع مثيلاتها الغربية قد تسهل انتشار الثقافة الديمقراطية

[1] نزار إسماعيل الحيالي، **مرجع سابق**، ص 147.

القائمة على الحرية وحقوق الإنسان، والتي كان لها دور أساسي في تفويض دعائم الإيديولوجية الشيوعية الشمولية، ولذلك كان التغيير في أوروبا الشرقية متدرجا، وقد قدمت الإدارة الأمريكية روسيا ودول أوروبا الشرقية كأمثلة على الدول التي يجب دعمها في مسيرتها نحو الديمقراطية حقوق الإنسان واقتصاد السوق من أجل تفادي كونها تهديد مستقبلي من خلال وضع مجموعة من السبل التي تمكن دفع هذه الدول نحو تبني نهج الديمقراطية احترام حقوق الإنسان[1] وذلك بالاعتماد على :

.تمكين الدول الديمقراطية من الاستفادة من الأسواق التجارية العالمية

.المساعدة على تقوية المجتمع المدني، المؤسسات الاقتصادية، وتدعيم الحكم الراشد داخل هذه الدول

.التأكيد على عالمية وإلزامية حقوق الإنسان

كانت المعاهدة المنشئة لحلف الناتو قد حددت مهام عسكرية وسياسية واقتصادية من أجل تفعيل إستراتيجية الدفاع الجماعي ضد تحديات القوة العسكرية للاتحاد السوفياتي وحلف وارسو السابق لأمن غرب أوروبا ومنطقة الأطلسي، إما اليوم وبعد زوال تلك القوة وتفككها فانه أصبح من الصعب على حلف الناتو حصر وظائفه في حدود دفاعية عسكرية لان الناتو فقد صفاته الدفاعية المحصنة، ثانيا لان القضية الأساسية التي تستقطب

[1] هالة مصطفى ، "التحول الديمقراطي في العالم جنوب وشرق أوروبا"، **مجلة الديمقراطية**، م 10، ع 39، (جويلية 2010)، ب ص.

اهتماماته الراهنة والمستقبلية هي التوسع نحو الشرق من أجل حفظ السلام، وبناء صرح جديد الجديد للأمن والأطلسي.[1]

إن عمليات التحول السياسي الديمقراطي لدول وسط وشرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي، حيث كان الحق قد فعل ذلك سابقا إزاء ألمانيا وايطاليا بعد الحرب العالمية الثانية وبالتالي فقد اشترطت الاتفاقية برنامج الشراكة من أجل السلام، أن تقوم هذه الدول حل مشكلاتها العرقية والدينية بطرق سلمية، ومنح شعوبها حق تقرير المصير، ولهذا يمكن القول بان الكثير من الأطراف يفتقر إلى الديمقراطية، وتغلب فيها الصراعات لأسباب تاريخية وعرقية، وبالتالي فهي مرشحة للدخول في حروب إقليمية، محاولات فرض الهيمنة ونتيجة لإنعدام الديمقراطية والضعف السياسي والنزاعات الانفصالية لبعض دول هذه الأطراف سينشئ انقسامات داخل هذه الدول، وهنا يظهر دور الحلف في إعطاء الحرية وحق تقرير المصير لدول أوروبا الشرقية والوسطى وجعلها دول ذات أنظمة رأسمالية قائمة على اقتصاد السوق، [2]كما أن هناك دول غير راضية عن سياسات مركز السلام الأطلسي، على اعتبارات توسيع الأطلسية يهدد استقرارها ويقيد حركتها الإقليمية والدولية مثل إيران وكوبا وكوريا الشمالية، الهند والصين، باكستان وطبعا روسيا، ومما لا شك فيه أن اكبر تهديد يتعرض له مركز السلام الأطلسي من هذه الدول هو تحول التفاهم الإستراتيجي

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، ، **مرجع سابق**، ص 162.

[2] حسين بهاز، **التجربة الانتخابية والتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة قاصدي مرباح: كلية العلوم السياسية، 2011)، ص 134.

الروسي الصيني إلى تحالف يشكل عائق أمام توسع الأطلسي في اوراسيا، وهذا يثبت أن غياب الناتو يعني غياب الدور التقليدي الأمريكي في أوروبا، وهذه المسالة قتل الأوروبيين أكثر ما تنفعهم، لأنهم سيخسرون اكبر شرك تجاري لهم في العالم، كما يصعب عليهم سد الفراغ الأمني في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا، فضلا عن قدرتهم على بناء سياسة امن ودفاع دون واشنطن التي تملك القدرات القتالية.[1]

تعمل الولايات المتحدة على عزل روسيا عن أوروبا وإفشال أية محاولة للتكامل الاقتصادي والسياسية والعسكرية معها، واحتواء عن طريق زرع قواعد عسكرية على حدودها، وضم وعزل الدول التي يمكن أن تشكل بعدا إستراتيجيا لها في المستقبل، كي لا تظهر من جديد منافسا للولايات المتحدة على الساحة الدولية، ومن ثم حرمانها من إمكانية استقطاب دول أوروبا الشرقية، أو الضغط عليها اقتصاديا وسياسيا حتى يتمكن الحلف من تقليص إمكاناتها النووية والصاروخية، كما أنها تريد السيطرة على مصادر الطاقة لدول أوروبا الشرقية، لتكون عاملا مهما في تقوية اقتصادها العالمي.[2]

تسعى الولايات المتحدة إلى إقامة علاقات اقتصادية مع دول شرق أوروبا وذلك من خلال التخفيف من حدة التنافس الاقتصادي وإقامة استثمارات اقتصادية كبيرة، وذلك بالنهوض اقتصاديات أوروبا الشرقية، وخاصة أن الولايات المتحدة تبحث عن أسواق جديدة لمنتجاتها وسلعها، إضافة إلى أنها تقوم بوضع إستراتيجية دفاعية تهديدات وتحديات القوة

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سابق**، ص ص 183، 240.

[2] محمد حسون، **مرجع سابق**، ص 347.

السوفياتية وهذا من أجل تحقيق هيمنة العالم الرأسمالي على النظام الدولي، كما أن هذه السياسة تحقق لحلف الناتو مزايا متعددة مثل ضمان الوحدة الحلف وعدم تعرضه للانقسام وسهولة السيطرة على موارد الطاقة والمواد الخام في دول أوروبا الشرقية، من فتح الأسواق أمام منتجات الدول الأعضاء عامة والولايات المتحدة خاصة.[1]

بات من المؤكد أن استمرار الحلف وتطوير دورة أدي إلى نجاح مشروعة في التوسع نحو الشرق سيحوله إلى أهم واكبر مؤسسة سياسية عبر جانبي الأطلسي، وقد يكون ذلك مقدمة لتحوله إلى قوة كبرى مهيمنة على الشؤون الإقليمية والدولية في القرن الواحد والعشرين (21) وذلك للاعتبارات التالية:

. إنجاح مشروع الحلف في التوسع يعني تحويل جانبي الأطلسي إلى مركز السلام هادئ في النظام الدولي، وتحويل جانبي الأطلسي إلى مركز السلام هادئ فان النتيجة الحتمية لذلك دروس تقسيم جديد في النظام الدولي.[2]

إن توسع حلف الناتو مكان لتكريس زعامتها ودورها القيادي في شؤون القارة الأوروبية بعد انتهاء الحرب الباردة، وأيضا سيساعدها على إنعاش اقتصادها، ورفع مستوى التبادل التجاري استثماراتها داخل القارة، لكنها ترغب في أن تتحمل كل نفقات التوسع وتبعاته السياسية وغير السياسية، وبالتالي فهي تقترح أن يتم التوسع عبر تقاسم الأعباء والمسؤوليات مع حلفائها، وقد أشار صراحة الرئيس الأمريكي السابق بل كلينتون في خطابة

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سابق**، ص 217.

[2] **نفس المرجع**، ص 249.

أمام قمة بروكسل حيث قال أن حكومته ليست كالحكومات السابقة لأنها ستدعم أوروبا في المحافظة على أمنها، إلا انه ليس بإمكانها الزج بنفسها في الصراعات الأوروبية، ويجب أن تلعب أوروبا دورا اكبر إمكان لتنشيط فاعلية الإستراتيجية العسكرية وليس رد الفعل على الأزمات التي تهدد الأمن والمصالح الأمريكية في الخارج من خلال الاعتماد على التقنية العسكرية المتقدمة التي تحتكرها واشنطن، الإدارة الأمريكية تسعى لحصر واحتواء روسيا ومنعها من ممارسة أي دور عالمي أو إقليمي بعد أن تتعافى من عللها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، فضلا عن ذلك تهدف واشنطن لمنع موسكو من تحويل رابطة الدول المستقلة إلى حلف عسكري يقلب موازين القوى ، لذلك نجدها تدعو إلى أن يأخذ التوسع صيغة أطلسية كاملة تشمل حتى الدول المنظمة إلى الرابطة ودول البلطيق، وسيكون ضم أوكرانيا وروسيا البيضاء وجورجيا كابحا للنفوذ الروسي في أوروبا، مثل ما سيكون ضم دول آسيا الوسطى كابحا لها في آسيا.[1]

إحياء الناتو والشروع في توسيعه وإعطاء دور جديد له أدى إلى تعديل إستراتيجيته وتطوير هياكله السياسية والعسكرية، إنما يعكس رغبة الغرب في بناء الأمن جانبي الأطلسي، وفق أسس ومعايير جديدة بعيدا عن تقسيم الحرب الباردة وآثارها، كما أن لحلف الناتو فرضيتين أساسيتين يسعى لتحقيقهما، أولهما حتمية الدورة الطليعي للناتو في بناء الأمن والاستقرار عبر جانبي الأطلسي، وثانيهما النجاح الحلف في مهمته الأمنية الأطلسية

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سابق**، ص 200.

سيكون مقدمة لتحوله إلى قوة سياسية وعسكرية كبرى متحكمة في مجريات السياسة الدولية، وفرض شروطها والياتها عليها.[1]

قد تكون عودة فرنسا إلى المنظومة العسكرية حلف الناتو مرتبطة بموقفها من عملية توسعية نحو الشرق، والذي عارضته بشدة لأسباب عدة منها عدم وجود تهديدات حقيقية للأمن الأوروبي في وسط وشرق أوروبا، وأن إستراتيجية الحلف الجديدة تتجه نحو التقليل من النفقات الدفاعية، وهذا يتطلب عدم التوسع في الالتزامات الأمنية بل نقضها. هذا التوسع افقد للحلف شخصيته المميزة وتماسكه الداخلي وقدرته على تحقيق الإجماع في القرارات، وينبغي مراعاة المعارضة الشديدة التي تبديها روسيا إزاء التوسع، ومن أن يؤدي ذلك إلى تهديد أمنها القومي وعزلها إقليميا ودوليا، مما قد يدفعها إلى التمرد وتحويل رابطة الدول المستقلة إلى حلف عسكري، مما قد يقلب الموازين في أوروبا.[2]

بعد هزيمة الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة انفردت الولايات المتحدة الأمريكية في زعامة العالم، ما خلق لها قوة غير مسبوقة جعلها تسيطر على النظام الدولي الجديد، واستقلالها للوضع لإعادة رسم سياستها الخارجية بتحديد أهداف جديدة البحث عن سبل لبسط إستراتيجيتها وفرض هيمنتها وقيمها كقيم صالحة للعالم، وانتقالها في شكل علاقاتها مع حلفائها من الشراكة إلى الشعبية.

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سابق** ، ص 173.

[2] نفس المرجع، ص 203

المبحث الثالث:أهمية دول أوروبا الشرقية بعد الحرب الباردة في العلاقات الدولية

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمنية الجديدة لدول شرق أوروبا

انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، أعلن عن ظهور نظام عالمي جديد الذي جاء بأهداف تخدم الدول والمحافظة على الاستقرار العالمي احترام سيادة الدول، وهذا ما رحبت به المنظمات الدولية، ودعمه الحلف الأطلسي في اتخاذ هذه القرارات التي من شانها تحرير الدول من الاستعمار والنظام الشيوعي، [1] مثلا دعوة دول أوروبا الشرقية إلى الانضمام إلى الحلف الأطلسي الذي من شأنه أن يؤمن لها الأمن، بحيث ساد أوروبا الغربية شعور التفاؤل بتوحيد الألمانيتين التي كانت عقدة التوازنات الأوروبية، بحيث لم تعد بنفس قوتها العسكرية والاقتصادية، وأيضا دخولها في الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، وفتح أوروبا الغربية بعد نهاية الحرب الباردة مجال إطار الوحدة وانضمام دول أوروبا الشرقية والناتو أيضا يزحف إلى الشرق لضم دول حلف وارسو السابقة، واندلاع سلسلة من الحروب في البلقان بعد انهيار يوغسلافيا، [2] كما تمردت أيضا دول أوروبا الشرقية والوسطى من النظام الشيوعي نظرا للطبيعة التسلطية لذلك النظام الروماني على حكم الرئيس تشاوتشيسكو سنة 1989 التي أدت إلى اغتيال الرئيس الروماني وسقوط النظام الاشتراكي، تلا لذلك سقوط النظام الاشتراكي في باقي دول أوروبا الشرقية، وحل حلف وارسو بعد

[1] عبد السلام جمعة راقود، ***الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد: قراءة في حصاد واقع وأحداث عقدية من الزمن 1989-2011***، ، (ب ب ن، دار زهران للنشر، ب ط)، 2013.

[2] بشير موسى نافع، الصراع 'على أوروبا يدخل مرحلة جديدة، ***تايوست***، ب م، ب ع، 15 يناير 2005، ب ص.

الاستجابة للضغط الأمريكي الإطاحة بالنظام السوفيتي[1] النظام الشمولي في دول أوروبا الشرقية، ما أثار الجدل حول قضية مستقبل النظام الدولي حركة النظام الدولي الجديد وبروز تهديدات للأمن الأوروبي الأطلسي الذي اعتبره الحلف الأطلسي دور أوروبا الشرقية من خارج المنطقة التقليدية المحددة لنشاطه، تعديل مهام الحلف بما يتلاءم بما يتلاءم مع المناخ الدولي، خاصة بعد الأزمات والحروب الأهلية الصراع على السلطة في بلدان أوروبا الشرقية وسط أوروبا الذي شكل تهديدا للاستقرار في القارة الأوروبية، وبدأت محاولات التوائم بعد اجتماع مجلس شمال الأطلسي في قمة تيريتري باسكتلندا 7 أوت 1990، حيث قام بإيضاح مهمة الحلف من مواجهة حلف وارسو إلى تحقيق امن قارة أوروبا وتتحول إلى منظمة مشتركة تبحث عن توفير الحماية في مواجهة التهديدات غير محدودة، وبروز مهمة جديدة للحلف الأطلسي تكمن في تحقيق الاستقرار في كل أوروبا.[2] وهو ما يتطلب دعم عمليات التحول السياسي والاقتصادي لدول شرق أوروبا، أما ما يخص التحديات الإستراتيجية الجديدة التي ستواجهها قد طرحت في رسالة تيريتري، وهي تلك الأزمات والصراعات التي سوف تنسب في مناطق الفراغ الأمني الذي تخلف عن انهيار الاتحاد السوفياتي في شرق ووسط أوروبا حيث يوجد حجم ضخم من القوات الروسية المسلحة،

---

[1] محمد السيد سليم، ***تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين***، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 1 ، 2002)، ص ص 551-552.

[2] خالد بن سلطان عبد العزيز، مقاتل من الصحراء، ب م، ط 1، دار الساقي، ب ص، في:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/HelfWrso/sec02.doc_cvt.htm
(2018/07/29، 20:15)

ومخزون كبير من الأسلحة النووية الذي يشكل تهديدا لدول الحلف، لذلك التوجه الحلف إلى مهمة دعم تعظيم الأمن ودعم التحول الاقتصادي والعسكري.[1]

اتخذت دول أوروبا الشرقية من الحلف الأطلسي ملجأ ومخلصا لها من التغيرات والاستقرار الدولي بعد الحرب الباردة بانضمامها وتوقيعها على وثيقة الشراكة من اجل السلام من اجل تحقيق السلم والأمن ومنظمة إلى هذه الشراكة الدولية التالية سنة 1994 بولندا، المجر، سلوفاكيا، التشيك، جورجيا، أذربيجان، أرمينيا، رومانيا، بلغاريا، ألبانيا، سلوفينيا ودول البلطيق (ليتوانيا، استونيا، لاتفيا) أوكرانيا، مولديفيا، وانضمت مقدونيا 1995 بحيث ركز مشروع الشراكة من اجل السلام على القضايا الأمنية والعسكرية في تخطيط وتدريبات مشتركة وعمليات حفظ السلام، وبالنسبة إلى الدول المنظمة إلى حلف شمال الأطلسي التي ضمها الحلف على مراحل بحيث انضمت سنة 1990 كل من بولندا والتشيك والمجر وفي عام 2004 فتح الحلف الأطلسي مجال الدخول سبع دول أخرى وهي لاتونيا، استونيا، رومانيا، بلغاريا، ليتوانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، وانضمت عام 2009 كل من كرواتيا وألبانيا التي من أهدافها تحقيق الرفاه العلمي، التكنولوجي والاقتصادي والسياسي والبيئة والمعلوماتية، وكذا انضمت دول أوروبا الشرقية أيضا إلى مجلس تعاون شمال الأطلسي على مراحل، وتتمثل هذه الدول في بلغاريا والتشيك واستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا، ألبانيا، أرمينيا، أذربيجان، مقدونيا، جورجيا، ملدوفيا ، سلوفينيا،

[1] خالد بن سلطان عبد العزيز، **مرجع سابق**، ب ص

أوكرانيا، كرواتيا، يوغسلافيا، كعضو مجمد وهذه الدول هي الدول الأعضاء في المنظمات والبرامج المختلفة للحلف الأطلسي التي تعمل على ضمن الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية عامة، ودول أوروبا الشرقية خاصة وتدعم عمليات التحول السياسي والاقتصادي لدول أوروبا الشرقية، وأيضا من هذه الدول لدول أوروبا الشرقية من سعت إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي من اجل تحقيق الأمن والرفاه، أيضا يكون الاتحاد الأوروبي يهدف إلى تقوية الدول الأوروبية في العالم وبناء مواقف سياسية وأمنية موحدة، تقوية العلاقات مع الهيئات والمنظمات والدول لتحقيق الأهداف المشتركة، التقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال هذه السوق والعملة الموحدة، ترسيخ أسس التنمية الإقليمية وحماية البيئة تأسيس مواطنة أوروبية الحقوق والسياسة وضمان مبادئ الحرية والأمن والعدل، ومن كل الأهداف التي تتمتع بها دول الاتحاد الأوروبي شجع دول أوروبا الشرقية الترشح للانضمام فيها في سنة 2004، انضمت عشر دول وهي استونيا، بولندا، جمهورية التشيك وسلوفاكيا، سلوفينيا، لانتفيا، ليتوانيا والمجر، وسنة 2007 كل من رومانيا وبلغاريا، وما زالت بعض الدول تنتظر الانضمام والالتحاق بركب الاتحاد وهي ألبانيا ومقدونيا والبوسنة وكوسوفو، أثبتت دول أوروبا الشرقية ثقلها وتأثيرها في صنع القرار، وهذا ما أثبتتها لحرب على العراق بإصدار بولندا والمجر والتشيك بإصدار ما يسمى بلائحة الثمانية في 2003، تشكيل ما

[1] في:

http://archive.aawsat.com/details.asp?article=229948&issueno=9277#.W6X2Ndcza1s

(19:00 ،2018/06/17)

يسمى بجبهة لأوروبا وأمريكا في الأزمة العراقية التي وقعت عليه كل من هولندا والمجر والتشيك وليتوانيا ولاتفيا واستونيا ورومانيا وبلغاريا وكرواتيا، مؤيدا في حربها على العراق، وهذا ما لقي استحسان الولايات المتحدة الأمريكية لموقف الدول العشر وبالتالي إظهار الثقل الإستراتيجي في أوروبا ينتقل من القارة العجوز نحو الشرق وأن أوروبا الشرقية تلقى الدعم الأمني من الولايات المتحدة الأمريكية، [1] وهذا ما أثبتته تجربة حروب البلقان، وما جعل لدول أوروبا الشرقية مكانة ذات موقف سياسي وإستراتيجي، وجعل من دول أوروبا الغربية تتجه شرقا وخاصة ألمانيا من اجل أوروبا موحدة، ولأهمية أوروبا الشرقية الإستراتيجية للحفاظ على امن أوروبا تجسد في مساعدتها السابقة، وإقرار المحكمة الدستورية الفدرالية عام 1994 قرار مشاركة الجيش الألماني في مهمات حفظ السلام في الخارج، أرسلت ألمانيا جنود إلى البوسنة والهرسك، [2] ويكمن هذا الاهتمام بدول أوروبا الغربية وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الجيوسياسية التي تمتلكها دول أوروبا الشرقية في العالم وتعتبر قلب العالم المسيطرة على جزيرة العالم، وان من يسيطر على جزيرة العالم يهيمن عليه، وأنها كانت مساحة العالم، وكل الدول الكبرى روسيا والولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإقامة علاقات وطيدة لضمان ترصد العدو، وأوروبا الشرقية التي خدمتها إلى الاتحاد الأوروبي لضمان أمن القارة الأوروبية من الزحف الروسي والقوة الأمريكية، حيث قامت

[1] حسن ضلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية***، م 25، ع 1، (2001)

[2] حسن خلال مقلد، **مرجع سابق**، ص 645.

الولايات المتحدة الأمريكية بنشر الدرع المضاد صواريخ سنة 2015 في أوروبا الشرقية، بينما الأوروبيون يرون أن تلك المنطقة ذات الإستراتيجية جيوبوليتيكية، وأنها تضمن الاستقرار لحدودهم الشرقية وتامين أوروبا بمنع نشوب الصراعات الداخلية والحروب بدول أوروبا الشرقية التي تعاني نوعا ما من عدم قوة اقتصادها مقارنة بدول أوروبا الغربية، وأيضا تبعات الأزمة الاقتصادية وارتفاع مستوى البطالة، ما فتح الباب والمجال لأوروبا الغربية أن تستثمر فيها، [1]بحيث غيرت من نظامها الاقتصادي الشمولي المعتمد على المبادئ الاشتراكية الاقتصاد المفتوح قوانين السوق الطبيعية، ونظما لحزب الواحد سياسة منفتحة التي لقيت قبول شعبي لهذه التغيرات الجذرية، وتنامي دور المؤسسات الديمقراطية وتعاونها مع مختلف المنظمات ومشاركتها في السياسات السياسية والمشترك الأساسي المؤسسي للتعاون في القضايا السياسية والأمنية بدعمها عسكريا والتنسيق في المجال الجوي والتنسيق المدني والعسكري موجود حجم كبير من القوات والأسلحة المخزنة فيها التي تمتلك اكبر ترسانة نووية، [2] التي قدمت خلال ذلك الأسلحة للعراق في التسعينيات مقابل حصولها على المنتجات الزراعية، الأمني الذي خلفه الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو تم تعبئة من طرف الإستراتيجية الأمنية التي تبنتها دول أوروبا الشرقية وتخوف القوى الكبرى منها كون

---

[1] في:

https://www.politics-dz.com/community/threads/qra-fi-alstratigi-alrusi-byd-alxhrb-albard-uanykasatxa-yl-almntq-alyrbi.4534/

(2018/06/17، 19:40)

[2] العلمي حفيظة، ***الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001***، أطروحة ماستر غير منشورة، (جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014)، ص ص 53-54.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية صعبة وربما تطور إلى نزاعات مسلحة ما يؤثر على استقرار دول الحلف.[1]

المطلب الثاني:دور الحلف الأطلسي في الإستراتيجية الدفاعية لشرق أوروبا

يعرف الحلف أنه معاهد اتفاق بين دولتين أو أكثر للتصدي لعدوان يقع على طرف أو أكثر من أطراف المعاهدة، ويمكن التمييز بين شكلين من الأحلاف، أولها حلف الأمن الجماعي، وثانيها الأحلاف الهجومية والتي تستهدف دولة معينة، أما حلف الأمن الجماعي من أهم أشكاله حلف شمال الأطلسي الذين سنة 1949، وارسو الذي نشا سنة 1955، ويعتبر هذان الحلفان أهم الأحلاف الدولية الدفاعية في المجال العسكري، والهدف من تكوينها هو الدفاع والبحث عن الأمن والردع، [2] وأيضا من أسباب نشاهما تغير موازين القوى العالمية بعد الحرب العالمية الثانية حيث انهارت دول عظمى وصعود الدول إلى مصاف الدول العظمى ، حيث أدى ذلك إلى تغيير الخريطة السياسية في وسط وشرق أوروبا لتتوافق مع النظام الدولي الجديد، ونظمت دول أوروبا لحلف شمال الأطلسي بتفاوض مع الولايات المتحدة لتبادل المساعدات، في البداية ضم فقط بعض الدول، لكن بعد نهاية الحرب الباردة بدا بالانتشار العلني خاصة بعد انعقاد قمة لندن لدول الحلف سنة 1990،

[1] رياض مزيان، ***الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية "دراسة حالة حرب الخليج الثانية"***، أطروحة ماجستير غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2004/ 2005)، ص ص 46-53

[2] نفس المرجع، ص 14.

حيث طرح فكرة انضمام دول وسط وشرق أوروبا، [1]وبالفعل تقدم هذا الحلف باشتراك بين هذه الدول، حيث كانت الولايات المتحدة مسؤولة عن الأمن والدفاع كانت دول أوروبا مسؤولة على الازدهار والتقدم الاقتصادي، وهذا ساعد الاتحاد الأوروبي على هيكلة دفاعها، خاصة مع ظهور التهديد الجديد المتمثل في الإرهاب، ما دفع الاتحاد الأوروبي توقيع اتفاق مع الولايات المتحدة لتوسيع الجمارك ولمبادرة أمن الحاويات الخاصة بحماية الحدود في كافة أنحاء أوروبا.[2]

إن الغاية الأولية من إنشاء حلف الأطلسي هي مواجهة أي توسع سوفياتي أو ثورة شيوعية ضد الدول الأعضاء خاصة أوروبا، والتي استفادة من الحلف بصورة كبيرة، حيث أنهى الحرب الأهلية في الغرب الأوروبي، وأيضا أدى توسع الحلف في أوروبا إلى حل المشاكل الأمنية لدول وسط وشرق أوروبا بحيث إنشاء حلف الاستقرار لجنوب شرقها سنة 1990 لتعزيز الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتنمية والأمن لدول هذه المنطقة،[3] كما قلل الحلف من إمكانية تعرض دول أوروبا لأي هجوم مفاجئ، وساهم في تنمية علاقاتها الدولية وتعتبر الجمهورية التشيكية والمجر وبولندا أسبق الدول المنظمة إلى الحلف، وبعد ذلك انضمت كل من بلغاريا واستونيا ورومانيا وليتوانيا ولاتفيا وسلوفاكيا وسلوفانيا، وقبل استفادت هذه الدول من العضوية في هذا الحلف من خلال تجهيزها على تكييف قواتها

[1]طارق بادي الطراونة، **مرجع سابق**، ص 75.
[2]العلمي حفيظة، **مرجع سابق**، ص 37.
[3]طالب حسين حافظ، **مرجع سابق**

المسلحة تحضيرها لمسؤوليات وواجبات جديدة، لتكون الأدوار متبادلة، [1]امتلاك الحلف مجموعة قوية وفريدة من القدرات السياسية والعسكرية للتعامل مع كل أطياف الأزمات في مراحل ما قبل أو بعدها فان له تأثير على امن التحالف، وأفضل مثال على ذلك هو توحيد ألمانيا حيث استعادة مجالها الحيوي الطبيعي عبر عملية توسيع الناتو، دون حرب أو إراقة الدم ، فانضمامها إلى الحلف أعطى لها ثقلها سياسيا واقتصاديا متميزا في إدارة شؤون القارة الأوروبية، هذا ما جعلها أكثر تحمسا لتوسيع الناتو نحو شرق أوروبا لتحافظ ألمانيا على مكاسبها بطرق سياسية مرنة وهادئة.[2]

كان من المفترض أن يتفكك حلف وارسو بتفكك حلف الشمال الأطلسي بعد اختلاف الدول الأعضاء حول مصادر تهديد جديدة تبرر استمراره وعدم امتناع دول أخرى على بقاء الحلف، وكان هذا سعيها لإعادة هيكلة ليتلاءم مع البيئة الأمنية الجديدة، وقد انعكست هذه التغيرات على مردودية الحلف إزاء الصراعات الإقليمية واثر التغيرات الدولية عليه، حيث أعطاه ميزة انتصار النهج الليبرالي، ومنه دعم ركائز الاتحاد الأوروبي من جديد حيث استفادة من هذا النجاح وبالتالي وضفة لصالحها، وهذا فتح مبادرات الانضمام إلى الحلف

[1]محمد الحسني، "الناتو بين إرث الماضي وأهداف الحاضر والنظرة للمستقبل"، الأنباء، ***كل الكويت***، (16/10/ 2008)، ب ص.

[2]محسن حساني ظاهر العبودي، ***توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة، دراسة في المدركات والخيارات الإستراتيجية الروسية***، (ب ب ن، دار الجنان للنشر والتوزيع، ب ط، 2013)، ص 85.

من طرف دول أوروبا الشرقية، [1] كما تم ربط مستقبل الأمن الأوروبي باستمرارية حلف الناتو، وهذا من مصلحة القارة الأوروبية لان استمرار الحلف يضمن لها الاستقرار ويمنع تجدد الصراع بين دولها، كما يوجد من يرى ضرورة توسيعه نحو الشرق لمنع تصعيد التهديدات الناجمة عن مشكلات عرقية، اجتماعية ودينية واقتصادية في هذه المنطقة واحتواءها عبر عملية بناء أمنية متكاملة، ودعم وترسيخ عمليات التحول السياسي الديمقراطي فيها[2]، كما تصاعد الاهتمام بقضية الوحدة الأوروبية بفضل حلف الناتو، والاهم من ذلك بالنسبة لدول شرق أوروبا بعد سعيها للانضمامها لهذا الحلف هو أن لم يبقى لها خيار امني أفضل من هذا الانضمام، خاصة بعد انهيار احد مؤسساتها وهي حلف وارسو.[3]

من خلال المعاهدة الأوروبية الأطلسية تعهدت الإطراف على العمل على تسوية النزاعات بطرق سلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة، والسعي إلى تعزيز المؤسسات الحرة وهذا ما ضمن لدول أوروبا عقد من السلام والأمن والاستقرار، كما أن سعي دخول دول أوروبا الشرقية في الناتو ستجعل مبادئ اتخاذ القرارات في هذه المنطقة أكثر شكلية وأقل قابلية للتطبيق، وكان أيضا سعي انضمام دول أوروبا الشرقية للحلف لتوسيع علاقاتها الدولية وأفضل مثال هي العلاقات الأورومتوسطية، حيث استطاعت أن تعزز مبادلاتها

---

[1] نسرين محمد تمر عواد، ***السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا الغربية "دراسة في استمرارية حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"***، رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات الدولية، (جامعة تيرزيت، فلسطين: كلية الدراسات العليا، 2006)، ص 139.

[2] محمد حسون، **مرجع سابق**، ص 492.

[3] زهرة شيخ الشيوخ، **مرجع سابق**، ص 66.

الاقتصادية مع دول جنوب حوض المتوسط، وأصبح لها تأثير الدولي حيث يرى أعضاء الحلف أن التهديد لا يكمن فقط في العدوان على أراضيها وان من الحلف يمكن أن يتأثر بدول المجاورة، بالتالي فهذه العلاقات الأورومتوسطية تخدم مصالح أوروبا والحلف معا.[1]

منذ انضمام بعض دول أوروبا إلى الحلف حققت استقرارا أمنيا لم تعد له بداية من الخطر الشيوعي الذي أزاحه توحيد ألمانيا وخروجها من الحرب بكامل قوتها الاقتصادية، ومساهمة الحلف لدمج وسط وشرق أوروبا في تنظيم العربي للتعاون في شتى المجالات، والحفاظ على التوازن الإستراتيجي في أوروبا، بعد ما استطاع إخماد الحروب العرقية فيها عبر تدخلاته خاصة في أزمة البوسنة والهرسك في كوسوفو التي تمكن من حلها بعد القمع والاضطهاد الذي تعرضت له المنطقة من طرف الصربيين، الذي خلق أزمة اللاجئين.[2]

لقد جاء تدخل لحلف الناتو في إقليم كوسوفو بعد مرور عام كامل على الوضع والصراع، وشروع القوات الصربية في عملية التطهير العرقي في هذا الإقليم، بعد فشل كل مفاوضات السلام وفشل الوساطة الدولية، فلجأ الحلف إلى القوة بعد استسلامه من وجود أي حل دبلوماسي وسلمي وهذا التدخل لم يكن على أساس أي مصلحة أمريكية أو لدول أوروبا، إنما بدافع الإنسانية، وخاصة حماية ألبان كوسوفو من الإبادة والتطهير العرقي، وانتهى هذا

[1] مرابط رابح، ***أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008-2009)، ص ص 2-5

[2] عبد الحكيم سرارية، **مرجع سابق**، ص 71.

التدخل بانسحاب القوات الصربية من إقليم كوسوفو لتكون آخر حرب في أوروبا خلال النصف الثاني للقرن العشرين.[1]

[1] سعيد كريم سلمان، العلاقات الأوروبية–الأمريكية في القرن الحادي والعشرين: تنافس أم مشاركة؟، د***راسات دولية***، ب م، ع 35، (ب س ن)، ص 82.

ملخص الفصل:

إن الإستراتيجية الامريكية عرفت تغيرا تاريخيا بعد الحرب الباردة، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تركزت على استخدام القوة العسكرية تحت غطاء المحافظة على مصالحها وحماية أمنها القومي، كما جعلت من حلف الشمال الأطلسي آلية لتنفيذ إستراتيجيتها وتحقيق أهدافها، أهمها تكريس الأحادية القطبية وزيادة تفعيل مكانتها الدولية والإبقاء على الإنفرادية.

لقد كان هدف حماية أوروبا من المعسكر الشيوعي سبب النشأة للحلف الاطلسي، وبعد نجاحه بقي قائم رغم أنه تم حل حلف وارسو وذلك لأنه أوجد مهام جديدة خاصة في المنطقة الاوروبية، كما ظهرت مخاطر جديدة تهدد الأمن الأمريكي كالإرهاب، فاستغلت الولايات المحدة الوضع لجعل الحلف أداة لتحقيق الهيمنة العالمية.

المبحث الأول: المهام الجديدة لحلف الأطلسي في ظل الأحادية القطبية

المطلب الأول: الحلف الأطلسي في ظل الأحادية القطبية

مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية حصلت تغيرات سياسية وإستراتيجية، فقد تغير الهدف من مبدأ الدفاع المشروع إلى مقولة الأمن الجماعي، فلقد قادت هذه التطورات المتسارعة إلى التركيز على الهدف قبل بلوغه، نظام أوروبي جديد على أساس السلم والتعاون، وكشف عن هيمنة الولايات المتحدة بعدما أصبحت بمنزلة القطب الرئيسي في السياسة العالمية، أو ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

كان من الطبيعي أن يتضاءل تأثير خصم الأمس أن ينتقل حلف شمال الأطلسي من مؤسسة دفاعية في جوهرة إلى مؤسسة الأمن الجماعي الأوروبي. إن هذا الانتقال يضع الحلف أمام اختيار جوهري. أما وظائفه اليوم على وجه التحديد فهي أن الحلف. راجع مفاهيمه الإستراتيجية في القمة التي عقدت في واشنطن عام 1990.[1] ولكن تسبق انعقاد هذه القمة أحداث بالغة الأهمية، فكانت فكرة توسيع الحلف وانفتاح العضوية ليضم دول أوروبا من بين تلك التي كانت في مرحلة الحرب الباردة تنتمي إلى المعسكر الشيوعي، أحد ابرز التطورات للحلف في ظل الأحادية القطبية، فقد طرحت الولايات المتحدة الأمريكية خطط توسيع الناتو اتجاه الشرق بعنوان "خطة الشراكة من اجل السلام"، التي تمثلت في اتفاق الحلف مع روسيا المبرم بين الطرفين عام 1997، وبموجبة يتعهد الطرفان ببناء سلام

[1] محمد عزيز شكري، **مرجع سابق**، ص 483.

في المنطقة الأوروبية الأطلسية مبني على مبادئ الديمقراطية والأمن والتعاون وعلي أن امن جميع دول هذه المنظمة غير قابل للتجزئة.[1] وبهذا تحول الحلف الأطلسي إلى مؤسسة تركز جهدها على مهمات الأمن الجماعي في أوروبا، ولو كانت هذه المهمات تتعدى في مداها الجغرافي ما نص عليه ميثاق الحلف، كما حدث في أزمة تفكك يوغسلافيا وحرب البوسنة اضطرابات كوسوفو التي كان للحلف أن يعالجها، وقد فتح الحرف الباب أمام توسيع عضويته أن اشتراك روسيا نفسها فيه لم يعد أمر غريب، فهذا الحلف، مع قدر من التعاون مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالأخص، بمثابة حارس على الأمن الجماعي الأوروبي، وقد يتعدى أوروبا إلى مناطق أخرى، مع ما يحمل في طياته من السيطرة وفرض ما لا يتناسب مع قواعد القانون الدولي، ومن هذا المنطلق لم تبد روسيا ارتياحا لتوسيع الحلف تجاه حدودها الغربية، معارضة شديدة فكرة ضم دول البلطيق إليه، دون أن تفلح في استبعاد الفكرة من تخطيط الحلف للمستقبل.[2] قد بقيت إستراتيجية الناتو وتوجهاته على الساحة الدولية تشكل انعكاسا لأولويات السياسة الأمريكية، وبات الحلف أداة طبيعية للولايات المتحدة الأمريكية، تستخدمه لبسط هيمنتها ونفوذها على المنطقة والعالم، فحلف الناتو أنشئ عام 1949 انطلاقا من فرضيات تتعلق بمفهوم الأمن الأوروبي وتتلخص في ضرورة التحالف العسكري لمواجهة المد الشيوعي، ممارسة ضغط مستمر على روسيا حتى تقبل هذا

[1] محمد حسون، **مرجع سابق**، ص 338

[2] من الثنائية إلى الأحادية القطبية، في: ***https://.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=93384*** (2018/09/19، 20:00).

التوسع من جهة الشرق. وبشكل عام أن ما دفع الحلف إلى ولوج المرحلة الجديدة هو انتهاء عوائق توسيع دور الحلف خارج أوروبا، وأبرزها انتهاء التخوف من الضعف والدفاعات في أوروبا، وانتهاء القلق من احتمالات الانسياق نحو التورط في نزاعات غير ضرورية من جراء ذلك، كما أن الأحداث التي تقع في جنوب المتوسط وسط شرق أوروبا أو في البلقان لن تعفي المصالح الغربية من التعرض للتهديد.

استمر التغيير والتطوير على العقيدة الإستراتيجية للحلف، وكان التطور الأهم والأبرز الذي أدى إلى إقرار الميثاق الإستراتيجي الجديد هو بيان قمة واشنطن 1999 الذي ألقى الضوء على المهام المستقبلية للحلف، فقد حرصت الولايات المتحدة على بقاء حلف الناتو وتطويره وتزويده بالإمكانات المادية والتقنية وتطوير مهماته، توسيع نطاق العضوية فيه نحو الشرق الأوروبي في محاولة لتفعيل دور الحلف في حل بعض المشكلات الدولية، وإبقائه ركيزة أساسية للإستراتيجية الغربية، وبهذا التوجه من الولايات المتحدة بقاء قياداتها لهذا التحالف الذي يمكنها من التدخل في شؤون أوروبا الداخلية، كما تضمن تأكيد ارتباطها بأوروبا الموحدة من خلال دورها القيادي في الحلف، وكذلك تحجيم دور روسيا ومنعها من تجاوز حدودها.[1]

فعلى الصعيد الخارجي ما زال الحلف يقوم بمهامه في مواجهة احتمال تنامي القوة الروسية في الشرق، كما يعمل على حماية الأعضاء من أي تهديد آخر غير الروسي تحت

[1] محمد حسون، **مرجع سابق**، ص ص 339-340.

غطاء الحرب على الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والمطروح بقوة هو توسع الحلف نحو أوروبا الشرقية وصولا إلى دول رابطة الدول المستقلة البلطيق على الرغم من اختلاف وجهات النظر بين أعضاء الحلف لأسباب عديدة كان أبرزها أن الحلف تعرض لصعوبات عدة في إطار البحث عن دور جديد له، ورغم ذلك فان حلف شمال الأطلسي يشهد خلافات داخلية بشأن توسيع عضويته ونطاق أهدافه أيضا، كما توسع المفهوم الإستراتيجي للحلف في شكله ونمطه الجديد ليشمل إدارة الأزمات الشراكة في تحمل الأعباء بين ضفتي الأطلسي.[1]

إن حلف شمال الأطلسي في تثبيت أركانه يحاول إثبات فرصتين أساسيتين، أولهما حتمية الدورة الطبيعي للناتو في بناء الأمن والاستقرار عبر جانبي الأطلسي وعدم وجود أي مؤسسة غربية تستطيعوا منافسته في ذلك، وثانيهما أن نجاح الحلف في مهمته الأمنية الأطلسية سيكون مقدمة لتحوله إلى قوة سياسية وعسكرية كبرى متحكمة في مجريات السياسة الدولية وفرضت شروطها وآلياتها عليها.[2]

وبما أنه حلف الشمال الأطلسي نشا كحلف دفاعي ضد تهديد محتمل من الشرق فقد احتلت الإستراتيجية للحلف مكانة هامة، ونظرا لتنوع الأعضاء من حيث الموقع والقوة لهذا سعى قادة الحلف إلى التكيف مع هذه التغيرات خاصة وان دور الحلف الرئيسي الدفاع المشترك لا يزال قائما ومطلوبا، فان التغيرات في البيئة الأمنية المحيطة تقتضي تغيرا في

[1] لؤي احمد إبراهيم، **مرجع سابق**، ص 2.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سابق**، ص 173.

المهام العسكرية التي تواجه أعضاء الحلف من ثم لابد من إدخال تغييرا على إستراتيجية الحلف العسكرية، وعليه فإن الحلف ليس مجرد أداة عسكرية وأمنية، وإنما هو إلى جانب ذلك معنى بالشؤون السياسية والاقتصادية، أي أنه معنى بالأمن الأوروبي على نطاق واسع ويبقى المفهوم الشامل للأمن.[1]

أن حلف الناتو بما يملكه من إستراتيجية أمنية متكاملة من حيث الوسائل والأهداف وما يفرضه من التزامات عسكرية بين أعضائه، هو أفضل من بناء تكامل أوروبي مشكوك فيه، لذلك فان بقاء الناتو وتوسعه هو ضمان لبقاء روسيا ضمن حدودها التي رسمت منذ تفكك الاتحاد السوفياتي، كما تحول الحلف نحو الشرق يعني ضمان عدم تحول روسيا إلى إمبراطورية ذات مطامع إقليمية.

انضمام الدول التي كانت دائرة في فلك الاتحاد السوفياتي الحلف الناتو تعني أن الحلف سيقوم بملء الفراغ الأمني الذي وجدت تلك الدول نفسها فيه بعد انتهاء الحرب الباردة.[2]

والجدير بالملاحظة، أن الحلف قد واجه في نشوءه وتطوره التاريخي عدة مشاكل أثرت في مستوى أدائه وكادت تحدث فيه الانقسامات لمرات عديدة، كتحديد نوعية العقيدة العسكرية التي ينبغي اعتمادها لمواجهة الخطر الشيوعي، أي الخيار المركزي للدفاع، أهو خيار تقليدي أم نووي، وفي كلتا الحالتين لم يتوصل الحلف إلى قرار قاطع، فان تم اختيار

[1] عبد الحكيم سرارية، **مرجع سابق**، ص 14.

[2] طالب حسين حافظ، **مرجع سابق**، ص 142.

الدفاع التقليدي انصدم بتفوق الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو في الكم البشري والقوى التقليدية، التي يستطيع من خلالها شن هجوم كاسح على غرب أوروبا، أو شن حرب طويلة الأمد تسبب خسائر بشرية ومادية هائلة لا يستطيع أن يتحملها.

أما خيار الدفاع عن النووي لصد هجوم تقليدي واسع لحلف وارسو غرب أوروبا قد يفسره السوفيات على أساس أنه الناتو قد بدا لما بدا الضربة النووية الأولى الهجومية، فيبادرون إلى شن هجوم نووي مفاجئ أو استباقي على القوات النووية للحلف في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية بهدف حرمانه من الاستخدام الأول للأسلحة النووية.[1]

كم قام حلف الناتو بإنشاء القوات المتعددة الجنسيات والمهمات ووضعها تحت قيادة اتحاد غرب أوروبا في أثناء قمة مجلس تعاون شمال الأطلسي إقرار منة بوجود هوية دفاعية أوروبية، ومن اجل السماح لدول وسط وشرق أوروبا بالمشاركة في هذه القوات في حال انضمامها إليه.[2]

التغيرات التي طرأت على الحلف بعد الحرب الباردة:

أثناء التغيرات التاريخية تحتاج التحالفات والمؤسسات إلى التكييف لكي تبقى حيوية ومتطابقة لمقتضى الحال، وخلال الانضمام الأحادي القطبية بدا حلف الناتو يتأقلم من اجل

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سابق**، ص161،166.

[2] من الثنائية الى الاحادية القطبية، **مرجع سابق**، في

https://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=93384

إيجاد وتحديد دور جديد له في الشؤون العالمية، شمل توسيع عضويته بالترحيب ببلدان جديدة من أوروبا الشرقية بلدان أوروبا وإقامة علاقات جديدة مع روسيا الاتحادية.

إن الدفاع الجماعي يبقى حاجة ملحة للأمن الأوروبي والأطلسي، وكذلك لتبرير الوجود الأمريكي في أوروبا، كما أن العضوية في حلف الناتو يمكن أن تعزز رغبة هذه الشعوب في تسوية النزاعات في ما بينها بالطرق السلمية، لكن الأهداف الأساسية لتوسيع الناتو هي ابعد من ذلك بكثير، فالولايات المتحدة الأمريكية التي توجت نفسها المنتصر الوحيد في الحرب الباردة والمؤسسة لنظام أحادي القطبية، حيث أنها تطمح لإعادة صياغة العلاقات الدولية، بما يتناسب معها ووضعها الجيوسياسي الجديد في العالم.[1]

إن الحلف اخذ يتجه إلى التحول من تنظيم عسكري صرف مهمة الدفاع عن غرب أوروبا ومنطقة الأطلس إلى قوة عسكرية سياسية عالمية مهمة تحقيق هيمنة قوى العالم الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، ومع هذا التحول في الوضع السياسي والعسكري للحلف، تغيرت أيضا طبيعة المخاطر التي يواجهها أعضائه، وأصبح لزاما على الحلف أن يغير إستراتيجيته العامة في ضوء هذه التغيرات، وقد حدد مفهوم الإستراتيجي الذي تبناه رؤساء حكومات الناتو في مؤتمر روما الذي عقد في نوفمبر 1991، منهج الجديد للعمل ذا أبعاد واسعة اعتمدت على الحوار والتعاون والمحافظة على

[1] عبد الحكيم سرارية، **مرجع سابق**، ص ص 60-61.

القدرة الدفاعية، والاستعداد لقبول شركاء جدد في أوروبا الوسطى والشرقية بوصفها جزأين مكملين لإستراتيجية الحلف.

ثم بعد ذلك جاءت الخطوة التالية في إطار الرغبة الأمريكية تطوير إستراتيجيات الحلف، ثلاثة قرارات في غاية الأهمية في قمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل، وهي:

. فتح الباب للأعضاء الجدد للانضمام إلى الحلف، وكان ذلك يعني توسيع الحلف بحيث ضم دول أوروبا الشرقية بعد تغيير أنظمتها السياسية والاقتصادية.[1]

لقد سمحت نهاية المواجهة بين الشرق والغرب لحلف الناتو إعادة توجيه سياساته وتكييف وسائله العسكرية لبدء مشاريع جديدة خطة أخرى، لكن مع الحفاظ على الوظيفة الأساسية اثني أنشئ من أجلها وهي ضمان سلامة أعضاءه، ومع نهاية الحرب الباردة بقي حلف الأطلسي دون موازن مسيطر على الساحة الدولية، لكن مسألة حل الحلف لم تكن واردة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، عكس ما كان متوقعا فقد جاءت نظرية التهديد لإستيفان والت لتأكد على استمرار التحالف لاسيما في حالة اتفاق أعضاء على مصادر تهديد جديدة تعطي مبررات الكافية للاستمرار والوجود.[2]

ومن مباريات استمراره تدشين الاستقرار في دول شرق أوروبا، كما أن التهديد الروسي لم يختفي تماما، ولقد كان تدخل حلف شمال الأطلسي في يوغسلافيا سابقا دورا

---

[1] ألكسندر دوغين، "أفول العالم أحادي القطب، في: ***http://katehon.com/article/fwl-llm-hdg-lqtb*** (2018/08/30، 14:30)

[2] عماد جاد, "اثر تغير النظام الدولي على حلف الشمال الأطلسي", ***مجلة السياسة الدولية***, ع 134, القاهرة, (أكتوبر 1998), ص 8.

رئيسيا في استعادة السلام في البوسنة، ولكن أيضا في تحول الحلف، وبعد فترة قصيرة من البحث عن "العدو الضائع" أو "التهديد الضائع" تمكن الغرب من اصطناع جديد وهو " الجنوب"، وهكذا استبدل معادلات شرق غرب بمعادلة شمال جنوب، ومع أن الغرب حاول إعطاء التهديد الآتي من الجنوب صبغة شاملة إلا أن المنطقة العربية تبقى في مقدمة الخط.

جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتعطي نفسا جديدا وتغير من إستراتيجية وسياسة الحلف، حيث تقوم السياسة الجديدة للحلف على دعم وترسيخ عمليات التحول الديمقراطي والسياسي الدول الأوروبية التي كانت تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي سابقا، لاسيما دول أوروبا الشرقية، لكي يقوم الناس بهذه السياسة الجديدة عقد اتفاقية برنامج الشراكة من اجل السلام من اجل حل مشكلات الدول بالطرق السلمية، وبهذا يكون الحلف قد نصب نفسه مدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، والهدف من هذه السياسة هو دمقرطة الأنظمة السياسية لهذه الدول (دول شرق ووسط أوروبا)، تم تجهيزها لدور الجديد في إطار الإستراتيجية الجديدة لحلف الأطلسي.[1]

عقب نهاية الحرب الباردة وأمام بيئة أمنية جديدة شارع حلف الناتو في عملية إصلاح واسعة تمكنه من مواجهة الوضع الجديد والحقائق الجيوستراتيجية الجديدة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من بادر إلى طرح مسألة الحلف وإصلاحه وتعريفة مهامه

[1] تيباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة مولود معمري، تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص ص 116- 119.

بشكل يستجيب مع مقتضيات المرحلة الجديدة، وتعتبر القمم الأطلسية الثلاث (قمة لندن، قمة روما، قمة واشنطن)، محطات هامة ورئيسية في مسار حلف الناتو الجديد، المحاور الكبرى لإستراتيجية الحلف الجديدة.

قمة لندن جويلية 1990: لقد كان إعلان لندن حول تحالف متجدد المعتمد في 6 جويلية 1990 أهم وثيقة بعد الميثاق المؤسس، انشرها الحلف منذ تأسيسه، هذه الوثيقة تتكون من 23 فقرة تعلن التوجهات الكبرى الجديدة لحلف الأطلسي، وجاءت هذه الوثيقة لتضع حدا للمواجهة شرق غرب، وأعلنت قمة لندن أن الحلف سيعرف تحولات جديدة تحديد وإعادة هيكلة قواته، وأيضا تحديد مهامه الجديدة، وبالتالي تبني إستراتيجية جديدة.

قمت روما نوفمبر 1991: تعتبر قمة روما البداية الحقيقية لمسار التحول، حيث تبنت الدول الأعضاء في الحلف وثيقة بالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل الحلف.

يقر إعلان روما أن مواجهة التحديات ما بعد الحرب الباردة يجب أن يكون في إطار مفهوم الأمن، وأخذ بعين الاعتبار كل العوامل التي تؤثر في إستراتيجية الحلف.[1]

قمة واشنطن أفريل 1999: انعقاد القمة في واشنطن عام 1999، وصادف عيد ميلاد الخمسين لحلف الناتو، وركزت هذه القمة على التحضير لمستقبل الناتو وتحديد الأدوار الجديدة التي سيلعبها في القرن الجديد، حيث تطورت عقيدة الحلف العسكرية من إستراتيجية الردع وصد أي عدوان خارجي ضد الدول الأعضاء إلى إستراتيجية مواجهة

[1] تيباني وهيبة، **مرجع سابق**، ص ص 122- 123

جميع المخاطر الأمنية المحتملة، وفي هذه قمة قرر أعضاء الناتو تحديد مهامها الجديدة للحلف تتمثل في حفظ السلام وإدارة الأزمات حتى يتماشى الحلف مع مقتضيات الواقع الدولي وتحدياته.[1]

بعد أحداث سبتمبر 2001، عقدت قمة براغ لحلف الناتو في نوفمبر 2002، وشاهدت تحولا نوعيا في إستراتيجية الحلف حتى يكون قادرا على الرد على التهديدات الجديدة التي ظهرت واتخذت العديد من القرارات الرئيسية خلال القمة، هدفت إلى إعادة توجيه مهام المنظمة العسكرية لحلف، وكذلك إنشاء قوة عسكرية خاصة تسمى " قوة حلف الناتو للرد السريع"، وسيكون لهذه القوة القدرة على الانتشار السريع فاتجاه الساحة الخارجية، كما أقرت قمة الحلف الانتقال من مفهوم الردع والاحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي، باعتباره مفهوما مركزيا في المنظومة الفكرية الإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، ويسعى قادة الحلف إلى تهميش دور الأمم المتحدة وتجاوز مجلس الأمن وتعظيم دور الناتو مع التوسع المستمر في نطاق عملياته، ولهذا يبقى الهاجس الأمني المحرك الأساسي لحلف الناتو بقيادته الأمريكية، التي بنيت عليه عقيدته العسكرية الجديدة وصوله إلى منطقة الشرق الأوسط بناء على تخطيط مسبق.[2]

[1] واري عبد الكريم، ***الحلف الأطلسي وإجراءات بناء الثقة في الفضاء المتوسطي***، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة مولود معمري، تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2013- 2014، ص ص 121- 122.

[2] عبد الحكيم سرارية، **مرجع سابق**، ص ص 68- 69

المطلب الثاني: التدخلات الدولية الجديدة للحلف الأطلسي

شهدت الساحة الدولية عدة أحداث وأزمات ساهمت في تغيير مجرى العلاقات الدولية وذلك بعد سقوط جدار برلين عام 1989 وتوحيد الألمانيتين وانهيار الاتحاد السوفياتي تفكك حلف وارسو المنظومة الاشتراكية وبالتالي نهاية الحرب الباردة، وهنا بدا الحلف في مواجهة وضع جديد بعد سقوط مصدر التهديد الرئيسي الذي أنشئ لمواجهته، وأثيرت بعد الحرب الباردة عدة تساؤلات حول اثر التحولات في النظام الدولي على الأحلاف الدولية، لاسيما أن السقوط حلف من الأحلاف يعني سقوط الحلف المضاد، وزوال الأحلاف العسكرية بزوال مسبباتها، لكن ما حدث هو العكس، فقد بقي الحلف الأطلسي وتجددت هويته وتعدد وظائفه ومهامه وتوسعت هياكله السياسية والعسكرية عقيدة إستراتيجية جديدة، كما يعمل الحلف على حماية الأعضاء من أي تهديد، حيث أن مجرد سعي الحلف للقيام بدور عسكري كبير خارج حدود القارة الأوروبية ليس بالسهل.[1]

اعتبر تدخل الحلف الأطلسي في إقليم كوسوفو وقيامة بأكبر حملة جوية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها يوم 24 مارس 1999، هذه الحملة اعتبرت من أهم العمليات الجوية والتي لم تشهدها أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتعود الأزمة في كوسوفو إلى تداخل العديد من العوامل ساهمت في تفاقمها خاصة الاختلاف العرقي الذي

[1] زهرة شيخ الشيوخ، **مرجع سابق**، ص 7.

لعب دورا كبيرا في مجريات الأزمة رغم محاولة الأطراف الدولية في التخفيف من التوتر وتهدئة الأوضاع والوصول إلى تسوية سلمية للأزمة.

قام الحلف الأطلسي بالعديد من التدخلات لإدارة الأزمات الدولية في السودان (دارفور) وفي منطقة البلقان (كوسوفو)، هذه الأخيرة عرفة استقرارا سياسيا في عهد القائد اليوغوسلافي الراحل جوزيف بروز تيتو الذي استطاع إخمادهم، بفضل سياسة القمع لفرض الوحدة الوطنية وسن القوانين تمنع التطرق إلى موضوع العرقية، حيث أن البركان العرقي كان في مرحلة إخماد ثم تلته مرحلة هيجان بعد وفاة تيتو.

لكن رغم الهدف الإنساني النبيل الذي تم إنقاذ شعب كوسوفو من التطهير العرقي والتهجير الجماعي الذي مارسته حكومة يوغسلافيا سابقا، وكان ذلك أعطي مبررا شرعيا لتدخل الحفل الأطلسي للحفاظ على الأمن والسلم العالمي، وإنها تمارس نفس الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة، كما أن تدخل حلف شمال الأطلسي لم يكن قائما على معيار ثابت، حيث تبين خلال أزمة كوسوفو ثمة متهم تغييرات عديدة ساعدت حلف شمال الأطلسي للتدخل في إقليم كوسوفو بحجة الدفاع عن الإنسان، إلا أن الأحداث دلت على أن الأهداف من وراء هذا التدخل غير معلنة، تهدف إلى تحقيق السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية على دول البلقان بشكل عام إقليم كوسوفو بشكل خاص، وإبعاد روسيا من المنطقة.[1]

[1] إيمان ترمبط، ***تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية: دراسة مقارنة بين حالتي كوسوفو وليبيا***، (ب ب ن، مركز الكتاب الأكاديمي، 2017)، ص 86.

وقد جاءت الإستراتيجية الجديدة لحلف، والتي تريد التدخل لمواجهة النزاعات العرقية والإقليمية خارج نطاق دول الحلف لتؤكد المخاوف الدولية من أن الحلف يتجه لإحلال نفسه محل مجلس الأمن الدولي، واعتبار نفسه محدد للشرعية الدولية أسلوب محدد مصالحة بالأساس، وهو ما برز واضحة خلال أزمة البلقان، حيث جعل حلف الناتو يتبنى إستراتيجية جديدة في المفهوم الأمريكي، وستصبح هي الأساس في تحركه، حيث ينتقل الحلف في ضوء هذه الإستراتيجية من مرحلة الدفاع عن أراضي دول الحلف إلى الدفاع عن مصالح مشتركة خارج أراضيها، أي الهجوم والقيام بالعمل ضد أي أخطار تهدد هذه المصالح، كما أنها تسعى إلى إجهاض روسيا من أي محاولة لإعادة بناء تحالف لها داخل أوروبا وعلى حدودها، مع توسيع النطاق الجغرافي لعمل الحلف بقبول عضوية دول أوروبا الشرقية.[1]

الأوضاع سوءا في منطقة البلقان حيث واصلت عمليات التطهير العرقي، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية إلى تفعيل مبادراتها الدبلوماسية الضغط على الطرفين لتقديم تنازلات في الوقت الذي كشف فيه حلف شمال الأطلسي تهديداته العسكرية لوقف عمليات التطهير والقتل في هذه المنطقة.[2]

أدت حملة القصف التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي والتي دامت 78 يوما في يوغسلافيا، وهي أول عمل عسكري قام به حلف شمال الأطلسي، ووضع حد لانتهاك القانون الدولي، وربما كانت الحرب على الكسل مؤشر على نهاية النزعة التقليدية مجلس

[1] عبد الحكيم سرارية، **مرجع سابق**، ص 88.

[2] طارق بادي الطراونة، **مرجع سابق**، ص 125.

الأمن. ولعل الأسباب الحقيقية وراء التدخل في كوسوفو أن هذه الأخيرة حصلت على حكم ذاتي ضمن دول صربيا في عام 1946، وثمة تأكيد هذا الوضع الخاص في دستور يوغسلافيا الذي وضعة تيتو عام 1974، وفي العام 1989 ألغت بلغراد الحكم الذاتي لكوسوفو، الأمر الذي دفع عبر جيش تحرير كوسوفو مهماته، وردة القوات اليوغسلافية بهجمات عسكرية، وفي عام 1998 البرد الآلاف من ألبان كوسوفو على الهرب ثم وافقت في نفس العام علي حل مؤقت للأزمة.

وفي عام 1999 عقدت الدول الاتصال مفاوضات بين ألبان كوسوفو وصربيا لوضع حكم ذاتي ل كوسوفو صربيا لفترة مؤقتة، لكن الحكومة الصربية رافضة الأمر الذي دفع حلف الأطلسي إلى قصف كوسوفو، وعليه فإن الولايات المتحدة وبدلا من توضيح أساس استعمال القوة في القانون الدولي قد ركزت على توضيح التدخل العسكري في كوسوفو، ومما لا شك فيه أن تدخل حلف شمال الأطلسي عن طريق حملة القصف التي قام بها قد انتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ونتيجة لذلك انتهك التدخل قاعدة القانون الدولي التي تحرم علي أي دولة التدخل باستخدام القوة في دولة أخرى دون تفويض من مجلس الأمن بغض النظر أعمال الحلف الأطلسي وتدخلاته، فهي تشكل مسابقة مؤسفة للدول لاستخدام القوة لقمع وارتكاب الجرائم الدولية في دول أخرى.[1]

[1] الحواس تقية، "النقاط الساخنة: الأزمة المتصاعدة في أوروبا، مركز الجزيرة للدراسات، في:
http://studies.aljazeera.net/artibookrevision/2016/06/160623135527772.html
(2018/08/28، 16:15).

ويمكن لهذه الأسباب أن يساء استعمالها، وقد أدى هذا التبرير " التدخل الإنساني" كما يتم وصفة الآن إلى تصعيد العنف الدولي والفوضى والنزاع ويقلل من حماية حقوق الإنسان عبر العالم، وإذا لم يكن القانون الدولي الحالي والمنظمات الدولية الحالية ملائمتين لحل مشكلات مثل حالة كوسوفو فإنه يمكن وضع قواعد أفضل وإنشاء منظمات أحسن لتفادي هذه المخاطر وحماية حقوق الإنسان بشكل جيد.

إن التدخل في كوسوفو بين الدول الغربية مازالت تصدر القانون الدولي بما يتماشى مع مصالحها متجاهلة مصالح الآخرين، وأفضل مثال عام 1990 كدليل على أن التدخل الإنساني يخضع إلى مصالح الدول الغربية وما بعد الميثاق هو تدخل في دول الغير غربية مثل العراق والصومال وهايتي، وثمة حالات أخرى نموذجية لتدخل الدول لم توصف بشكل صريح على أنها تدخل إنساني من قبل أنصارها غير الغربيين، ويبدو أن المبدأ المزعوم يعطي مثالا صريحا طريقة التي يسن بها الغرب القانون الدولي وتطبيقي لصالحه، على الرغم من أن القرار بمهاجمة كوسوفو قد صدر عن الأمم المتحدة، إلا انه كان بإسرار من الولايات المتحدة، حسان خطورة حرب البلقان الأخيرة تحديدا أو تدخل حلف شمال الأطلسي بغطاء من مجلس الأمن على تصدير هذا النموذج إلى مناطق أخرى في العالم في ظل تفرد الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا، ومن الأمثلة التي تطرح لهذا النموذج الأكراد في شمال العراق، الشيعة في جنوب العراق، الجنوب السوداني والذي انفصل عن السودان في عام 2011، وأصبحت تعرف بجمهورية جنوب السودان وغيرها.

أظهرت الأزمة السياسية والعسكرية في إقليم كوسوفو ومن قبلها حرب البوسنة والهرسك ضعف واضحا في إدارة الأزمات في أوروبا ولن تستطيعوا وقف عمليات الإبادة الجماعية، وكان الخيار العسكري هو الوسيلة الوحيدة لوقف تلك العمليات.[1]

كانت الحرب على أفغانستان عام 2001 تنفيذا لمشروع الهيمنة الأمريكية على نفط العالم، والذي بلورته الإدارة الأمريكية بحرب الخليج الثانية عام 1991، فقد كانت حرب الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان إلى أن حجم الاحتياطي النفطي بحر قزوين، أي ما يعادل حجم الاحتياطي النفطي السعودي، إضافة إلى تقديرات بامتلاك بحر قزوين كميات كبيرة من الغاز، كانت بداية خطوات هذا المشروع بأفغانستان، فهي تشكل أهمية كبيرة للخطط الأمريكية الخاصة بالسيطرة على نفط وغاز بحر قزوين وبفرض عملية عسكرية أمريكية تم من خلالها تطويق روسيا مستقبلا، وبالتالي فقد جاءت أهمية أفغانستان كموقع إستراتيجي شركات النفط الأمريكية عن طريق بناء أنابيب عبر أراضيها لنقل الغاز والنفط من بحر قزوين مرورا إلى موانئ المحيط الهندي جنوبا، على أن نفط قزوين له سوقان هما غربا الأسواق الأوروبية وجنوبا الأسواق الأسيوية.

ومن باب سيطرة الولايات المتحدة على أفغانستان أهمية وجود الشركات الأمريكية لتمنح فرصة العمل الإنتاج والتوزيع، وعلى الولايات المتحدة التدخل السريع خوفا من سقوط

[1] "مجموعة الأزمات الدولية"، في: ***http://arm.wikipedia.org/wiki/%D9%85%*** ***(17:00 ،2018/08/28)***

هذه الثروات في يد منافسين كبار في المنطقة مثل إيران، وبشكل خاص روسيا، لكن مع الغزو الأمريكي لأفغانستان وتنصيب حامد قرضاي رئيسا للبلاد فان القوات الأمريكية لتامين أنابيب الغاز.[1]

الغزو الأمريكي الأطلسي للعراق:

تعد ذريعة امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل حجة من اجل الغزو الأمريكي للعراق وتعود خلفيات هذه القضية إلى سنوات حرب الخليج الثانية بحجة تجريد العراق من أسلحته هجومية، التي قد تمكنها من القيام بعدوان جديد على جيرانه بعد احتلاله الكويت عام 1990، انتهجت الولايات المتحدة ازدواجية المعايير تجاه الشرق الأوسط، فبينما تم غزو العراق بحجة امتلاكه أو سعيه لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، فهي حاليا تمارس أقوى الضغوط وتصدر العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، بغض النظر عن إسرائيل التي تملك الأسلحة النووية، رغم أن العراق لم يستخدم رغم إعلانه عن تدمير مخزن الأسلحة المحظورة إرادة اتخاذ قضية الأسلحة كورقة بيدها كيف تستغلها وقتما تشاء في قصف العراق وتحديده، أما من الجانب العراقي فان نظام صدام حسين لم يكن يتعاون مع النظام الدولي الجديد.

الحلف الاطلسي في ليبيا 2011:

[1] احمد علي خرسة، **مرجع سابق**، ص 47-48.

يعتبر تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا سابقة في تاريخ الأزمات العربية الداخلية، حتى وان كان هذا التدخل نتيجة طلب جزء من الشعب الليبي الجامعة العربية، مثل قطر والإمارات والأردن، وفي ظل هذا الوضع العربي الراهن المتميز بالانقسام فان السيطرة العسكرية الأمريكية تعني القدرة على التدخل سياسيا وعسكريا أن استدعت الظروف، كما انهت عتبر مسألة التدخل في الشؤون الداخلية للدولة مثيرة في العلاقات الدولية، التعامل الغربي مع الأزمة الليبية وضعا فريدا من نوعه مقارنة بالتعامل الذي لاقته الانتفاضة الشعبية في تونس ومصر، حيث قامت القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، كما أن التدخل في ليبيا بغطاء أممي وقربها الجغرافي من أوروبا، وتواجدها في منطقة خالية نسبيا من التعقيدات الإقليمية السياسية مقارنة مع سوريا، دفعت الحلف الأطلسي بالتدخل عسكريا.[1]

بالرغم من صدور قراري مجلس الأمن 1970 1973 بخصوص الأزمة الليبية والذي كان مضمونها هو رفع الوضع في ليبيا المحكمة الجنائية الدولية، نعم حظر بيع الأسلحة ومنع السفر للقيادة الليبية بالإضافة إلى تجميد المالية الليبية في الدول الغربية وإقامة منطقة حظر الطيران في الأجواء الليبية، فضلا عن قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 20 مارس 2011 المتضمن طلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته تدهور الأوضاع في ليبيا.

[1] واري عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص ص 184-185.

لقد شكلت الأهمية الجيوسياسية وتقوية ليبيا من أهم العوامل التي دفعت الحلف الأطلسي إلى التدخل في ليبيا، فعلى الرغم من أن الحلف قد وضع شروطا إلا أنها لم تلتزم هذه الشروط في الحالة الليبية، والسبب في ذلك يعود إلى حاجة الحلف لتحسين صورته في المنطقة خلال دعم المطلب الديمقراطي للشعب الليبي، وكذا طلب الشعب الليبي المساعدة الدولية، فكانت هذه الدعوة للتدخل الأطلسي في ليبيا من اجل حماية الشعب من النظام.[1]

[1] يوسف شفتر، التدخل العسكري في ليبيا، في:
https://m.facebook.com/shafteryoucef/posts/516170215239381
(19:30 ،2018/09/02)

المبحث الثاني: الأزمة الأوكرانية وتأثيرها على شبة جزيرة القرم (نموذجا)

المطلب الأول: التعريف بأوكرانيا وشبة جزيرة القرم

أولا: الموقع الجغرافي

دولة أوكرانيا دولة ذات أهمية إستراتيجية والموقع الجغرافي المتميز، حيث أنها تتميز بالمقومات الطبيعية، الموقع الإستراتيجي لأوكرانيا جعلها منطقة صراع من قبل القوى الكبرى.

تقع أوكرانيا في المنطقة الشرقية من القارة الأوروبية، يحدها من الشرق دولة روسيا ومن الجنوب البحر الأسود، تقع بين بولندا ورومانيا، كما تكمن أهمية الموقع الجغرافي في أنها نقطة التقاء بين القارة الأسيوية والأوروبية

ثانيا: الجانب الاقتصادي

اتجهت أوكرانيا إلى اقتصاد السوق " الانفتاح الاقتصادي" بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كانت عضوا فيه، والذي كان يتمنى أن يضم الاشتراكي ومركزية الأسواق، حيث تعتمد أوكرانيا تربية الخصبة في إنتاج المحاصيل الزراعية، فهي بلد زراعي، كم تملك بعض الصناعات مثل الطاقة والوقود والمواد الحديدية والبتروكيماوية، ونتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، والتي أدتإلى ركود في الاستثمارات وانخفاض أسعار المنتجات، إلا أن هناك خلل في عمليات التصنيع من اجل التصدير.

ثالثا: الجانب السياسي

استقلت أوكرانيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فكان نظامها السياسي " جمهوري" لكن تم إجراء تعديلات دستورية في 2004 خاصة بعد الأزمة التي تعرضت لها الدولة.

رابعا: الجانب الاجتماعي

يعتبر المجتمع الأوكراني من المجتمعات "المتوازية"، فهو مجتمع متعدد الإثنيات والأعراق واللغات، حيث تنقسم إلى قسمين، شرقي من أصل روسي حيث ينتمون إلى روسيا، ويعتبرون روسيا بلدهم الأم، فالجزء يمثل شرق وجنوب البلاد، بالإضافة إلى أغلبية سكان شبة جزيرة القرم، أما الجزء الآخر غربي يتكلم اللغة الأوكرانية، فهي لا يتجزأ من القارة الأوروبية، يدعو إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.[1]

الوضع الجغرافي لشبة جزيرة القرم

تقع شبة جزيرة القرم في الجزء الجنوبي من أوكرانيا، وتمتد على شريطين ساحليين احدهما يقع في الشمال الذي يربطها بأوكرانيا، والآخر يقع شرقا شبة جزيرة القرم، حيث ويربطها بروسيا، واحد القرن من الجهة الشمالية أوكرانيا، ومن الغرب والجنوب تمتد سواحلها على الساحل الغربي لها وتعرف باسم "سيفاستوبول".

[1] إيمان اشرف احمد محمد شلبي، "الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية"، في:
https://democraticac.de/?p=36472
(15:00 ،2018/07/22)

المطلب الثاني: أسباب الأزمة الأوكرانية

بدأت وقائع الأزمة الأوكرانية في نوفمبر 2013 على شكل احتجاجات شعبية واسعة ضد رفض حكومة الرئيس الأوكراني "**فيكتور يانكوفيتش**" توقيع اتفاقية للتجارة الحرة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك لمصلحة الدخول ضمن الاتحاد الجمركي الروسي، واعتبرت روسيا أن بيتكوفيتش المحسوب عليها والذي فر إلى أراضيها بعد عزله من قبل البرلمان قد تعرض لخديعة غريبة لتحجيم نفوذها في أوكرانيا.[1]

ومن الأسباب الحقيقية للأزمة الأوكرانية نجد موقعها الجغرافي الإستراتيجي سلاح ذو حدين، فهي محل أطماع للقوى الكبرى، ونجد الموقع الجغرافي الخلفية التاريخية يوضحان أوكرانيا كانت جزء من روسيا، لذلك نجد المجتمع الأوكراني متعدد الأثنيات والأعراق، وتجسد ذلك عام 2004 عندما جرت الانتخابات الرئاسية بين مرشحين "**فيكتور** نوكوفيتش" من أصول روسية وصاحب التوجه الشرقي "بدرو بروشينكو" من أصول أوكرانية وصاحب التوجه الليبرالي، والتي فاز فيها "**فيكتور** نكوفيتش"، مناصرة غضب أنصار "بروشيكو"، حيث قاموا بمعارضة النتيجة، وتصاعدت الاحتجاجات لماذا سميت بالثورة البرتقالية، لكن بقي أنصار "بروشنكو" ويطالب بالاعتراف به رئيسا شرعيا للبلاد نظرا لإعلانهم عن وجود تزوير في العملية الانتخابية، مما أدى إلى إعادة الانتخابات في وجود

[1] بشير نافع، "الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد"، في:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/201431710531
(2018/08/22، 20:20)

مراقبة دولية، وأعلنت فوز "بروشيكو"، لكن رغم النجاح في الرئاسيات إلا انه لم يحقق أهداف الثورة البرتقالية، الأمر الذي ساعده المرشح "**فيكتور**" عن ترشحه في انتخابات الرئيسية 2010، حيث فاز فيها، وتعهد بإقامة تعديلات من اجل تحسين الأوضاع الاقتصادية نظرا من تأثير الاقتصاد الأوكراني وسبب الأزمة الاقتصادية الكبرى 2009.[1]

كانت أوكرانيا قد تجهل إلى الدعم الخارجي نظرا لأهميتها الإستراتيجية، حيث كانت موضع اهتمام روسيا والاتحاد الأوروبي من اجل تقديم مساعدات اقتصادية، وذلك بسبب تأثيرها على اقتصادهم، خصوصا الطاقة والمواد الغذائية. الاتحاد الأوروبي يعتمد عليها استيراد المواد الغذائية وفي نقل الغاز من روسيا للاتحاد الأوروبي، قبل كلا الطرفين على مساعدة أوكرانيا، فكانت المساعدة الأوروبية في موافقة علي طلب القرض الأوكراني عن طريق صندوق النقد الدولي، أما روسيا فقد قدمت تسهيلات من خلال خفض أسعار الغاز المصدر لاوكرانيا، لكن أوكرانيا فضلت الخيار الروسي لتلك الأزمة.

وفي عام 2004 كانت الرغبة الأوكرانية في إقامة شراكة أوروبية، مما أدىإلى قيام روسيا بتضييق التعاملات الاقتصادية مع أوكرانيا عن طريق خفضت 80% للبضائع الأوكرانية تمر من الأراضي الروسية، فأوقف تصدير الغاز لأوروبا، ما أدى إلى تحكمها في أسعار الغاز لهم سنة 2009، الأمر الذي دفع بالنظام الأوكراني إلى التوجه والبحث عن شريك جديد إلا وهو الاتحاد الأوروبي، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أوكرانيا ذات أهمية

[1] "أزمة شبه جزيرة القرم بين الشرعية القانونية وصراع النفوذ"، في:
http://fadldiplomat.wordpress.com/2014/05/11.(2018/09/02، 22:15)

إستراتيجية بسبب المنتجات الغذائية التي تستوردها من السوق الأوكرانية، ما جعلها نقطة التقاء القارة الأوروبية بالقارة الأسيوية، فهي للاتحاد الأوروبي معبر وممر تجاري.[1]

منذ وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الرئاسة عام 2000، وهو يملك طموحات لعودة روسيا كقوة تحل محل الاتحاد السوفياتي في المسرح الدولي وتقارب الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تفردت في الهيمنة على العالم، وفي عام 2007 دشن الرئيس الروسي هجوما لاذعا على أمريكا وسياستها الرامية إلى تكريس هيمنتها على العالم، وتجاهلها لروسيا والقوى الناشئة الأخرى، فمنذ اندلاع الأزمة الأوكرانية وهو على اتصال بهذه الأزمة، من خلال الرئيس "بيتكوفيتش" وتشجيعه له على العرض الأوروبي.

أكدت الأزمة الأوكرانية عن مدى الاعتماد الأوروبي على المنطقة الدفاع الأمريكية حيث تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة بتوفير الأمن والاستقرار والدفاع عن دول أوروبا عن طريق منظمة حلف شمال الأطلسي، وهو السيد الرئيس وراء استمرار حالة السلام بين القوى الأوروبية التي تمثل ردعا قويا أمام روسيا، حيث بدا واضحا أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقبل باعتداء روسي على دول أوروبا الغربية، أو على أي دولة من دول الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

[1] إيمان اشرف احمد محمد شلبي، **مرجع سابق**، https://democraticac.de/?p=36472

عملت روسيا على دعم النظام الجديد وذلك بفرض نفوذها على أوكرانيا، وخوفا من زيادة النفوذ الأوروبي في أوكرانيا وتعزيز العلاقات بينهم، فروسيا تعتبر أوكرانيا لا يتجزأ من نفوذها بما أن لها علاقات إستراتيجية واندماج الاتحاد السوفياتي سابقا، ومقابل هذارفض الجزء الغربي من البلاد الذين يرون أن هويتهم أوروبية وإنه مجزء لا يتجزأ من أوروبا، الاتحاد وأن الاتحاد الأوروبي أحق باتفاقيات الشراكة من روسيا ، لذلك يسعون في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

في 21 نوفمبر 2013 تفاقمت الأزمة لتصبح من أزمة اقتصادية إلى أزمة سياسية، والسبب يعود إلى المطالبة برحيل ياكوفيتش، وما زاد عن حدة هو التدخل الغربي باسم احترام حقوق الإنسان وعدم استخدام العنف ضد المتظاهرين، عمل هذا التدخل من قبل القوى الغربية بزعامة كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إلى تفاقم الأمور، بسبب تقديم لدعم كامل لقوى المعارضة وتنحي **يانكوفيتش** نهائيا، والمطالبة بتشكيل حكومة جديدة من قبل أفراد المعارضة، ونتيجة لكن ذلك قامت روسيا بالتنديد، فتعتبر روسيا هذا التدخل في أوكرانيا تدخل في الأمن القومي لها ولا استقرار في إقليمها، رفضت قرار عزل الرئيس **يانكوفيتش** وتعتبر ماحدث انقلاب بسبب التدخلات الغربية ولذلك عملت هذه الأزمة في التدخل من قبل القوى الغربية من اجل حماية مصالحهم ومكانتهم الدولية.[1]

[1] "روسيا والغرب بعد الأومة الأوكرانية: أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية"، في:
http://www.rand.org/givimgkomtribute
(22:35 ،2018/09/13)

أما عن شبة جزيرة القرم الخلفية التاريخية توضح الأهمية الإستراتيجية لها بالنسبة روسيا، حيث كانت سابقا الجزء من روسيا، وبالرغم من ضمها إلى أوكرانيا عام 1956، وهذا يعني أن القرم قد ضمتها أوكرانيا أثناء الاتحاد السوفياتي، لكن بعد انهيار وتفكر الاتحاد السوفياتي 1991، أصبحت شبة جزيرة القرم جزء من أوكرانيا المستقلة، ما أثار قلق روسيا بسبب أهميتها لها، لهذا تم إجراء استفتاء في شبة جزيرة القرم حول تحديد مصير الإقليم، حيث أعلنت سلطات القرم أن 96 % من شاركوا في الاستفتاء أعلنوا رغبتهم في الالتحاق بروسيا، باعتبارهم يرونها البلد إلام ، الانفصال عن أوكرانيا، وعقب ظهور نتيجة الاستفتاء، أعلن الرئيس " فلاديمير بوتين" أنه سيطلب من المجلس الفيدرالي والكرملين والدوما الموافقة عن إصدار قانون دستوري يظم شبة جزيرة القرم الاتحاد الروسي، وأعلن انضمام القرم رسميا 18 مارس 2014.

قام **يانكوفيتش** في 21 نوفمبر 2013 بتجميد اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، وجاءت الاعتراضات نتيجة رجوع أوكرانيا عن اتفاقها 2009 من اجل قيام شركة أوروبية شرقية تضم دول الجمهوريات السوفيتية السابقة مع الاتحاد الأوروبي من اجل تعزيز التبادل التجاري لتطور الأحداث تدخل قوات الأمن من اجل إسكات المتظاهرين. واعترضت القوى الغربية تدخل قوات الأمن لأنه تعدى عن حريات اختراق لحقوق الإنسان في منطقة شبة جزيرة القرم بسبب مصالحها.[1]

[1] نظير محمود أمين، "التداعيات الإقليمية والدولية لأزمة القرم بين شواهد التاريخ وتداول النزاع الروسي الأمريكي على مناطق النفوذ"، ***مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية***، م 3، ع 10، (2014)، ص ص 334- 336

المطلب الثالث: نتائج التدخلات في الأزمة الأوكرانية وشبة جزيرة القرم

إن التدخل الروسي بتطوير الأحداث والاحتجاجات القائمة، حيث طالب البرلمان الأوكراني على عزل الرئيس **يانكوفيتش** من الحكم، لكن لم تكتفي المعارضة بطلب انتخابات مبكرة وإصلاح بعض القوانين الروسية خاصة حرية التظاهر، لذلك عملت روسيا على التدخل من اجل حماية **يانكوفيتش** حتى لا يتعرض للأذى.

أكدت روسيا أنها أنقذت **يانكوفيتش** من الموت إذا بقي في أوكرانيا، حيث رفضت روسيا تسليمه إلى السلطات الأوكرانية، حيث أن الدعوة المقدمة بحقه هو ومجموعة من الأشخاص الذين قامت روسيا بحمايتهم في أراضيها، جاءت نتيجة أسباب سياسية، فبالتالي لما تقوم روسيا بإعادتهم لأنهم ليسوا مخالفين للقوانين الجنائية.

فرض تدخل روسيا في الأزمة الأوكرانية عقوبات عليها من قبل مجموعة من الدول وكانت البداية بفرض عقوبات من طرف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ثم امتد الأمر ليشمل الدول الحليفة مثل كندا واليابان، حيث كانت نقطة القرم إلى روسيا هي النقطة المحورية في فرض العقوبات على روسيا، لذلك نجد التهديدات الغربية في تزايد كبير بسبب الظلم روسيا للقرم. واجهة روسيا هذه التهديدات وأكدت أنها لن تؤثر عليها ولن تسكتها، وتضعها في طريق مسدود. هذه العقوبات جاءت على مراحل لتتنازل روسيا عندما القرم، فالمرحلة الأولى تحذيرية مع بداية ضم القرم بفرض الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، كندا واليابان الحضر على السفر على السياسيين والمسؤولين من روسيا ومن القرم.

كما جمدوا المحادثات مع روسيا حول " الملفات العسكرية" والاستثمارية، وكل هذه الخطوات من اجل إجبار روسيا على التراجع عن ضم القرم، بسبب أهمية المجموعة، حيث يضم الدول الثمانية الكبرى التي تتحكم في الاقتصاد العالمي، أما في المرحلة الثانية فقد زاد عدد الدول المتحدة إجراءات ضد روسيا، حيث دخلت (ألبانيا، اسلنا وأوكرانيا) في مجموعة الدول التي فرضت العقوبات، لذلك قامت الولايات المتحدة بتجديد عقوباتها عن طريق حضر المعاملات الاقتصادية داخلها، والهدف من هذه العقوبات تغيير سياسات روسيا وما تقوم به في أوكرانيا.[1]

يعتبر الاقتصاد الروسي في مجال الطاقة من الاقتصاديات المتأثرة بالعوامل الخارجية وذلك بسبب فرض العقوبات والتي تؤثر على الاقتصاد الروسي، فقد أخفقت البورصة بالغ، وتعتمد أوكرانيا بشكل كبير على الواردات الروسية من النفط والغاز، كما أن روسيا المورد الأول عالميا للنفط والغاز أوكرانيا، والآن الغاز الروسي يمثل قاعدة بعض الصناعات الأوكرانية الهامة كالمعادن والأسمدة، وبالرغم من أن لديها الفحم الذي تستغله أوكرانيا في توليد الكهرباء إلا أنها لا تستغني عن الغاز الروسي في مجال الصناعة.

دفعت العقوبات الاقتصادية على روسيا إلى إقامة إستراتيجية دفاعية رد فعل على المشاكل التي تتعرض لها، لهذا عملت على إصدار قرار بتهديد ومنع تصدير الطاقة من

[1] "أزمة شبه جزيرة القرم بين الشرعية القانونية وصراع النفوذ"، في:
http://fadldiplomat.wordpress.com/2014/05/11.
(19:20 ،2018/08/19)

قبلهم، مما أدى بأوكرانيا علي الدخول في مفاوضات مع روسيا من اجل منع انقطاع الغاز عنها، حيث دخل الاتحاد الأوروبي توسيط بينهما من جهة، ومن جهة أخرى نادي الاتحاد قلق بشان القطع الدائم للطاقة الروسية عنه وعدم الرجوع عن هذا القرار.[1]

ويعتمد الاتحاد الأوروبي على 40 بالمائة من واردات الغاز من روسيا، مما يعرض الاتحاد الأوروبي لأزمة حقيقية نتيجة القرار المفاجئ وعدم وضع إستراتيجية بديلة للطاقة. أما أوكرانيا فما زالت تسعى إلى استيراد الغاز من روسيا، والعمل على إيجاد حل مناسب لاتفاقيات التصدير، فأوكرانيا قامت التخلي عن المشاكل الاقتصادية ولجأت إلى الحل الدبلوماسي من اجل إعادة الغاز الروسي إليها وبأسعار مناسبة للطرفين، لكن ألغت روسيا اتفاقيات المشتركة بينهم 2009 والتي تعمل على تصدير الغاز بأسعار منخفض إلى أوكرانيا كنتيجة تطور الأزمة، فكانت هذه هي إستراتيجية روسيا من اجل أن تسيطر على الخصم من جهة وتقوم بتامين وضعها خوفا من تفاقم الأمور في أزمة الطاقة، لكن سرعان ما قامت بالاتفاقية الجديدة لتعويض الخسائر الناجمة عن الاتفاقية الأولى، ولم تكتفي روسيا بهذا صراحة نحو أسواق بديلة للطاقة بحيث يمكن لها أن تبيع الغاز، وبما أن الغاز من دعائم الاقتصاد الروسي فتوقف الاقتصاد الروسي له يعني وقوف وحدوث أزمة اقتصادية

[1] جاك جوزيف أوسي: "المسألة الأوكرانية والصراع على شبه جزيرة القرم"، في:
http://www.m.ahewar.org/S.asp?oid=407221&R=0
(2018/08/29، 16:00)

داخل أراضيها.[1] لهذا قامت نحو تركيا والصين، فالتوجه نحو تركيا قامت روسيا بعقد اتفاق مهم في مجال الغاز الطبيعي من اجل شراكة إستراتيجية بين البلدين في مجال الطاقة إمداداته إلى أوروبا، فروسيا تقوم بإنشاء خطوط غاز جديدة في القارة الأوروبية واسترجاع خريطة الفاعلين في السوق الأوروبي للطاقة، حيث أن الإستراتيجية التي تسعى أن تطبقها روسيا تقوم على أن تكون تركيا البوابة الشرقية لها لمرور الغاز إلى أوروبا، وهذا راجع إلى وجود علاقات اقتصادية بين روسيا وتركيا، هيثم تستورد تركيا من الغاز الروسي، وهذا يوضح بان روسيا تريد أن تقوم بنقل غازها عن طريق معبر جديد غير الأراضي الأوكرانية من خلال جهة جنوب تركيا إلى أوروبا، وهذا الممر يبدأ من البحر الأسود في إقليم القرم، ثم يمر ببلغاريا ثم إلى الدول التي يريد أن يصل إليها، لكن بلغاريا لم توافق على بناء خط أنابيب الغاز عبر أراضيها ولم توافق المفوضية الأوروبية أيضا. أما التوجه الثاني نحو الصين، وتهدف الإستراتيجية إلى إيجاد منفذ بديل الغاز الروسي من اجل تصدير الطاقة إليه وتوزيع الأسواق. أما التدخل الروسي في شبة جزيرة القرم، تدخلت روسيا في القرم عن طريق القوات العسكرية من اجل حماية الأسطول والقاعدة العسكرية، الموالية لهذا الأصل الروسي، حيث لعبت هذه الأغلبية دورا مهما في تسهيل انضمام القرم إلى روسيا، وهذا راجع إلى الأسباب الاجتماعية، فنادق روسيا تدخلات بغرض اجتماع من اجل حماية

[1] محمد أمين مقراوي، الوغسلي، " الأزمة الأوكرانية وخلفياتها ومستقبلها"، مجلة البيان، في:
http://www.albayan.co.uk/RSC/primt.aspx?id=3403
(18:05 ،2018/09/19).

مواطني القرم، حيث راقبت روسيا الموقف في القرم، وخصوصا بعد رفض الاحتجاجات في كييف ومطالبة **يانكوفيتش** بالحماية الروسية. كما تدخل الاتحاد الأوروبي بدافع اقتصادي بالأساس مع دوافع سياسية إستراتيجية، لكن نجد المصالح الاقتصادية هي التي تحرك الاتحاد الأوروبي. أما السبب الرئيسي والمهم وراء تدخل الاتحاد الأوروبي فهو غضبة من تدخل روسيا باعتبارها قامت بإلغاء منطقة التجارة الحرة مع أوكرانيا بسبب أهمية السوق الأوكراني للاتحاد الأوروبي. كما ساعدهم انضمام أوكرانيا إلى منطقة التجارة العالمية 2008، الأزمة الاقتصادية 2009، حيث عمل الاتحاد الأوروبي على تحسين الأوضاع من اجل أن لا تضرر مصالحها، ثم جاءت الانتخابات الرئاسية الأوكرانية، وتغيرت التوجهات النظام. أوكرانيا تمثل للاتحاد الأوروبي دولة الإستراتيجية بما أنها نقطة وصل بين القارتين الأسيوية والأوروبية. بالإضافة إلى توسيع نطاق الاتحاد الأوروبي نحو شرق أوروبا، إضافة إلى العمق الإستراتيجي الذي يحصل عليه الاتحاد في حالة كسبة دولة تابعة للنفوذ الروسي، مما يؤدي إلى قلة تأثير مهيمنات روسيا على المنطقة. الاتحاد الأوروبي أيضا يسعى إلى إقامة شراكة شرقية تضم أوكرانيا، بيلاروسيا، جورجيا، أرمينيا، مولدا فيا، أذربيجان ، من اجل التقارب مع هذه الدول لكسب نفوذ هذه المنطقة على حساب النفوذ الروسي.[1]

[1] نظير محمود أمين، **مرجع سابق**، ص 336.

أما تدخل الولايات المتحدة فكانت دوافعها أمنية وإستراتيجية، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي تغيير نظام الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، حيث قمنا تخلي الدول التابعة للاتحاد عن الإيديولوجيا الشيوعية، وتوجهت الولايات المتحدة اهتمامها نحو شرق أوروبا خصوصا أوكرانيا، وبما أن كل المفاعلات النووية الروسية تتواجد في أوكرانيا، أرادت الولايات المتحدة التخلص من كل المفاعلات والممتلكات النبوية لدى أوكرانيا، حيث قامت في عقد اتفاق مع أوكرانيا 1994 لمنع انتشار النووي وتنازلها عنه نهائيا في أوكرانيا مقابل الاعتراف بأوكرانيا كدولة مستقلة، وهذه كانت خطة الولايات المتحدة من اجل ضم أوكرانيا إلي حلف الناتو أو حلف شمال الأطلسي، من اجل تنفيذ لإستراتيجيتها الجديدة في المنطقة المتمثلة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في أوروبا ومواجهة الاضطرابات سواء داخليا أو خارجيا لذلك عملت الولايات المتحدة على تعزيز وجودها العسكري في المنطقة.

أن تدخل روسيا في الأزمات الأوكرانية وولاء الرئيس الأوكراني **يانكوفيتش** لروسيا أثار قلق الولايات المتحدة بسبب إمكان عودة الهيمنة الروسية، فالنفوذ الروسي في المنطقة يؤثر في عملية " توازن القوى" التي يمكن أن تؤثر في حليف الولايات المتحدة ألا وهو الاتحاد الأوروبي.[1]

قام الحلف الأطلسي خصوصا الولايات المتحدة الاتحاد الأوروبي بالعديد من التهديدات واستخدام عقوبات أكثر على روسيا نتيجة ضم شبة جزيرة القرم، كما أن الحلف

[1] إيمان اشرف احمد محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص 339.

قام بنشر قواعد عسكرية بالقرب من الحدود الروسية، وعمل مناورات مشتركة في البحر الأسود.

قرار أعضاء دول الحلف إنشاء قوة جديدة تدعي برأس الحرية ذات تدخل سريع على الحدود الروسية من اجل التصدي لها، وتتألف هذه القوة من كتيبة برية نحو خمسة آلاف مقاتل حيث عرض الحلف على أوكرانيا الانضمام إليه، ولذلك قامت الحكومة الأوكرانية بعرض الأمر على البرلمان من اجل الموافقة على الانضمام، كما صادقت أوكرانيا على اتفاقية تدريب مشترك لعام 2015 من اجل التعاون في مجال المعلومات والتدريب على أنظمة الدفاع.

أن الأزمة الأوكرانية تعددت الأطراف الدولية في التدخل فيها، فروسيا في مواجهة القوى الغربية، وتتمثل في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

بالنسبة لروسيا: المستوى الداخلي لروسيا

روسيا لم تنسى دورها المحوري في المنطقة وأنها كانت عاصمة الاتحاد السوفياتي، والدول المحيطة بها جزء لا يتجزأ منها، وان الموقع الجغرافي في حالة التصاق، فالقضية الأوكرانية ومستقبلها يمثل قضية " امن قومي" إلى جانب الأهمية الاقتصادية.[1]

أما على المستوى الإقليمي فروسيا ذات مكانة إقليمية منذ التاريخ وحتى الآن نتيجة الدور الذي يلعبه الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين" في المنطقة، من اجل إعادة

[1] بيار عقيقي، "الأزمة الأوكرانية الروسية في سنتها الحاسمة: الحرب الشاملة واردة، مجلة الجديد العربي، في: ***http://www.alaraby.co.uk/amp//politics/2018/1/28*** (2018/08/29، 16:50)

الدور السابق لروسيا، إضافة إلى تجسيد الرغبة في النمو الاقتصادي وبتحقيق هذا بالتكامل الإقليمي سواء مع آسيا أو أوروبا مثل الاتحاد الأوروبي وشنغهاي.

أما المستوى الدولي فنجد روسيا فاعل دولي هام خاصة بعد استرجاعها توازن الرعب امتلاك الأسلحة النووية

بالنسبة للاتحاد الأوروبي

المستوى الإقليمي: الاتحاد الأوروبي يسعى إلى التوسع شرق أوروبا وهذا راجع إلى أن الجزء الشرقي للقارة الأوروبية يقترب وجغرافيا من الأسيوية فهي القارة الصاعدة اقتصاديا وهذا يسهل التعامل معها في حالة اندماج الدول الشرقية للاتحاد الأوروبي.[1]

أما المستوى الدولي للاتحاد

يملك مكانة دولية بسبب إمكانياته الاقتصادية الضخمة، وحليف قوي للولايات المتحدة وكوريا الشمالية وكندا واليابان.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

على المستوى الداخلي: الولايات المتحدة دولة عظمى لها تأثير كبير تريد الحفاظ على مكانتها وهيمنتها

المستوى الإقليمي: الولايات المتحدة بعيدة عن القضية الأوكرانية بسبب البعد الجغرافي بين القارات

[1] إيمان اشرف احمد محمد شلبي، **مرجع سابق**، في: https://democraticac.de/?p=36472،.

المستوى الدولي: الولايات المتحدة المهيمن على الساحة الدولية، حيث تتخوف من الصعود الروسي مرة أخرى، لماذا تريد أن تنهيه حتى لا يؤثر عليها ، إضافة إلى أن روسيا حليف الاتحاد الأوروبي.

مستقبل الأزمة الأوكرانية

إن الأزمة الأوكرانية أزمة راهنة، ما زالت مستمرة وغير مستقرة بسبب تطورات أجندات خارجية، والضغط فيها اقتصاديا ، وهذا ما يزيد الأمر أنها أزمة داخلية نتيجة لصراع وتنافس خارجي، ولكن امتدادها كبير بين قوات عالمية سواء روسيا الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة، فنجد كل قوة لديها سلاح وأدوات تضغط بها على الآخر، لهذا لا تزال الأزمة بدون حل، فهي بين الشد والجذب وحسابات المصالح للأطراف الخارجية الكبرى، وتبقى أوكرانيا بينهم كعنصر تابع وكأنها ليست دولة مستقلة بسبب أوضاعها السيئة.[1]

أن إبعاد الأزمة متداخلة، حيث نجد أن الأمور الاقتصادية غالبا ما تكون محرك أول للدول، ففي الأزمة الأوكرانية جميع الأطراف في حالة قلق وتخوف من حدوث أزمة اقتصادية، حيث أن ورقة الضغط دائما في الأزمات كانت ومازالت الآداب الاقتصادية. فالقوى الغربية لما تريد أن تعاقب روسيا تقوم بفرض عقوبات ضدها، وكان رد فعل روسيا مماثل، فهي أيضا ردت العقوبات القوى الغربية وهي منع استيراد المواد الغذائية أو تهديد

[1] مجيد سعيد، "ما لا تعرفه عن أسباب وتفاصيل الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، جريدة الدستور، في: ***http://www.dostor.org/list/4/word.*** (21:05 ،2018/08/30)

ومنع توريد الطاقة إلى أوكرانيا ودول الاتحاد، فكلها العقوبات مرهقة على الطرفين. أكد الرئيس الروسي بوتين بان الهدف الأساسي للدولة بناء اقتصاد قوي وتحقيق التنمية فيه.

الأزمة الأوكرانية أثبتت مدى أهمية الطاقة في الاقتصاد الروسي والاتحاد الأوروبي وان أوكرانيا لا تستطيع أن تستغني عن الغاز الروسي، ومسألة انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي مسألة سياسية هامة في الأزمة، ونفس الإستراتيجية تتبناها الولايات المتحدة، حيث تم إلى روسيا من حلف الناتو لا يمس أمنها القومي، الهدف الرئيسي هو حماية الحلفاء الأوروبيين من التهديد الإيراني كوريا الشمالية، لكن روسيا لن تصدق نوايا الولايات المتحدة، فهي بخطتها التوسعية من قبل الناتو ما هي إلا تهديد مباشر لها. ومع انتهاء الحرب الباردة مازالت الولايات المتحدة تحتفظ بحلف الناتو ولم تحله، مما يؤكد لروسيا أن الولايات المتحدة مازالت تضعها في الأذهان أو أن أي مواجهة محتملة بينهم فهي تحت مظلة الناتو.[1]

إن الصراع الدولي سوف يستمر بين الولايات المتحدة وروسيا، وسوف يكون أكثر وضوحا في منطقة المجال الحيوي الروسي المتمثلة في رابطة الدول المستقل، ثاني أكبر احتياطي نفطي بعد منطقة الشرق الأوسط في منطقة بحر قزوين، فالصراع في المستقبل هو الصراع على مصادر الطاقة. وفي المقابل حرص كلا الطرفين على ترك باب الحلول الدبلوماسية مفتوحا، فروسيا لا تريد مواجهة عزلة الدولية ولا عقوبات اقتصادية وهي من دفعت ثمنا باهظا لتدخلها العسكري في أوكرانيا، ويجد الغرب نفسه في وضع صعب،

[1] مجيد سعيد، **مرجع سابق**، في: ***http://www.dostor.org/list/4/word***

فالتوجه إلى الحرب مع روسيا يعتبر خط أحمر، كما أن العودة إلى سياسات الحرب الباردة مكلفة جدا، لذلك، من الأرجح أن تسعى جميع الأطراف التوتر الروسي الغربي.

وعمدت روسيا على تبني إستراتيجيتين وسيناريوهين يعملان على احترام الرغبة الداخلية وإرادة سكان القرم. السيناريو الأول إجراء استفتاء يقتضي بضم القرم إلى روسيا أم لا، أما الثاني فوضعت روسيا احتمال السكان الضم إليها.[1]

فالسيناريو الأول قام إجراء استفتاء يقتضي بضم القرم لروسيا، وصوت لصالح الانضمام إليها بأغلبية ساحقة، وكانت نتائج نسبة تصويت المشاركين التالي96.77 % في القرم، 95.6 % في سيفاستوبول، وبناء على هذه النسبة تم ضم القرم إلى روسيا فأصبحت أراضي روسية وتم إعطاء الجنسية الروسية لمواطني القرم. أما السيناريو الثاني فكان إذا لم يتم ضم القرم لروسيا فسوف يحق لهم تقرير مصيرهم، لكن هناك تخوف روسي بسبب القوى المعارضة لروسيا، فقد أكد الرئيس الروسي بوتين أن الإدارة الروسية اتخذت مبدأ تقرير مصيرهم بأنفسهم، فأعطى حرية الاختيار بين البقاء على الجنسية الأوكرانية والتحول إلى الجنسية الروسية في حالة الضم.

[1] محمد بن سعيد الفطيسي، "مستقبل الأزمة الأوكرانية بين الطرقة الامريكية والسندان الروسي"، في:
http://alwatan.com/details/50401
(2018/09/11، 13:00)

المبحث الثالث:التحديات الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية وتقييم تنفيذ الحلف الأطلسي لإستراتيجيتها اتجاه دول أوروبا الشرقية

المطلب الأول: التحديات الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة

واجهت الولايات المتحدة الأمريكية عراقيل وتحديات في مختلف المجالات خاصة الأمنية، فنهاية الحرب الباردة لا تعني نهاية التهديدات والمخاطر بالنسبة لها، لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة هيكلة القوات العسكرية التي تعتبر إحدى الركائز الأساسية الأمنية لإداراتها لمواجهة مختلف الأقطاب في العالم والأزمات والتوترات الدولية، من بينها حالة الاضطراب والاستقرار التي تعاني منها دول الإتحاد السوفياتي ما خلق نزاعات مسلحة بين الدول ووصول القوميين المتطرفين إلى الحكم في روسيا كونها قوة نووية كبيرة، وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، أيضا التوترات المزمنة في مناطق عديدة في العالم وتصاعد العمليات الإرهابية داخل أمريكا وإعاقة مصالحها في الخارج، وتزايد حدة النزاعات الإيثنية والحركات الانفصالية في أوروبا الشرقية، كما أثبتت الدراسات أن الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة تعرض لجملة من التحديات التي واجهتها بنشر القوات العسكرية بهدف تدمير مراكز جذب العدو والتهديدات العابرة للحدود، وحرب المعلومات ومواجهة العمليات في المناطق الحضرية ومحاربة استخدام تكنولوجية الفضاء، من أجل ذلك تبنت إستراتيجيتين أساسيتين من أجل ذلك، تمثلت الإستراتيجية الأولى هو الانتشار المتقدم للنفوذ الأمريكي في المناطق التي تتواجد فيها مصالحها الحيوية

بالشرق الأوسط وأوروبا لمعالجة الأزمات التي تحتاج إلى التدخل السريع والحاسم عن طريق شبكة التحالفات الأمريكية الأساسية التي من أقواها الحلف الأطلسي، أما المفهوم الإستراتيجي الثاني فيتمثل في الالتزام المستمر، وتتضمن هذه الإستراتيجية تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية إبراز حضورها واستجابتها السريعة في معالجة الأزمات الدولية، وهذا ما يظهر رغبة الولايات المتحدة الأمريكية القوية في الحفاظ على نفوذها الجيوستراتيجي والعسكري.[1]

لم تختلف وتتميز إستراتيجية الإدارة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في أهدافها وأفكارها، بل مهدت لمرحلة جديدة في السياسة الدولية، وكذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لأي عمل محتمل أو مخطط له قد يؤثر في توجهاتها المعلنة والسرية، أي السيطرة المبكرة على أي خطر محتمل موجه ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية القومية والإستراتيجية المنتشرة في كل أنحاء العالم، إلى جانب أهدافها المعلنة والخفية لاحتواء القوى المنافسة لها خلال السنوات القادمة، فوظفت الولايات المتحدة الأمريكية توجه هجومي عسكري، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 قد ظهرت هشاشة الإستراتيجية الأمنية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وضعفها وضعف حدود التفوق الذي تتمتع به، وعدم تمكنها لتأسيس قاعدة صلبة لنظام دولي جديد أحادي القطبية، [2] بحيث شكلت هذه الأحداث

[1] زهير بوعمامة، ***أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة***، (بيروت: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع)، ص ص 226-235

[2] علي حسين حيد، ***سياسة الولايات المتحدة الأمريكيةومستقبل النظام الدولي***،(ب م،:دار الكتب العلمية، ط 1، 2013)، ص ص 193-194.

بداية معالم جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية، دخلت لأول مرة في حرب ضد عدو إفتراضي لا يعتبر كيانا ولا دولة بل الإرهاب العالمي، ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتبن مبادئ رئيسية تمثلت في استثنائية القوة العسكرية الأمريكية للحرب الإستباقية ونشر الديمقراطية واستخدام القوة لمواجهة الأخطار المحتملة مستقبلا قبل وقوعها، التي تتمثل في الإرهاب والدول المارقة، الدول الفاشلة وأسلحة الدمار الشامل، فشنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على ما يسمى "الإرهاب" في كل مكان من دول العالم، وتبنت الولايات المتحدة الأمريكية مقولة "إذا لم تكن معنا فأنت ضدنا"، فأضحت الإدارة الأمريكية عقيدة عسكرية جديدة تحت متطلبات الأمن القومي كاستجابة مباشرة لمواجهة الإرهاب والتي تشمل رؤية واسعة لكيفية استخدامها لقوة النظام العالمي وبناء قواعد عسكرية في مختلف المناطق في العالم وتخصيص ميزانية عسكرية ضخمة، وكشفت أحداث 11 سبتمبر 2001 عن وجوه ضعف السياسة الأمريكية في نظرياتها عن الأمن والتعرض للاضطرابات في الوصول إلى القرارات واتخاذها.[1]

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في إستراتيجيتها لمواجهة الإرهاب على استباق العدو إلى عكر داره لتجنب الخسائر المادية والمعنوية، ولقدت أثارت أحداث 11 سبتمبر 2001 على أمور ومسائل هامة، منها خطورة تجاهل الدول للإرهاب والأساليب الفعالة

[1] مؤلف جماعي، ***الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية "دراسة تحليلية للقدرة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب،"*** برلين: المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط 1، 2017)، ص ص 14-17.

لمقاومته في إطار تحالف دولي، وكذا تسليط الضوء على قضية الأمن في عصر العولمة وأهمية مواجهة العراقيل التي تواجه الأموال والسلع والأفكار وضامن أمن الأفراد و الدول، ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تخصص الفوات المسلحة والمؤسسات المدنية لتحقيق أمنها الداخلي والأراضي الأمريكية من الصواريخ والتهديدات الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية، وأثبتت أيضا عدم قدرة النظام الدولي على مواجهة القضايا الإقليمية وعدم التحرك الفعال بدون الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم وجود منافس إستراتيجي لها، واتبعت قانون مكافحة الإرهاب ما سمته بعولمة الإرهاب، ومعاقبة الدول الراغبة للإرهاب وتجريم دعمها، وقد أطلت عليها الحرب العالمية ضد الإرهاب، واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الإرهاب أقسى وأطول حرب خاضتها من قبل وتأكيدها على استمرارها في هذه الحرب حتى يتم القبض على كل الجماعات الإرهابية وتحطيمها، ومثلت إستراتيجية محاربة الإرهاب مرتكزات أساسية وهي ملاحقة التنظيمات الإرهابية بمختلف الوسائل العسكرية والمخابراتية والقانونية السعي على القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وإسقاط الدول المارقة بنشر قيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها، وأن غياب الديمقراطية هي مصدر الإرهاب، فتحركت الإدارة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م الإرهابية إلى اتجاهين، الاتجاه الأول تشكيل تحالف دولي صد الإرهاب وقيادته، والاتجاه الثاني توفير غطاء من الشرعية الدولية لحمايتها ضد الإرهاب ومعاقبة الدول التي لا تطبقه عن طريق إجراءات قهرية وتعسفية ،كما أعطت الحق لنفسها للتصويت على أحد الأديان السماوية ألا وهو الإسلام

على أنه ضد حقوق الإنسان، [1] فمجدت أحداث 11 سبتمبر 2001، الفرصة لخطوات أبعد في تحقيق أهدافها وفسح المجال لتوسيع أمريكا تحت شعار قيادة العالم والحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، وكذا الانتقال من الردع إلى الاستباق لمواجهة المخاطر الدولية والإرهابية، وتغيير من سياسة الاحتواء بتغيير الأنظمة باعتبار أن الأحكام الاستبدادية تشكل خطرا على القومية الأمريكية وإحساس الولايات المتحدة الأمريكية نفسها على أنها مسؤولة على تحقيق الأمن الدولي، وحملت نفسها الحرب على الإرهاب وتحديد الأهداف التي تخدم مصالحها بالدرجة الأولى، كما نجد أيضا خطر انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل من القضايا المعقدة التي شغلت كامل الولايات المتحدة الأمريكية واعتبرت الدول التي تملك هذه الأسلحة مصدرا أساسيا لفقدان الأمن والاستقرار الدوليين، خاصة في منطقة النفوذ الأمريكي، بالتالي تتلاشى وتنهار المصالح الأمريكية في تلك المناطق خاصة منطقة الشرق الأوسط التي تسعى مختلف الدول للعب الدور الإقليمي في المنطقة بحيث تشكل عائق أمام مشروعها الشرق الأوسط الكبير، فبعد أحداث 11 سبتمبر بدأت معركة أولية لنزع السلاح النووي على مستوى عال من الأهمية لما تحمله من تهديدات وتحديات، خاصة مروجي المخدرات خاصة أنها قريبة من أمريكا اللاتينية برغم أنها تسعى جاهدة لحماية إقليمها من أي خطر يهددها وتسليط غرامات مالية لمستخدمي المهاجرين غير الشرعيين، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وحادثة محاولة تفجير طائرة ديسمبر

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، ***أولويات السياسة الخارجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001***، (ب ط، ب س)، ص ص 90-92.

2009م، وكذا توفير تجهيزات ومختلف الإمكانات لمواجهة الجريمة المنظمة، خاصة عصابات الاتجار بالأشخاص.[1]

المطلب الثاني: تقييم أداء لحلف الأطلسي في تنفيد إستراتيجية أمريكا في دول أوروبا الشرقية.

بعض التغيرات الجذرية وتهديدات في النظام العالمي، كان لابد من تحديد شكل وقوة التهديدات والاتجاه المتوقعة لها وضرورة دراسة الخصم والمواقع المحتملة لحدوثها، وهذا ما جعل قادة الحلف الأطلسي إصدار إعلان روما 7 – 8 نوفمبر 1991 حول السلام والتعاون التي أكدت في تقريرها على اختلاف طبيعة التحديات والمخاطر الأمنية التي على الحلف مواجهتها في المستقبل، الذي جاء في ملحق نص إعلان روما 1991، لكن برغم من اتفاق دول الحلف على شكل قوة واتجاه التهديدات لقي صعوبة في الاتفاق على المفهوم الإستراتيجي، وكان هناك رؤيتان مختلفتان، الأولى أوروبية وتسعى إلى حلول ذات صيغة أوروبا جمعية في إطار الدفاع عن الجماعي، بينما الثانية أمريكية تسعى إلى الانفراد بالحل فهي صاحبة القرار لتحريك الحرب باستخدام القوة العسكرية وتركيز على المصالح الأمنية، وأوضحت في البيان الختامي بدورة الانعقاد الخمسين اتجاهات الحلف الجديدة، فكانت التعديلات في المفهوم الإستراتيجي مع المنظور الأمريكي أكثر من مواءمتها للمنظور الأوروبي، تعتبر المصلحة الأمنية هي أساس عمل الحلف ويعني ذلك تغلب وجهة النظر الأمريكية أولا وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء حلف وارسو، وسعي أوروبا

[1] فراس محمد أحمد الجحشي، ***التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء البيئة أمنية متغيرة***، (ب م، ب ط، ب س)، ص ص 124-125.

الشرقية إلى الاتحاد والاندماج مع أوروبا الغربية ينهي فكرة تهديد الأمن ويصبح تعبير المصالح الأمنية بعموميتها إصلاح للتعبير عن جوهر الدفاع المطلوبة في البيئة الجديدة المتغيرات المستجدة حسب رؤية صاحب القرار، وبذلك يكون التأثير على المصالح الأمنية لدول الأعضاء هو أساس الدفاع.[1]

انتزعت الولايات المتحدة الأمريكية زعامة العالم الغربي من خلال الحلف الأطلسي يفرض إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي المتمثلة في المحافظة لأطول مدة بموقع القوة العظمى الوحيدة في العالم والمجال الذي ليس له حدود موقع وجود المصلحة الأمريكية، فهناك يوجد مجالها ونتيجة لتناثر المصالح الأمريكية عبر العالم، فلا يمكن التحدث عن تحديد المجال الأمريكي وتخوفها من تكتل الاتحاد الأوروبي، واعتبارها القوة الأوروبية بمثابة تهديد للحلف الأطلسي، فعملت على تفجيرها وربطها بالحلف الأطلسي بسبب تخوف الولايات المتحدة الأمريكية فقدان السيطرة على مستقبل الدفاع الأوروبي والذي طالما احتفظت به من أجل تنفيذ مصالحها الإستراتيجية في الحرب العالمية الثانية، ولذا كرست هذه الهيمنة باستخدام الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية المنتشرة عبر العالم التي تتدخل في الصراعات المسلحة لإيجاد الحلول المناسبة، كما تستخدم القوة الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية أوروبا إقناع أوروبا بعدم لعب دور كبير نسبيا، ولردع أي أمة أو

[1] سيد العزازمي، حسين خلف موسى، "حلف الناتو ومدى تأثيره على المنطقة العربية في ظل الصراعات العربية الداخلية"، في: ***http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=195150&r=0*** (2018/07/22، 15:40)

مجموعة من الأمم في التفكير يوما في تحدي أمريكا أو أن تشك في النظام الاقتصادي أو السياسي الذي ترفعه، طلبات الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو بتدشين بنية عسكرية ذاتية لتولي النهوض بالقارة الأوروبية خاصة في حالة عدم مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية بالتحرك أو عدم وجود مصلحة لها في هذا التحرك.

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقلب الموازين الإستراتيجية الدولية من خلال إقرارها السياسة الجديدة للحلف الأطلسي، فقد أعطت الحق لنفسها في التدخل العسكري في غير مجالها الحيوي إلى المجال الدولي الذي تعتبره مجالها الجديد، ومكمل للمفهوم السابق الذي أقرته في مؤتمر روما 1991 واجهة الرسائل مباشرة للقوى الدولية التقليدية والجديدة التي تسعى لمنافساتها على الساحة الدولية، وأزمة كوسوفو أعطت التبرير للولايات المتحدة الأمريكية بمواصلة إدارتها الدولية للأزمات والتهديدات الدولية الجديدة، فهذه الأزمة أظهرت عجز الدول الأوروبية لحل أزماتها الداخلية، واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد ما أنتغير من رؤية بعض دول أوروبا الشرقية للصراع.[1]

ومن جهة أخرى تحملت الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت منذ إنشاء الحلف الأطلسي تتحمل النسبة الأكبر من تلك التي كان يفترض أن تحملها نسبة نتيجة المحلي الإجمالي للدول الأعضاء ما جعلها تنفرد بإدارة الحلف، فاتجهت إلى الضغط على الدول

[1] ماجد احمد الزاملي، "حلف الناتو أداه بيد الولايات المتحدة الأمريكية، تاريخ الاطلاع"، في:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=389414&r=0
(2018/07/25، 13:20).

الأوروبية الأعضاء في الحلف لزيادة اتفاقيها العسكري والدفاعي، فرفضت الولايات المتحدة الأمريكية تسليم القيادة للأوروبيين وقيادة دول شرق وجنوب أوروبا ورفض تقليص وجودها العسكري في القارة، وكان تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في حل الأزمات في أوروبا الشرقية بتأييد من حلف الناتو، وكان وراء ذلك دوافع كامنة استخدام العمل العسكري المباشر إذا كان الأمريكيون يتلهفون لتطبيق المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف، وفرض على أعضاء الحلف بعدم معارضة الرؤية الأمريكية المفهوم الإستراتيجي، وإلزام الدول الأوروبية غير الأعضاء في الحلف بان الأمن والاستقرار في القارة يعتمد على العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإعلام روسيا والعالم بان الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب العالمي الأوحد منذ انتهاء الحرب الباردة، ولا تجد مقاومة ترتيباتها أول الاعتراض على سياستها الخارجية، يوضح النموذج الأمريكي لحروب المستقبل ضد أي دولة تخرج عن الطاعة أو تعارض الإرادة الأمريكية الأطلسية.[1]

[1] سيد العزازي، **مرجع سابق**. http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=195150&r=0

ملخص الفصل:

إن مهام الحلف الأطلسي لم يتغير بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أن الإستراتيجية التي يعتمد عليها تغيرت واصبحت تقوم على الحروب الإستباقية، وذلك لحماية أمن الدول الأعضاء خاصة الولايات المحدة الأمريكية التي أصبحت مهددة بالإرهاب، وكذا أوروبا الشرقية التي انتشرت فيها الأزمات.

خاتمة:

لقد ظلت الإستراتيجية الأمريكية في تغير وتطوير دائم تتماشى مع التحولات التي تطرأ على النظام الدولي والعلاقات الدولية، فبعد تفوقها العسكري أصبحت تسعى للسيطرة على الاقتصاد العالمي حتى لا يكون لها منافس خاصة بعدما أصبح التفوق الاقتصادي محطة الصراع الدولي الحالي، ووجدت الولايات المحدة الأمريكية درع مكافحة التهديدات الجديدة لتبرير تدخلاتها الدولية في الدول العربية، إلا أن لها أهداف خفية هي السيطرة على أقوى منافذ النفط في العالم، أما تدخلاتها في أوروبا فكانت بهدف تطويقها سياسيا والتأكيد على عدم ظهور منافس لها في هذه المنطقة، ولتحقيق أهدافها جعلت هيئة الأمم المتحدة لا تحرك ساكنا أمام أعمالها، فرغم نجاح حلف الناتو في فك عدة أزمات إلا أنه تبقى بعض تدخلاته لا إنسانية برغم أن مبادئة التي أنشئ عليها ضد العنف، إلا أن الإستراتيجية الجديدة التي اعتمدتها تقوم على تأمين قدرة الولايات المحدة الأمريكية وحلفائها على التدخل في أي منطقة في العالم.

لقد ساهم الحلف الأطلسي في بناء علاقة أمريكية أوروبية من خلال توسيعه لضم دول جديدة إلى إلى عضويته ليخلق بعد ذلك هذا التوسع تغييرا جوهريا في توجهات الحلف، خاصة أن مبادرة ضم دول أوروبية جديدة إلى الحلف كانت أمريكية، وذلك لتوفير مناخ أمني أوروبي مستقر وأيضا لإبقاء المصالح الأمريكية الأوروبية مرتبطة من خلال الحلف.

الكتب

1. الكتب العربية:

1) أليكس كالينكوس، ***الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية***، ب م، ب ط، ب س.

2) إيمان ترمبط، ***تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية: دراسة مقارنة بين حالتي كوسوفو وليبيا***، ب ب ن، مركز الكتاب الأكاديمي، 2017.

3) بيار بيكال، ***تاريخ العالم المعاصر 1945-1991***، بيروت: دار النشر، ب د ن، ب ط، 1993.

4) جمال زهرات، **منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، بيروت ، مركز الدراسات للوحدة العربية، ط 1، 2006.

5) حسن عدنان السيد، **نظرية العلاقات الدولية**، بيروت: دار أمواج للنشر، ط 2، 01 جانفي 2002.

6) حيدر علي حسين، ***سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي***، ب ب ن، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2013.

7) زهير بوعمامة، ***أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة***، بيروت: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع.

8) سليم، محمد السيد دكتور: ***تحليل السياسة الخارجية***، القاهرة: مكتبة النهظة المصرية، ط2، 1998.

9) السيد ولد أباه، ***عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالية الفكرية والإستراتيجية***، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط 1، 2004.

10) شاهر إسماعيل الشاهر، ***أولويات السياسة الخارجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001***، ب ط، ب س.

11) عبد العزيز جراد، ***العلاقات الدولية***، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ط 1، 1992

12) عبد القادر رزيق المخادمي، ***الحلف الأطلسي من الحرب الباردة إلى حروب الهيمنة؟***، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، ب ط، 2014.

13) عبد السلام جمعة راقود، ***الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد: قراءة في حصاد واقع وأحداث عقدية من الزمن 1989-2011***، ب ب ن، دار زهران للنشر، ب ط، 2013.

14) علي حسين حيد، ***سياسة الولايات المتحدة الأمريكيةومستقبل النظام الدولي***، ب م،:دار الكتب العلمية، ط 1، 2013.

15) فراس محمد أحمد الجحشي، ***التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء البيئة أمنية متغيرة***، ب م، ب ط، ب س.

16) ليلى مرسي، أحمد وهبان، ***حلف شمال الأطلنطي – العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة 1945 – 2000***، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001.

17) محسن حساني ظاهر العبودي، ***توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة، دراسة في المدركات والخيارات الإستراتيجية الروسية***، ب ب ن، دار الجنان للنشر والتوزيع، ب ط، 2013.

18) محمد احمد النابلسي، ***الثلاثاء الاسود: خلفية الهجوم على الولايات المتحدة الامريكية***، دمشق: دار الفكر، ط 1، 2002.

19) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

20) محمد طه بدوي، ***مدخل إلى علم العلاقات الدولية***، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ب ط، 1971.

21) محمد، عزيز شكري: ***الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية***، الكويت: عالم المعرفة، ب ط، جانفي 1978.

22) ممدوح منصور، ***سياسة التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الاحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية***، القاهرة: مكتبة مديولي، ط 1، 1997.

23) مهند حميد الراوي، ***عالم ما بعد الأحادية القطبية الأحادية الأمريكية "دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي"***، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ب ط، 2015.

24) مؤلف جماعي، ***الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية "دراسة تحليلية للقدرة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب***، برلين: المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط 1، 2017.

25) نزار إسماعيل الحيالي، ***العلاقات الروسية – الامريكية من الشراكة الإستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية***، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، 2005.

26) النعيمي أحمد النوري: **السياسة الخارجية**، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

27) النعيمي احمد نوري، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية**، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ب ط، 2001، ص 22

28) وليد عبد الحي وآخرون، **آفاق التحولاتالدولية المعاصرة**، الأردن: دار الشرق للنشر والتوزيع، ط 1، 2002.

2. كتب مترجمة

1) تشارلز كجلى ويوجين وتيكوق، ***السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية رؤى وشواهد***، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ط 1، 2004.

2) جون بيليس وستيف سميث، ***عولمة السياسة العالمية***، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي: الإمارات العربية المتحدة، 2000.

3) زبغنيو بريجنسكي، ***الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم***، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط 1، 2004.

4) زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج العظمى**، ترجمة سليم أبراهام، دار علاء الدين، دمشق، 2001.

5) صامويل هنتنغتون، ***من نحن؟: التحديات التي تواجه الهوية الامريكية***، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق: دار الراي للنشر، ط 1، 2005، ص 269..

6) لويد جونسن، ***تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم***، الرياض، عماد شؤون المكتبات، 1989.

7) مارسيل ميرل، ***العلاقات الدولية: حساب ختامي***، ترجمة حسين نافعة، مصر: دار العالم الثالث، ط 1، 1999، ص 125.

8) هنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية: نحو دبلوماسية للقرن الحادي عشر**، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط 2، 2003.

3- كتب باللغة الأجنبية

1. M. Davide Cadrier, ***la politique des Etats-Unis au regard des théories des relations internationaux,*** Mémoire de recherche, ***France :*** Institut de Toulouse, 2005, P45.

المجلاّت

1) أحمد ماسل، المهام "الجديدة لحلق شمال الأطلسي"، ***مجلة العلوم السياسية*** ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ع 26، 2002.

2) أمال عربيد، "حلف الناتو من عقيدة دفاعية إلى تبعية هجومية أمريكية"، ***مجلة العدل***، ع 5/3، 02 ماي 2015.

3) بشير موسى نافع، "الصراع على أوروبا يدخل مرحلة جديدة"، ***تايوست***، ب م، ب ع، 15 يناير 2005.

4) حسن ضلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية***، م 25، ع 1، 200

5) حميد حمد السعدون، "الأحادية القطبية وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية ومستقبل العلاقات الدولية"، ***مجلة كلية التربية للبنات***، المجلد 2، ع 4، 2010.

6) خير سليم ذيابات، "دور حلف الناتو في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا 1990 – 2013" ***دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية***، م 43، ع 1، 2016.

7) سعيد كريم سلمان، العلاقات الأوروبية–الأمريكية في القرن الحادي والعشرين: تنافس أم مشاركة؟، ***دراسات دولية***، ب م، ع 35، ب س ن.

8) طالب حسين حافظ، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد إنتهاء الحرب الباردة"، ***مجلة السياسة الدولية***، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 46، 2003، ص 147.

9) عبد الكريم باسماعيل، " التدخل العسكري لحلف السمال الأطلسي في الوطن العربي"، ***دفاتر السياسة والقانون***، ع 12، جانفي 2015.

10) عربي لادمي محمد، "السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم والتوجهات والمحددات"، ***المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية***، ع 25، ديسمبر 2016.

11) علي محمد علي الطنازقي، "رصد مفاهيمي لمتغيرات تهديد الأمن الدولي بعد الحرب الباردة وتداعياتها على رهانات الغرب الإستراتيجية"، ***مجلة الجامعة الأسمرية***، العدد 28، 2014.

12) عماد جاد, "اثر تغير النظام الدولي على حلف الشمال الأطلسي", ***مجلة السياسة الدولية***, ع 134, القاهرة, أكتوبر 1998.

13) محمد الحسني، "الناتو بين إرث الماضي وأهداف الحاضر والنظرة للمستقبل"، الأنباء، ***كل الكويت***، 10/16/ 2008.

14) محمد حسون: "الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، ***جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م 26، ع 2***، 2010.

15) ***الموسوعة السياسية***، عبد الوهاب الكيالي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 6، 1994.

16) نظير محمود أمين، "التداعيات الإقليمية والدولية لأزمة القرم بين شواهد التاريخ وتداول النزاع الروسي الأمريكي على مناطق النفوذ"، ***مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية***، م 3، ع 10، 2014.

17) هالة مصطفى، "التحول الديمقراطي في العالم جنوب وشرق أوروبا"، **مجلة الديمقراطية**، م 10، ع 39، جويلية 2010.

رسائل ومذكرات جامعية

1. دكتوراه:

1) أبو بكر المبروك، بشير أبو عجيلة، ***أثر أحداث 11 سبتمبر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط 2001-2008***، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2010.

2) حسين بهاز، **التجربة الانتخابية والتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية**، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح: كلية العلوم السياسية، 2011. 134.

3) صبيح عبد الله غلام العامري، ***الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية 1945 – 2003***، *أطروحة* دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمونتس العالمية: فرع بغداد، 2011.

4) محمد حسون، ***الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي***، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية والقانونية.

5) مرابط رابح، ***أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008-2009.

6) مصطفى بخوش، ***مضامين ومداولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة***، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، بسكرة، 2002.

2. ماجستير:

1) أحمد سليم عبد الله، ***دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية 2001-2002***، رسالة ماجستر غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: كلية العلوم السياسية 2014/2013.

2) أحمد علي خرسة، ***تأثير المصالح الاقتصادية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 العراق نموذجا***، مذكرة ماجستر غيرمنشورة، جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية، ب س.

3) تيباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

4) رياض مزيان، ***الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية "دراسة حالة حرب الخليج الثانية"***، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2004/ 2005.

5) زهرة شيخ الشيوخ، ***العقيدة الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة 1991-2008***، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012/2011.

6) طارق بادي الطروانة، **دور الحلف الأطلسي في استقرار دول البلقان: كوسوفو 1989-2 011**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2012.

7) عبد الرحمان بن علي وافي، ***دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية 2001-2010***، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ملك سعود: كلية العلوم السياسية، 2015

8) قادري مليكة، ***مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية، التدخل الأمريكي في العراق***، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009/2008.

9) لخميسي شيبي، ***الامن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية – فترة ما بعد الحرب الباردة 1991 – 2008***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، قسم الدراسات السياسية، 2009.

10) لؤي احمد إبراهيم، ***الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، 2012 /2011.

11) نسرين محمد تمر عواد، ***السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا الغربية "دراسة في استمرارية حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"***، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، جامعة تيرزيت، فلسطين: كلية الدراسات العليا، 2006.

12) واري عبد الكريم، ***الحلف الأطلسي وإجراءات بناء الثقة في الفضاء المتوسطي***، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013- 2014.

3. ماستر:

1) إيمان قسطلي، صحرة ناصري، ***حلف وارسو وأوروبا الشرقية في ظل الثنائية القطبية***، رسالة ماستر غير منشورة، جامعة تبسة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2016/2015.

2) بروس محمد أمين، ***البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة***، رسالة ماستر غير منشورة، جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016، ص ص 118-119.

3) تركية بوشيبة، ***تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية وتطبيقاتها في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة***، رسالة ماستر غير منشورة، جامعة زيدان عاشور: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016.

4) شخناب عبد الحق، ***الحوار المتوسطي في ظل التحول الإستراتيجي الجديد لحلف الناتو***، أطروحة ماستر غير منشورة، جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 – 2016.

5) شريف عادل منصف، ***التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001***، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة بونعامة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.

6) عبد الحكيم سرارية، **حلف الشمال الأطلسي وتدخلاته بعد الحرب الباردة كوسوفو نموذجا**، مذكرة ماستر غير منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015 2016

7) العلمي حفيظة، ***الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر*** 2001، أطروحة ماستر غير منشورة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

8) قاسم أسماء أمينة، ***التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة 2003 – 2014***، مذكرة ماستر، جامعة الجيلالي بونعامة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.

4. ليسانس:

1) بودوح سارة، حدادي إيمان، ***الإستراتيجية الأمنية الأمريكية اتجاه الجزائر في عهد أوباما***، 2008–2012، مذكرة شهادة ليسانس غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.

مراجع إلكترونية

1) "أزمة شبه جزيرة القرم بين الشرعية القانونية وصراع النفوذ"، في:

http://fadldiplomat.wordpress.com/2014/05/11. ،2018/09/02،

22:15

2) "جلال خشيب، "التوجهات الكبرى للإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة"، في:

http://www.mahewar.org/S.asp?aid=319828r=0 ، 2018/08/02،

10:00

3) "روسيا والغرب بعد الأومة الأوكرانية: أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط

الروسية"، في: ***http://www.rand.org/givimgkomtribute، 2018/09/13،***

22:35

4) "مجموعة الأزمات الدولية"، في:

http://arm.wikipedia.org/wiki/%D9%85%، 2018/08/28، 17:00

5) ***https://www.politics-dz.com/community/threads/qra-fi-***

alstratigi-alrusi-byd-alxhrb-albard-uanykasatxa-yl-almntq-

/alyrbi.4534، (2018/06/17، 19:40)

6) [1]التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، في:

http://www.torancenter.org/2017/11/27/ ، 2018/07/21، 14:30

7) ألكسندر دوغين، "أفول العالم أحادي القطب، في:

http://katehon.com/article/fwl-llm-hdg-lqtb، 2018/08/30، 14:30

8) أمين دبور، "كيف تحدد السياسة الخارجية، في:

http://www.iguaza.edu.ps. ،2018/04/27 ،10:10

9) إيمان اشرف احمد محمد شلبي، "الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية، في:

https://democraticac.de/?p=36472 ، 2018/07/22، 15:00

10) باسم الطويسي، "أدوات جديدة لدعم السياسة الخارجية، جريدة الغد، 2017/10/15، في: ***http://alghad.com/article/1881242***، 2018/04/20، 17:30.

11) بشير نافع، الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد، في:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/201431710531،

2018/08/22، 20:20

12) بيار عقيقي، "الأزمة الأوكرانية الروسية في سنتها الحاسمة: الحرب الشاملة واردة، مجلة الجديد العربي، في: ***http://www.alaraby.co.uk/amp//politics/2018/1/28***

، 2018/08/29، 16:50

13) جاك جوزيف أوسي: "المسألة الأوكرانية والصراع على شبه جزيرة القرم، في:

http://www.m.ahewar.org/S.asp?oid=407221&R=0، 2018/08/29،

16:00

14) الحواس تقية، "النقاط الساخنة: الأزمة المتصاعدة في أوروبا، مركز الجزيرة للدراسات، في:

http://studies.aljazeera.net/artibookrevision/2016/06/160623135527772.html، 2018/08/28، 16:15.

a. خالد بن سلطان عبد العزيز، مقاتل من الصحراء، ب م، ط 1، دار الساقي، ب ص، في:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/HelfWrso/sec02.doc_cvt.htm، (2018/07/29، 20:15)

15) خالد علي لورد، "فهم وتفسير السياسة الخارجية"، في:

http://www.sudaress.com/Sudanile/32747، 2018/04/20، 15:00

16) سيد العزازمي، حسين خلف موسى، "حلف الناتو ومدى تأثيره على المنطقة العربية في ظل الصراعات العربية الداخلية"، في:

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=195150&r=0، 2018/07/22، 15:40

17) عبد الوهاب محمد الجبوري، "الوجه الحقيقي لمشروع الشرق الأوسط الجديد"، في:

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/03/04/287285.htm، 2018/05/26، 13:45

18) في:

http://archive.aawsat.com/details.asp?article=229948&issueno=9277#.W6X2Ndcza1s، (19:00 ،2018/06/17)

19) ماجد احمد الزاملي، "حلف الناتو أداه بيد الولايات المتحدة الأمريكية، تاريخ الاطلاع"، في: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=389414&r=0 ، 13:20 ،2018/07/25.

20) مجيد سعيد، "ما لا تعرفه عن أسباب وتفاصيل الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، جريدة الدستور، في: http://www.dostor.org/list/4/word. ،2018/08/30، 21:05

21) مجيد سعيد، **مرجع سابق**، في: http://www.dostor.org/list/4/word

22) محمد الحرماوي، "إستراتيجية حلف شمال الأطلسي" في: http://www.m.ahewar.org/s.aSp?aid=3754318r=0، 2018/04/19، 19:15.

23) محمد أمين مقراوي، الوغسلي، " الأزمة الأوكرانية وخلفياتها ومستقبلها"، مجلة البيان، في: http://www.albayan.co.uk/RSC/primt.aspx?id=3403، 18:05 ،2018/09/19.

24) محمد بن سعيد الفطيسي، "مستقبل الأزمة الأوكرانية بين الطرقة الامريكية والسندان الروسي"، في: http://alwatan.com/details/50401، 13:00 ،2018/09/11

25) من الثنائية الى الاحادية القطبية ،في

https://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=93384

26) من الثنائية إلى الأحادية القطبية، في:

،***https://.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=93384***

.20:00 ،2018/09/19

27) يوسف شفتر، التدخل العسكري في ليبيا، في:

https://m.facebook.com/shafteryoucef/posts/516170215239381

، 19:30 ،2018/09/02

فهرس المواضيع

مقدمة **01**

الإطار النظري والمنهجي للدراسة **03**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة **11**

المبحث الأول: الحلف الأطلسي النشأة والأهداف **12**

المطلب الأول: تعريف الحلف الأطلسي **12**

المطلب الثاني: مبادئ الحلف الأطلسي **20**

المطلب الثالث: أهداف الحلف الأطلسي **22**

المبحث الثاني: ما هي السياسة الخارجية **27**

المطلب الأول: ماهية السياسة الخارجية **28**

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية **31**

المطلب الثالث: أدوات السياسة الخارجية **38**

الفصل الثاني: الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة **43**

المبحث الأول: التحول في الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة **44**

المطلب الأول: تطور الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة **44**

المطلب الثاني: الأهداف الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة.. **51**

المبحث الثاني: علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بدول أوروبا الشرقية في ظل الأحادية القطبية **58**

المطلب الأول: التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وتأثيرها على الجانبين **58**

المطلب الثاني: دوافع العلاقة الأمريكية دول أوروبا الشرقية 67

المطلب الثالث: دور الحلف الأطلسي في رسم العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوروبا الشرقية 73

المبحث الثالث: أهمية دول أوروبا الشرقية بعد الحرب الباردة في العلاقات الدولية.. 84

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمنية الجديدة دول أوروبا الشرقية 84

المطلب الثاني: الحلف الأطلسي في الإستراتيجية الدفاعية لي شرق أوروبا 90

الفصل الثالث: الحلف الأطلسي كآلية لتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية في أوروبا الشرقية 97

المبحث الأول: مهام الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة 98

المطلب الأول: الحلف الأطلسي في ظل الأحادية القطبية 98

المطلب الثاني: التدخلات الدولية الجديدة الحلف الأطلسي 109

المبحث الثاني: الأزمة الأوكرانية وتأثيرها على شبه جزيرة القرم (نموذجا) 118

المطلب الأول: التعريف بأوكرانيا 118

المطلب الثاني: أسباب الأزمة الأوكرانية 120

المطلب الثالث: نتائج التدخل في الأزمة الأوكرانية 124

المبحث الثالث: التحديات الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية وتقييم تنفيذ الحلف الأطلسي لإستراتيجياتها تجاه دول أوروبا الشرقية 135

المطلب الأول: التحديات الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية 135

المطلب الثاني: تقييم الإستراتيجية الحلف الأطلسي في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية في أوروبا الشرقية 140

خاتمة 146

ملخص الدراسة 147

قائمة المراجع 149

فهرس المواضيع 166

الملخص:

خلفت نهاية الحرب الباردة مرحلة جديدة وتغيير في الموازين السياسية الخارجية الامريكية خاصة بخروجها كمهيمن على العالم بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، بحيث اتخذت إستراتيجية متعددة التوجهات التي لا تستثني أي مجال نفوذ أو منطقة حيوية في العالم، واستخدمت في ذلك حلف الشمال الاطلسي كأداة لتنفيذها والبحث عن مصالحها وأهدافها، فتوجهت شرقا إلى دول أوروبا الشرقية التي تتمتع بموقع جيوسياسي مهم أين نشرت قوتها العسكرية من اجل منع الزحف الروسي وتصنيف مجاله، كما دعت الحلف الأطلسي لتوسيع يضم بعض دول أوروبا الشرقية وسعيها للحفاظ على استمرارية سيادتها للعالم خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي اعتبرت نقطة تحول في العلاقات الدولية والإستراتيجية الأمريكية، بحيث اتجهت إلى سياسة الحرب الإستباقية ومحاربة ظاهرة الإرهاب العابر للقارات والدول المارقة، فاتخذت الولايات المتحدة لأمريكية الحلف الأطلسي كذريعة لتدخل في إدارة الازمات الدولية وبالتحديد تدخلاتها في دول أوروبا الشرقية، من بينها الأزمة الأوكرانية وتأثيرها على شبه جزيرة القرم.

Résumé :

La guerre froide à fait naître une nouvelle ère, dont l'équilibre des pouvoirs a complètemebt changé en faveur de la domination des Etats-Unis d'Amérique après la disolution de l'Union Soviétique, c'est aussi que les Etats-Unis d'Amérique ont suivi une stratégie mutlidirectionnelle sans laisser aucune zone d'influence au monde.

L'Alliance Atlantique était alors l'outil dont les Etats-Unis d'Amériquese sont servis pour réaliser leurs objectifs, et s'est dirig vers l'est du continent européen qui se jouit d'un site géographique et a déployé des forces militaires afin de bloquer et empêcher l'Union Soviétique de se propager en Europe. Et pour cela, l'alliance Atlantique a proposé l'intégration de quelques paus de l'Europe de l'est, mais aussi pour préserver la domination des Etats-Unis d'Amérique, notamment après les évenements du 11 septembre 2001 qui ont été le tournant des relations internationaux.

La stratégie américaine se traduit par une politique de ce fait les Etats-Unis d'Amériquesont déterminés à combattre le térrorisme, et l'Alliace atlantique qui est le prétexte celle de l'Europe du l'est en patriculier la crise d'Ukraine et son influence sur la crimée.

مقدمة

الإطار النظري والمنهجي للدراسة

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للدراسة

الفصل الثاني:
الإستراتيجية الأمريكية
بعد الحرب الباردة

الفصل الثالث:
الحلف الأطلسي كآلية لتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية في أوروبا الشرقية

خاتمة

قائمة المراجع

فهرس المواضيع

ملخص الدراسة